جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

UNIVERSITÉ DE BISKRA

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع: التاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: /

إعداد الطالب:
عثمان وليد
لقويرح دنيا

يوم: 2022/06/27

التنظيمات العثمانية وآثارها على العراق في الفترة الممتدة من (1876-1839)

لجنة المناقشة:

وافية نفطي	أ.مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
صادق بوطارفة	أ.مس أ	الجامعة	مشرفا
نورالدين بن قويدر	أ.مح أ	الجامعة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله وصلاة والسلام على حبيب المصطفى اما بعد :قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نحمد الله عز وجل كثيرا على توفيقه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع .

كما الشكر موصول للأستاذ المشرف "الصادق بوطارفة" الذي ساندنا في هذا العمل وافادنا بنصائحه وتوجيهاته

. كما اشكر زميلتي في هذا العمل التي ساندتني في اتمام هذه المذكرة وكل من كان لهم يد في هذا العمل سواءا من قريب او بعيد

الإهداء

أحمد الله عز وجل على عونه لي في اكمال هذا البحث،
وأهدي عملي المتواضع الى من قال الله فيهما سبحانه وتعالى:
" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "
الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتي العزيزة الى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء والذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح والذي علمني بان أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز
إلى من حبهم يجري في عروقي ومن شاركوني تفاصيل حياتي إلى اخواتي
إلى من تحملت معي معاناة البحث زميلتي "دنيا" واختي في الله
إلى الاصدقاء والزملاء والأساتذة
ومن جمعتني بهم الأقدار عبر رحلة الحياة وسنين الدراسة وباخص دفعة قسم التاريخ 2018

*******وليد*******

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالعلم وذكر منا بالتقوى وأجملنا بالعافية أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلا من كان خيرا وسندا وقدوة لي في الحياة الا من تعب وضحى من أجل وصولي

إلى هذ المرحلة والدي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وحفظها إلى من كانوا رفقاء دربي في الحياة وفقهم الله إخوتي حفظهم الله

إلى من سرنا في شق طريق النجاح والابداع

إلى من تكاتفنا يد بيد ونحن نقتطف ثمرة تعلمنا

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة: "زينب وسليمة ووليد"

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة سواءا من قريب او بعيد

*****دنيا*****

فهرس المحتويات

فهرس الملاحق

مقدمــــة

مقدمة:

تعتبر فترة التنظيمات من أنشط الفترات في التاريخ العثماني، حيث عرفت العديد من الفرمانات الإصلاحية، والتي تجسدت من خلال المجهودات التي بذلها العديد من السلاطين العثمانيين، والتي كان لها الأثر البالغ في إحداث تغيير على كافة الاصعدة داخل العراق.

ومن هنا نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- **إلى أي مدى ساهمت التنظيمات العثمانية في تغيير أوضاع العراق؟**

تساؤلات الدراسة:

- **ما هي أهم الظروف والاسباب التي أدت بالدولة العثمانية للتوجه إلى الاصلاح؟**
- **ما هي مظاهر هاته التنظيمات؟**
- **ماهي أهم ردود الفعل التي نتجت عنها؟**
- **ما هي أهم تداعياتها وانعكاساتها على العراق؟**

وقد اعتمدنا على دراسة هذا الموضوع واكتشاف خفاياها على الخطة التالية التي تقوم على: الفصل التمهيدي الذي كان بعنوان ماهية التنظيمات العثمانية، فعرضنا من خلاله مفهوم التنظيمات وإبراز أهم خصائصها واشهر الرواد الذين سعوا إلى تطبيق الاصلاحات على أرض الواقع، أما الفصل الأول كان معنون بـ: الظروف الداخلية والخارجية المؤدية للصلاح ومظاهرها، حيث قسمناه إلى مبحثين هما: المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى العوامل التي واجهت الدولة العثمانية نحو الاصلاحات وقسمنا المبحث إلى أربعة مطالب وهي: المطلب الأول والموسوم بـ: الميدان السياسي والإداري، أما الثاني تطرقنا فيه إلى الميدان الاقتصادي والعسكري، أما الثالث للميدان الديني والثقافي، أما المطلب الرابع تحت عنوان الميدان الخارجي.
أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مظاهر التنظيمات العثمانية وقسمناه الى اربعة مطالب وحاولنا فيه ذكر اهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في مختلف أجهزتها الادارية وانظمتها السياسية المتمثلة في خط كلخانة 1839 وهمايون 1856 وقانون الأراضي 1858 والولايات وخط التنظيمات الجديدة 1874 والمشروطية الأولى وإعلان الدستور 1876 فتطرقنا من خلالها على أهم البنود التي احتوتها هذه التنظيمات والخطوط.

أما الفصل الثاني فعنوناه ب: مواقف التنظيمات وانعكاساتها على ولاية العراق، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما: المبحث الأول والموسوم بـ: ردود الفعل على التنظيمات، حيث أبرزنا فيه كل المواقف الداخلية والخارجية ممن التنظيمات، اما المبحث الثاني فعنوناه بـ: أثار ونتائج التنظيمات العثمانية على العراق، فأبرزنا فيه أهم الاثار الادارية وكذلك العسكرية والاقتصادية، وكذلك على المستوى الثقافي، وفي الاخير تطرقنا الى الخاتمة حيث كانت عبارة عن مجموعة من استنتاجات الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

ولعل من اهم الاسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع هي محاولة التعرف على أسباب الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية، والتي دفعت سلاطينها للقيام بهذه الاصلاحات وبالأخص في ولاية العراق، بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد التاريخية في الوطن العربي، أما الدافع الموضوعي يتمثل في أهمية بحد ذاته، بإعتبار الفترة المدروسة تعتبر محطة هامة في التاريخ العثمانية والتي عرفت خلالها العراق الإصلاحات جزئية لم تكن من قبل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة ما تعرضت له الدولة العثمانية من وهن وضعف في العراق مما دفعها إلى إنتهاج نظام التنظيمات هناك.
- التعرف على أهم الإجراءات الإصلاحية التي إتخذها السلاطين للتخلص من هذا الضعف الذي هشها.
- التعرف على ردود العل جراء هاته الإصلاحات، وكذلك مختلف التغييرات التي طرأت جرائها.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، كونه يندرج في إطار دراسة فترة هامة من تاريخ الدولة العثمانية والتي تميزت بالضعف. ولمحاولة تدارك هذا الموضوع، أصدر سلاطينها مجموعة من الإصلاحات الهامة كمحاولة لإجراء تغيير جذري داخل أقاليمها وبالأخص في ولاية العراق.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي، باعتبار الموضوع تاريخي في حد ذاته، وكذلك حاولنا الوقوف عند مختلف الأحداث من خلال تحليلها ووصفها كون أن المنهجين–الوصفي والتحليلي– يصلحان لعرض هذه الاصلاحات والمواقف المختلفة منها.

حدود الدراسة:

شملت هذه الدراسة نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وذلك ضمن إقليم العراق.

المصادر والمراجع:

ولدراسة واثراء هذا الموضوع اعتمدنا على جملة من الدراسات أهمها المصادر:

مذكرات: عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1908-1981) ترجمة محمد حرب الذي أفادنا بموقفه من التنظيمات العثمانية كذلك مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال بك حتاته الذي عرفنا بشكل أساسي بأهم أعماله ونبذة للتعرف عليه كذلك ستيفن همسيلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الذي عرض أهم الأعمال التي قام بها مدحت باشا في العراق خاصة الآثار العسكرية.

المراجع: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد الذي وعبد العزيز سلمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا الذي تضمن أهم الآثار الي قام بها مدحت باشا في العراق في فترة التنظيمات العثمانية بالإضافة إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني وجواد قيس العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط الذي تطرق الى أسباب توجه الدولة العثمانية إلى الإصلاح.

أما المذكرات الجامعية: اعتمدنا بشكل أساسي على مذكرة عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا(1914-1864) الذي إحتوى على مظاهر التنظيمات وأهم النتائج المترتبة على خط كلخانة وخط همايون وعلى مذكرة غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1876-1839).

اما بالنسبة للمجلات: عامر محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية عدادان117/111الذي ساعدنا في شرح العديد من المصطلحات الخاصة بالدراسة وكذلك م،م، باي الحميداوي، التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الاخير (1869-1918) مجلد1، ع3 التي افادتني في معرفة التقسيمات الإدارية في العراق في عهد مدحت باشا في فترة التنظيمات أما القواميس والموسوعات اعتمدنا على موسوعة الكيلاني عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية ،ج1وج2و الخطيب مصطفى، معجم المصطلحات التاريخية وسعيفان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية الدستورية والدولية لشرح العديد من المصطلحات والشخصيات البارزة في التاريخ العثماني.

الصعوبات:

- عدم عثورنا على مصدر عام من تاريخ العثمانيين هو جردية الزوراء التي تناولت أعمال مدحت باشا من عدة جوانب خاصة الجانب الثقافي والاقتصادى بالإضافة إلى عدم الحصول على العديد من الوثائق والمراجع والرسائل الجامعية الخاصة بهذا الموضوع بحكم متوفرة في العراق وتركيا.
- صعوبة الترجمة من المصادر والمراجع.

الفصل التمهيدي
ماهية التنظيمات العثمانية

المبحث الأول: تعريف التنظيمات العثمانية

كلمة التنظيمات كلمة عربية دخلت اللغة العثمانية لتعني في مصطلحها السياسي حركة التنظيم والاصلاح على المنهج الاوروبي الغربي، ومفردها تنظيم وتعني في المصطلح التاريخي حركة الاصلاح التي حدثت في الدولة العثمانية[1] في القرن التاسع عشر مهتدية بالمؤسسات والتنظيمات الأوروبية. وعرفها البعض الاخر بأنها إعطاء الدولة العثمانية شكلاً اداريا اوروبيا. مهدت هذه التنظيمات لإقامة حكم دستوري على النمط الغربي وللتقارب بين العالمين المسلم والنصراني. إنتقلت فيها سلطة السلاطين إلى الصدر الأعظم والوزراء وتراجعت مشيخة الاسلام* من الصدارة.[2]

كما أنها تعبير عثماني يُطلق على مجموعة من الاصلاحات التي حاولت السلطة العثمانية القيام بها لمعالجة التفكك في بنائها وقوانينها، وكانت هذه الاصلاحات محاولات جزئية لتحديث السلطة. بدأت بخطى **شريف كلخانة** المرسوم الهمايوني في عهد السلطان عبد المجيد.[3]
وفي تعريف آخر للتنظيمات هي إصلاحات تستحوي التجربة الاوروبية إلى حد بعيد، هدفها تغيير النظام العسكري والإداري وإرساء هذه الامبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة وهي إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية قائمة على الحرية والعدالة والمساواة متجسدة في مجالس نيابية**

منتخبة.[4] كما يشير مصطلح التنظيمات العثمانية لمحاولات الدولة الإصلاحية في شتى مجالاتها وأجهزتها عبر ما أصدرته من قوانين شملت كافة النواحي، وقد استغرقت حركة التنظيمات العثمانية حوالي 150 سنة، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أدوار، أولها محاولات الإصلاح في عهد السلطان مصطفى الثالث 1757 1776 حتى اعلان خط كلخانة سنة 1839، والثاني من خط كلخانة حتى دستور 1876، والثالث من تركيا الفتاة* 1908، والرابع من العهد الدستوري حتى 1914.

أما دائرة المعارف الإسلامية فعرفت التنظيمات أنها مصطلح مأخوذ من تنظيم أتمك، ويقصد بها تلك الإصلاحات التي أُدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية. كما أنّ قيس جواد العزاوي نقد التعريف الذي ورد في دائرة المعارف الاسلامية وربطها بين التنظيمات والإصلاح، ويقول أنّ الإصلاح

---

1 **الدولة العثمانية:** هي دولة اسلامية استطاعت في اقل من قرنين من الزمن أن تتوسع في الشرق والغرب والجنوب اسسها عثمان ابن ارطغرل. تنتمي الى قبائل الغزر التركية: (انظر علي حسون ، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط 3، المكتب الاسلامي، بيروت، 1994، ص ص 11 – 12.

* **شيخ الاسلام:** قد وردت كلمة شيخ الاسلام لأول مرة في القرن العاشر الميلادي. وكلمة شيخ تعني في الاساس شيخ القبيلة، ثم اصبحت تستعمل للرجل الذي يتبوأ مركزا روحيا او دنيويا أو اجتماعيا مرموقاً مثل اصحاب الطرق الصوفية: (انظر أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية**، ترجمة هاشم الايوبي، ط 1، جروس برس طرابلس لبنان، 1992 ص 24.

2 محمد حرب ، **السلطان عبد الحميد الثاني اخر السلاطين العثمانيين الكبار**، ط1، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق بيروت، 1990، ص ص 28 – 29.

3 عبد الوهاب الكيلاني ، **الموسوعة السياسية**، ج1، دار الهدى بيروت، ص 793.

** **مجلس النواب:** تسمية تطلق على البرلمان يتكون من 630 عضو ينتخب باقتراع العام على اساس التمثيل النسبي بنسبة نائب واحد لكل ثمن 800 نسبة و لمدة 5 سنوات. (للمزيد انظر: سيعيفان احمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت (لبنان)، 2004، ص 315.

4 ظاهر كامل محمد، **ظاهرة الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار البيروني للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 92.

* **تركيا الفتاة:** هي جمعية سياسية علمانية ذات طابع قومي ولدت عام 1889 بين طلاب المدرسة الطب العسكري في اسطنبول بشكل سري ثم امتدت الى صفوف طلاب المدارس العليا الاخرى وصفوف ضباط الجيش والعلماء ثم اصبح على الجمعية انصار علميون في الخارج اهمهم: احمد رضا الذي اصدر في باريس عام 1889 جريدة منشورات، وكانت هذه الجمعية معارضة لنظام الحميدي. (انظر: حبيب امال سعيد، **الأقاليات والسياسة في الخبرة الاسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة مديولي 622- 1908 2002، ص 448 449.)

سابق على التنظيمات ومختلف عنها في المقصد والمال، فالإصلاح مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طُبقت أن تحدث تغييراً للأحسن في المجالات الإقتصادية والتربوية والعسكرية، وتعزز من علاقة الدولة بالمجتمع، وتؤكد مركزية السلطة. أما التنظيمات هي عبارة عن إجراءات شرعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح هذه، أي صدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية.[1]

كما ورد عن مفهوم الاصلاح من خلال القرآن الكريم لقوله تعالى في سورة هود { قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}.[2]

المبحث الثاني: رواد التنظيمات العثمانية

تولى مسؤولية الإشراف على إدارة مشروع التنظيمات عدد من الوزراء الذين عُرفوا باسم رجال التنظيمات رغم اختلاف هؤلاء من حيث نزعاتهم وتقاليدهم، إلا أنهم اشتركوا في الايمان بضرورة الإصلاحات. كما أنهم بذلوا ما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر مؤسسات الباب العالي*، ومن أبرزهم:

1.2. السلطان سليم الثالث

وهو سليم الثالث ابن مصطفى الثالث** ولد عام 1762م وإعتلى العرش في 1203 هجري. وجّه عنايته إلى تنظيم الجنود وحشد الجيوش وتقوية المعاقل وتعزيز المالية. وفي عهده خاض حروب مع النمسا وروسيا، وعلى إثر هذه الحروب سقطت العديد من المدن والقلاع[3]، كما يمكن أن تقسم الإصلاحات التي قام بها السلطان*** سليم الثالث إلى ثلاثة مجالات:

الاصلاحات المالية: وتهدف إلى ايجاد موارد جديدة للخزينة في سبيل سد الإحتياجات والمتطلبات الناتجة عن مقتضيات التسليح وإيجاد فرقة عسكرية جديدة.
الإصلاحات التعليمية: وتهدف الى ادخال علوم جديدة وإفتتاح مدارس الهندسة والرياضيات.

الإصلاحات العسكرية: وهي الهدف الرئيسي من إصلاحات سليم الثالث، لأن الانظمة المالية والإصلاحات التعليمية كانت تهدف إلى الإسهام في تدعيم القوات الجديدة، وعُرفت هذه القوات بإسم النظام الجديد.

---

[1] العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط1، الدار العربية للعلوم، 1994. ص 36.

[2] سورة هود، الآية 88.

* **الباب العالي:** هي الادارة المركزية للحكومة العثمانية، وفيها مكتب صدر الاعظم واطلق هذا الاسم في حكم السلطان عبد الحميد الأول. (انظر حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، 2004، ص 30.)

** **مصطفى الثالث:** ولد مصطفى بن احمد الثالث عام 1129م. جلس على عرش السلطة عام 1171 ه وعمره 42 سنة. شرع في تنظيم احوال الدولة وسن الشرائع وتوطيد دعائم الأمن. اهتم بإجراء الاصلاحات والاستفادة من الخبرة العسكرية من الغرب. كما انشأ في عهده المدرسة البحرية وغرفة الهندسة بقصد احراز تقدم في الامور العسكرية و تجاوز المحن. (انظر: خير فلاحة محمد، **الخلافة العثمانية من المهد الى اللحد: دراسة موضوعية لأحوال السلاطين وما كانت عليه حضارة التزيين**، دون طبعة، 2005، ص 65.)

[3] حضرة غرتلو يوسف بك أصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من اول نشأتهم حتى الآن**، تقديم محمد زينهم، محمد غرب، ط 1، مكتبة مديولي، القاهرة، 1995، ص ص 112- 113.

*** **السلطان:** اصله في اللغة الحجة. قال تعالى: {وما كان له عليهم من سلطان الا لنعلم من يؤمن بالآخرة}. ويعني الحجة لأن حجة الرعية يجب عليهم الانقياد له، وقيل ان اول من لقب به خالد بن برمك، وزيد الرشيد. (للمزيد انظر: مصطفى بركات، **الالقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطوير الالقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية من خلال الاثار والوثائق والمخطوطات 1517- 1924م**. كلية الآداب جامعة القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، ص ص 33- 34.

وسعى من خلال هذا النظام إلى إعادة تنظيم الفرق العسكرية وتطوير أسلحتها على النمط الأوروبي وأُتخذ الزي الأوربي للجيش وأوجدت لهم أماكن جديدة لتدريب وإقامة بعيدة عن رقابة الإنكشارية.[1]

2.2. السلطان محمود الثاني

يعتبر السلطان محمود الثاني من إعلام الإصلاح العثماني، حيث قطع شوطا كبيرا في طريق الاصلاح عندما تمكن من إبادة الإنكشارية سنة 1826 في واقعة مروعة سماها الاتراك الواقعة الخيرية.[2]

وبعد التخلص من الإنكشارية*، اخذ يسير في طريق الإصلاح العسكري بمساعدة الضباط الروس، وفي مقدمتهم مولتكه ولم يقتصر نشاط السلطان على ذلك فقط، فقد أنشأ مدرسة للطب وأكاديمية للعلوم العسكرية، بالإضافة إلى المدارس الثانوية وجعل التعليم الإبتدائي الزامي. كما أرسل 150 طالبا في بعثة إلى أوروبا. كما أنشأ نظاما جديدا للبريد.[3]

3.2. السلطان عبد المجيد ألاول (1839-1861)

حكم من 1839 الى غاية 1861، وتولى عرش السلطة خلفاً لأبيه السلطان محمود الثاني، وله ثمانية عشر سنة.[4]

كان السلطان عبد المجيد الاول ضعيف البنية، شديد الذكاء، واقعيا، ورحيما، وكانت باكورة إصلاحاته من خلال إصداره مرسوم خط كلخانة أي المرسوم المفتوح بخط السلطان الذي صدر عن سراي الزمر عام 1839[5] ويعتبر السلطان عبد المجيد الأول أول سلطان عثماني يضفي على حركة تغريب الدولة العثمانية بصفة رسمية، إذ أنه أمر بتبني الدولة لهذه الحركة وأمر بإصدار فرمانيّ* التنظيمات عامي 1854 و1856 وبهذا بدأ في الدولة العثمانية ما يسمى بعهد التنظيمات، وبهاذين الفرمانين تم إستبعاد العمل بالشريعة الاسلامية.[6]

4.2. السلطان عبد الحميد الثاني

---

[1] جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية 1280 – 1924**، دون طبعة، جامعة القدس المفتوحة، 2010، ص 167.

[2] عوض عبد العزيز محمد، **التنظيمات العثمانية في الولايات العربية**، دون طبعة، كلية الآداب، جامعة الرياض، دون سنة النشر، ص 48.

* **الانكشارية:** أصلها أصلها ينكجري. لفظ تركي بمعنى العسكر الجديد، بأصل فرقة من فرق الجيش العثماني، كما ان افرادها يختارون من الشبان المسيحيين الذين تم ترسلهم المدن المسيحية الخاضعة للأتراك، واغلبهم من الايتام واسرى الحرب. خضع هذا الجيش منذ تأسيسه الى نمط معين من التدريبات وفق الطريقة .... وكان مقسما حسب التنظيمات العسكرية الى عدد كبير من الوحدات التي تعرف كل وحدة منها باسم الأوجاق، كان يرأس الأوجاقات الانكشارية جميعا آغا الانكشارية يعاونه عدد من الضباط الكبار مثل باشا ومحضر آغا، وجميع هؤلاء يطلق عليهم كبار ضباط الانكشارية. (للمزيد انظر: الخطيب عبد الكريم مصطفى، **معجم المصطلحات التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 50.)

[3] انيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514- 1914**، دون طبعة، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، دار الجيل للطباعة، دون سنة النشر، ص 250.

[4] ابو الصيني عبد الحميد، **حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وولاية مصر ومواقف الدول الاوروبية منه (1831 – 1840 م) دراسة في وثائق الحكم المصري**، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 12، 1438 ه، ص 994.

[5] الصلابي محمد علي، **الدولة العثمانية – عوامل النهوض واسباب السقوط**، ط 1، دار التوزيع والنشر الاسلامية، 2001. ص 374.

* **فرمان:** كلمة مشتقة من مصدر الأمر وتعني لغةً الامر والخطاب، الامر والمرسوم وعلامة الحاكم. اما اصطلاحا هو العمل الذي يجب ان يؤدى والوظيفة التي يجب القيام بها بموجب الامر المكتوب والصادر من الحاكم. (انظر: صلبان سهيل، **الفرمانات العثمانية**، دار الملك عبد العزيز، انقرة، 2003، ص 41.

[6] حسين ابراهيم، **سلاطين الدولة العثمانية – عوامل النهوض واسباب السقوط**، ط 1، جامعة التحدي سرت ليبيا، دار التعليم الجامعي الاسكندرية. 2014، ص 448 – 449.

هو الإبن الثاني للسلطان عبد المجيد الأول الذي ولد بعد مراد الخامس**. ولد يوم 22 سبتمبر 1842 في السراي الهمايوني.[1]

استلم السلطان عبد الحميد السلطة الشرعية يوم الخميس 31 اوت 1876 وكان عمره 34 سنة. بدأ عمله بإعراب لوزرائه عن رغبته في إصلاح أمور الدولة، وأرسل في 10 سبتمبر 1876 اشعار للباب العالي يعلمهم فيه بجلوسه، وأعلن فيه موافقته على إصدار نظام دستوري على النمط الأوروبي يحفظ من خلاله حقوق رعايا الامبراطورية العثمانية وعيّن مدحت متحدث باشا في منصب الصدر الأعظم وأصدر فرماناً سلطانياً أُرفق معه القانون الاساسي (الدستور) كي ينتشر في أنحاء السلطة، وكان الدستور*** المعتمد مقتبساً من دساتير غربية كفرنسا وبلجيكا وانجلترا.[2]

5.2. الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا:

وهو تلميذ المستشرق سلفتسردي ساس وزير الخارجية في مطلع عهد عبد المجيد[3]. يعد من أبرز رواد الإصلاح وهو أحد المؤمنين بقيمة الإصلاح السياسي[4]. ولما تولى السلطان محمود الثاني السلطة (1808 – 1839). عين البيرقدار** مصطفى رشيد صدراً أعظم*** فبدأ مصطفى رشيد بقتل جميع أعوان السلطان مصطفى الرابع**** وزعماء العسكر اليمك وإنفراد البيرقدار بأمر ونهي وعقد مجمعاً من جميع الاعيان والوزراء.

وأوضح لهم وجوب إصلاح الأوجاق* الإنكشارية وتأسيس جيش يضاهي أو يماثل الجيوش الأوروبية في التعليم والمعدات، وقال الصدر الأعظم انه من الانكشارية وأنه يفتخر لكونه من هذا النظام، لكنه يرى أن هذا

** **مراد الخامس:** هو الابن الاكبر السلطان عبد المجيد الاول، واول الحفداء الذكور لمحمود الثاني. اعتلى العرش في سن تجاوز 35 سنة. خلع بعد 93 يوماً. (للمزيد انظر: يلماز اوزتونا، **موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، ترجمة: سلمان محمود، ط 1، مجلد 03، الدار العربية للموسوعات، 2010، ص 88.)

[1] اوزتونا يلماز، المرجع نفسه، ص 95.

*** **الدستور:** هو عبارة عن مجموعة من القوانين والاحكام التي تعافي كل وضعها رجال الدولة حتى استجمعت الكلي والجزئي من حقوق الحاكم والمحكوم، وفصلت قواعد القضاء وعينت جميع ما يضمن اجراء العدل وحفظ الامن والحرية. (للمزيد انظر: البستاني سليمان، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، او عبرى والذكرى**. دون طبعة، 1908، ص 15.)

[2] أبوميزر ابتسام، **رسالتان مفصليتان في حكم الامبراطورية العثمانية (1908-1909)**، رسالة ماجستير في التاريخ العربي الاسلامي، جامعة بيرزيت – فلسطين، 2017، ص 4.

[3] موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صقر الخليج الكويت، 1974، ص 71.

[4] طقوش سهيل محمد، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**، ط 1، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2013، ص 399.

** **البيرقدار:** هو حامل الراية او حامل اعلام الانكشارية الاوسط او الفوج التي نصفه احمر ونصفه اصفر. (انظر: محمود عامر، **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية العددان111/ 117، قسم التاريخ، جامعه دمشق، 2012، ص 380.)

*** **الصدر الاعظم:** هو الشخص الذي حاز على منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية، وكان وكيلاً مطلقاً للسلطان، وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء اطلق عليه لقب الصدر الاعظم، كم لُقب بالصدر العالي وصاحب الدولة، غير ان هذا اللقب انتشر اكثر من غيره وأستخدم الى نهاية الدولة العثمانية، وكان لديه صلاحيتهم كافة الامور في الدولة، وكان ختم السلطان وكان رئيساً لديوان الهمايوني وكافة الامور تصدر لنصب او عزل او القتل. كان يطلق على الدائرة التي يعمل فيها الصدر الاعظم، باب باشا، الباب الأصفي. (للمزيد انظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطني، الرياض، 200، ص ص 134 – 135.)

**** **مصطفى الرابع:** ولد مصطفى الرابع ابن السلطان عبد الحميد الاول عام 1193 هجري. كان داهية وواسع الحيلة ومحنكاً. آل اليه الحكم العثماني عام 1222 هجري. بعد تنحي السلطان سليم بتدبير منه بدأ بقتل كل ما له علاقة بالنظام الجديد والغاء ما بقي من هذا النظام من الدولة. امر السلطان مصطفى الرابع السلطان بقتل السلطان سليم وهو في السجن، فلما قتله هاج عليه القوم وخلعوه واودعوه السجن بعد القتل ثلاثة اشهر. (انظر: خير فلاحة محمد، مرجع سابق، ص 67.)

* **الأوجاق:** أو أوتشارف وتعني لغويا الموقد، وهو محور تتجمع الاسرة ومصدر دفئها. كما يعني المنزل او الاسرة و يطلق على الوحدات العسكرية الكبيرة والصغيرة، وفي كثير من الاحيان يطلق على الإيالة العثمانية، ومعنى ذلك ان الإنكشارية اسرة

النظام فسد وفقد كل مزاياه القديمة ونسي جميع القوانين التي فرضها عليه السلطان سليمان القانوني**، وصار الترقي فيه بالرشوة وصارت الرتب تحت المزاد وعم الجهل بالفنون العسكرية. [1]

6.2. خير الدين التونسي

يرجح أنه من مواليد 1822، وقد سجل في مذكراته انه شركسي الاصل. تم إختطافه وهو صغير، وقضى صباه في عاصمة الخلافة في خدمة أحد الأعيان، ثم أهداه صاحبه إلى أحمد باي حاكم تونس، فانتقل اليها سنة 1839، وأصبح منذ ذلك الحين في رعاية في القصر. حيث درس بعض العلوم الاسلامية واللغوية، لكن تكوينه الاساسي كان في الحربة، بالإضافة إلى إتقانه اللغة الفرنسية [2]، وكان خير الدين باشا محباً للإصلاح ومناصراً لقيم العدل والحرية. كما ساهم في نحت المشروع الإصلاحي العام للبلاد التونسية، حيث أنه كان السند القوي لمحمد باي حين أصدر **"عهد الامان"** الذي ضمن للتونسيين حق المساواة في الحقوق، وناصر بقوة مبادرة **" الصادق باي"**. لما أصدر الدستور عام 1861، كانت رؤيته الإصلاحية هي محاولة التوفيق بين الأصالة من جهة والإنفتاح من جهة أخرى؛ إذ كانت أفكاره تدعو إلى التجديد والاجتهاد في الشريعة الإسلامية والأخذ بمطارف الأوروبيين.[1]

ومن بين الألقاب التي أشتهر بها السياسي والمفكر الإصلاحي خير الدين التونسي أنه لُقب بأبو النهضة التونسية الحديثة[2]، وكذلك لقب بالوزير المصلح لأنه يعتبر من أهم رجال الإصلاح خلال أواسط القرن التاسع عشر.[3]

ومن بين اهم المناصب التي تقلدها أنه عُين وزيراً للحربية سنة 1273 هجري، وضل في هذا المنصب إلى عام 1279 هجري. وفي هذه الفترة قام بإصلاحات كثيرة، فأصلح ميناء حلق الوادي، وهو أعظم ميناء لتونس، كما أمر أن يقيد كل شيء يعمل في وزارته، وكان هذا النظام أو ما دخل في تونس. كما أنشأ مصنعاً تجارياً لبناء السفن واصلاحها، ووسع الطرق ونظمها، لكن الدولة العثمانية وولاياتها التابعة لها ومنها تونس مالت إلى الإقتباس من النظام النيابي تحت الضغط الأوروبي مما أدى إلى ظهور الفساد والحكم الاستبدادي، فأصدر خير الدين التونسي مجلس الشورى 1277 هجري 1861 ميلادي، وتم انتخاب اعضاء هذا المجلس، وكان خير الدين الرئيس الفعلي له بجانبي وزارته الحربية[4]. كما عين صدراً أعظم في عهد السلطان عبد

موحدة يجمعها كانون واحد. (انظر: معاشي جميلة، **الإنكشارية والمجتمع بيا بك- قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رساله مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 8.)

** **سليمان القانوني:** ولد سنة 900 هجري 1435 ميلادي، وتولى السلطة في 1520. اجتهد في اول امره في محاربة الزنادقة المبتعدين عن الدين. شهدت الدولة العثمانية في عهده اوج قوتها، واستطاع ضم العديد من القلاع، كما خاض عدة حروب مع الدول الاوروبية في سنة 1566. (انظر: حليم بك ابراهيم، **الدولة العثمانية العلية**، مؤسسه الكتب الثقافية، ص ص 87- 95.)

[1] أرسلان شكيب، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق السماحي سويدان حسن، ط 1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص ص 267- 268.

[2] خير الدين التونسي، **اقوام المسالك في معرفة احوال الممالك**، ترجمة: محمد حداد، دون طبعة، دار الكتاب المصري – القاهرة، 2012، ص 31.

[1] **مذكرات خير الدين**، تحقيق محمد العربي السنوسي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون " بيت الحكمة" تونس (قرطاج)، 2008، ص 5.

[2] سمير ابو حمدان، خير الدين التونسي، **موسوعة عصر النهضة**، دار الكتاب العالمي، بيروت (لبنان)، 1993، ص 5.

[3] مذكرات خير الدين، المرجع السابق، ص 5.

[4] احمد امين، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث، الموسوعة الاسلامية**، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، دون سنة النشر، ص ص 156- 155.

الحميد الثاني 1878 وقد أنتقد خير الدين الإصلاح على الطريقة التي عرفت بتركيا في عصر التنظيمات، وقد اقترح خير الدين برنامجه الإصلاحي على عبد الحميد الثاني. ومن أهم الاصلاحات التي اقترحها تتمثل في:

- إنشاء مجلس وطني.
- جعل الحكومة مسؤولية امامه (المجلس الوطني).
- إعادة تنظيم كل الولايات.

كما أقترح تنظيم مقاطعات الدولة على أساس التفويض لحكام الأقطار مع بقاء هؤلاء تحت سيادة الإمبراطورية، ولكن هذا البرنامج قد رفضه عبد الحميد الثاني لأنه سوف يتم تجريده من السلطة التنفيذية ونقلها إلى حكومة مسؤولة أمام المجلس الوطني.[1]

كما أشتهر خير الدين بكتابه «اقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك» وقد صدر هذا الكتاب عام 1868، وكان خير الدين حريصاً على التعريف ببرنامجه الإصلاحي لدى كل الأطراف المعنية. كما بحث في أسباب التقدم والتأخر للأمة الإسلامية. وقد إستوحى مضمونه من مصادر ثلاثة: تجربته السياسية، ومطالعاته في التاريخ السياسي والاقتصادي وجغرافية العالم، ومشاهداته أثناء الرحلات التي قام بها في أوروبا. وأهم ما في جاء في كتابه ومقدمته التي أختزل فيها الخلاصات الرئيسية لمشاهداته وتأملاته فجاءت في قالب برنامج إصلاحي موّجه إلى القطر التونسي خاصةً وفي الدولة العثمانية عامةً. وقد قضى خير الدين بقية عمره في عاصمة الخلافة إلى غاية وفاته يوم 30 جانفي 1890[2]

المبحث الثالث: خصائص التنظيمات العثمانية

يمكن إبراز خصائص التنظيمات العثمانية فيما يلي:

كانت أول الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدرها من الشريعة الاسلامية، بل اعتمدتْ مصدراً وضعياً مستوحى من التجربة الدستورية الأوروبية، وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل الوطن التي تضمنها خط كلخانة بدلاً من الأمة. وكانت هذه أول خطوات لفصل الدين عن الدولة. لقد تشكل خط الشريف* كلخانة وهمايون بدستور مدحت باشا عام 1876، ولأول مرة في تاريخ الإسلام يجري العمل بدستور مأخوذ من الدستور الفرنسي والبلجيكي وهي دساتير علمانية ** [3] والإتجاه بالمجتمع العثماني نحو التشكيل العلماني والإقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش وتسليمه في نظام الحكم والإدارة، والإتجاه إلى مركزية السلطة في اسطنبول* والولايات.[4]

---

[1] خير الدين التونسي، المرجع السابق، ص ص 43 – 45.

[2] خير الدين التونسي، المرجع السابق، ص ص 43- 49.

* **خط الشريف:** اصطلاح شائع في العهد العثماني، ومعناه مرسوم ملكي أو سلطاني يستخدم لإشارة الى المراسيم والاوامر الصادرة عن السلطان العثماني. (انظر: الخطيب مصطفى عبد الكريم، المرجع السابق، ص 163.)

** **العلمانية:** وتعني فصل الدين او ابعاده من الدولة، وقيام الدولة على اسس دنيوية لا دينية، وتتمثل هذه الاسس في العلم الوضعي والعقل، ومراعاة المصلحة العامة في مختلف شؤون الدولة. (انظر: الدوري زهير، **الفكر السياسي لأحزاب والحركات العلمانية في العراق**، ط 1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2014، ص 27.)

[3] العزاوي قيس جواد، نفس المرجع ص 63.

* **اسطنبول**: هي مدينة تقع في الشمال الغربي من تركيا حاليا، تقع على ضفتي البوسفور بين البحر الاسود وبحر مرمرة. وكانت تسمى القسطنطينية، فتحها محمد الفاتح. تطل هذه المدينة على القرن الذهبي (انظر: نصار حسين، **الموسوعة الميسرة**، ج 01، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان)، ص 263.)

[4] اسماعيل احمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص 102.

قيادة المصلحين من رجال الدولة لها بُعد أن كان يتبناها سلاطين الدولة من ظهور أمر الإصلاح إلى وفاة السلطان محمود الثاني وكان أبرز أولئك المصطلحين: مصطفى رشيد باشا**، وعلي باشا***، وفؤاد باشا****، ومدحت باشا.[1]

** **الباشا:** كلمة معناها قدم الملك او الشاه، ثم استخدمت كلقب لحكام الولايات. كذلك اطلق هذا المصطلح على رتب العسكرية متعددة ومدنية. كما أطلق على العسكريين الحائزين على رتب عليا كأمير لواء. (للمزيد انظر: عامر محمود، المرجع السابق، ص 368.)

*** **علي باشا:** ولد 1230 ابن مصر جار تشيلي علي رضا افندي، اي المنسوب لسوق مصر. تعلم مبادئ العلم واجادة خط داخل القلم الهمايوني و عمره 15 سنة. وكان يحسن الفرنسية والتركية كتابةً وانشاءً. تقلد العديد من الوظائف المهمة مثل: السفارات والوزارات ومسند الصدارة العظمى. (للمزيد انظر: الخالدي روجي بك محمد، **اسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، تصحيح وصفي حسين رضا، مطبعة مصر 1908، ص ص 40 -41.

**** **فؤاد باشا:** ابن الشاعر الشهير كجه زاده عزت ملا، الذي نفي للأناضول في زمن السلطان محمود، حيث دخل مكتب الطب العسكري، وخرج جراحاً في العسكرية، ثم دخل قلم الترجمة في الباب العالي، وتقلد في الوظائف السياسية الداخلية والخارجية، وترأس مجلس التنظيمات ومجلس الحكام العدلية. حضر الى سوريا ايام حوادث سوريا، وهو من النوابغ الساسة العثمانيين الذين وضعوا الاصلاحات الجديدة، فقام بترجمة القوانين الأمور المدرجة في الدستور ترجمة حرفية. توفي في نيس الفرنسية وعمره 55 سنة. (للمزيد انظر: الخالدي، وصفي حسين رضا، المرجع نفسه، ص ص 41 – 42.

[1] النجار جميل موسى، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869- 1917**، ط 1، مكتبة مدبولي القاهرة، 1991، ص31.

الفصل الأول
العوامل المؤدية للإصلاح ومظاهر التنظيمات العثمانية

المبحث الأول: العوامل الداخلية والخارجية للإصلاح

المطلب الأول: المجال السياسي والإداري

إن ضعف السلاطين كان عاملاً في سقوط الدولة وتفككها، فبعد وفاة السلطان سليمان القانوني 1566 خلف سلسلة من السلاطين الضعفاء وإعتلى عرش العثمانيين سبعة عشر سلطانا لم يوفق فيهم الا ثلاثة فقط وهم: محمد الثالث، ومراد الرابع، ومصطفى الثالث (1773-1757). كذلك فقد تولى العرش سلاطين في سن الطفولة فأحمد الأول* (1603-1617م)، وعثمان الثاني (1687-1623) كان في سن الرابعة عشرة من عمرهما، ومحمد الرابع (1687-1648)، كان إبن سبع سنين، ومراد الرابع في الثانية عشرة، وكان هؤلاء القصر فرصة لحكم النساء والمحظيات الحريم السلطاني[1]. كذلك عدم تفكير هؤلاء السلاطين في تطوير انظمة الدولة تطويرا حقيقياً يتماشى مع الاوضاع الجديدة التي طرأت على الحياة في أوروبا الغربية، بالإضافة إلى ضعف شخصية هؤلاء السلاطين نتيجة انكباب بعض السلاطين في الملذات ووقوع بعضهم تحت تأثير النساء، فتركوا مسائل الدولة في ايدي الوزراء الذين لم يصل بعضهم الى مناصبهم عن جدارة [2].

كما قامت الدولة العثمانية على فكرة التضامن الاسلامي، فاحترمت الدولة جميع الطوائف الاسلامية الموجودة فيها، وتركتهم تحت قيادتهم الخاصة، فأصبحت الدولة العثمانية تمثل خليطاً من نظم الحكم، مما أدى إلى ضعف السلطة العثمانية وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على ولايتها العربية، مما أدى إلى تشكيل ما يعرف بالعصيات والزعمات المحلية[1]، التي كانت تلعب دور الوسيط بين الهيئة الحاكمة من جهة، والرعايا

----

* **احمد الاول:** 1603-1617: هو السلطان الرابع عشر في الدلة العثمانية ولد في 28 افريل 1590، وقد اعتلى العرش بعد وفاة والده محمد الثالث وهو ابن 14 عاماً، فكان السلطان الأول الذي لا يمتلك خبرةً سابقة في الولاية، وتوفي في 22 نوفمبر 1617 بإسطنبول. (انظر: صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014، ص ص 146-147).

[1] اسماعيل احمد ياغي، المرجع السابق، ص ص 139-140.

[2] سهيل محمد طقوش، المرجع السابق، ص 559.

[1] جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الامل للنشر والتوزيع، الاردن، 1991، ص 63.

من جهة أخرى من خلال إعتمادها على مبدأ الالتزام* في جمع الضرائب، أن هذا الدور كان يستدعي توازناً ما بين الفئات الحاكمة في الولايات والسناجق**، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية.[1]

وهناك عامل آخر أدى إلى تدهور الأوضاع الادارية وتتمثل في بيع المناصب الحكومية على مختلف مستوياتها ودرجاتها من الصدر الأعظم إلى الوالي إلى الدفتر إلى دار القاضي***، ويعود تاريخ بيع المناصب إلى عهد السليمان القانوني، ويتم هذا البيع عن طريق المزاد العلني، وأن المسؤول الذي يفوز بمنصب يكون همه الأول هو تعويض الاموال والمبالغ التي دفعها للحصول على منصبه وذلك بشتى الطرق والاساليب الممكنة[2]، وكانت النتيجة العلمية لهذه النظرة هي التغير الشامل لمعايير الكفاءة القديمة، وإحلال معيار النقدي محلها. وفي بداية القرن الثامن عشر صار التقليد المتبع هو الحصول على الترقية بالرشوة والمحسوبية، كما طرحت المناصب الإدارية والمدنية والأرض والامتيازات من مختلف الأنواع في المزاد العلني، ومن نماذجه الاضطراب وفساد أمور الادارة نذكر منها:[3] احتفاظ الولاة بأموال الجباية المختلفة لأنفسهم وعدم إرسالها إلى الخزينة السلطانية وإرسال جزء منها فقط.

- كان الوالي يقوم بمحاربة الآخرين من تلقاء نفسه ولأسباب شخصية أو لمنافسة مادية مستخدما القوة العسكرية التي تحت يده.
- ّإتصال بعض الولاة بدول اجنبية يستمدون منها القوة مثل: حكام الصرب الذين كانوا يطلبون العون من النمسا وروسيا في التخلص من الحكم العثماني.
- ظهور بعض الأسر المحلية القوية مثل اسرة العظم وسيطرتها على دمشق وعلى الولايات السورية في القرن الثامن عشر ومحمد علي في مصر.

أما القضاء فقد كان يحتل مكانة مركزية داخل المباني السلطة العثمانية منذ نشأته حيث كان يمثل الصلة الرئيسية بين السلطة والمجتمع، وحافظ جهاز القضاء على فعالية متعددة الأوجه طوال المرحلة الممتدة بين نشوء الدولة العثمانية وحتى القرن السادس عشر، ولكنه لم يكن بمنأى عن طبيعة التحولات الجارية في بداية السلطة ككل، فقد دخل هذا الجهاز منذ القرن السابع عشر في طور الإنحلال، فقد أحالت مؤسسات السلطة المختلفة هذا المركز إلى مادة للبيع والشراء، وتدخلت مراكز القوى. وكان من نتائج ذلك أيضا تراجع هذا المركز وتحوله لمركز للإثراء وتراجعت مكانة القاضي[4]، وكان الحصول على منصب في القرن الثامن عشر

---

* **الالتزام:** هو نظام سائد في الولايات العربية، حيث ينص على الملتزمين الى استغلال الفلاحين لتنفيذ منافعهم بجمع الاموال التي دفعوها، ثم تحقيق ربح خاص بهم. (انظر: جميل بيضون وآخرون، المرجع نفسه، ص 63.)

** **السناجق:** هي الوحدة الادارية الأساسية في الدولة العثمانية، او جزء من البك بكوية (للمزيد انظر: خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار**، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي بيروت (لبنان)، 2002، ص 342)

[1] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، ط 1، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1982، ص 60.

*** **القاضي:** القضاء في الدولة العثمانية ينقسم الى قسمين هما: المنصب وهو لمن يشغله فعلا، والاسم او الرتبة دون الجلوس على المنصب (انظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 173)

[2] الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916**، سلسلة الكتب الاساسية في العلوم الانسانية والاجتماعية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 93.

[3] ناهد ابراهيم دسوقي، **بدايات الاصلاح في الدولة العثمانية واثر الغرب الاوروبي فيها (1789 -1807 م)**، دون طبعة، منشأة المعارف الاسكندرية، 2006، ص ص 58-59.

[4] حسن الضيقة، الرجع السابق، ص ص 133- 136.

مقرون بالصراع المطالبين به، وتستخدم فيه الرشوة والنفوذ العائلية، ولوحظت نزعة الاحتفاظ بالمنصب ونقله عن طريق الوراثة.[1]

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي والعسكري

1. الميدان الاقتصادي

يعتبر الجانب الاقتصادي من الأسباب التي أدت إلى ضعف الدولة، حيث أن الاقتصاد العثماني كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية القديمة التي لم تسير تبعاً لتطور الاقتصاد العالمي مما حولها إلى سوق استهلاكية لمصنع لمصنوعات أوروبا النامية وضرب اقتصادها في الصميم، ولاسيما أنها كانت تتوسع تدريجيا في الامتيازات التي كانت قد اعطتها للدول الاوروبية منذ القرن السادس عشر[2]، ومن أهم الدعائم من الناحية الاقتصادية هي:[3]

أ. الصناعة

كانت الصناعات الحرفية اليدوية تصدر إلى أوروبا، لكن مع ظهور الثورة الصناعية غزت الصناعات الأوروبية على أسواق الدولة العثمانية، وهذا أدى إلى تدهور الإنتاج المحلي في الأسواق العثمانية، ضف إلى ذلك التقدم العلمي في اوروبا صناعياً.

ب. الزراعة

كان الفلاح العصب المهم في جسم الدولة، ولكن عند إزدياد طلبات الملتزمين محصلين الضرائب من الفلاحين أضطر الفلاح أن يهجر أرضه لأن الضرائب كانت أكثر من المحصول ضف إلى ذلك عدم التقدم التكنولوجي في النواحي الزراعية.

ج. التجارة

كانت أراضي الدولة العثمانية همزة وصل بين الهند واوروبا على البلاد العربية، ولذلك كانت التجارة قوية عندما تمّ إكتشاف رأس الرجاء الصالح* تحولت الطرق التجارية حول افريقيا إلى أوروبا، وأصبحت سواحل البحر المتوسط الترقية غير مهمة تجارياً، مما أدى إلى إضطراب التجارة. أما بالنسبة للتجارة الداخلية فكانت ضعيفة لأنها تعتمد على الأسواق الخارجية أما الإنتاج المحلي فكانت تجارته قوية. اما نظام الامتيازات الأجنبية فقد استفاد منه التجار الاجانب بسبب اعفائهم من الضرائب

د. المسائل النقدية والمالية: كانت العملة النقدية في الدولة العثمانية هي الأقجة** الفضية، وبسبب نقص في معدن الفضة واجهت الدولة أزمة نقدية، لكن عندما بدأت الكشوفات الجغرافية جلب الأوروبيون الفضة من أمريكا، فتدفقت في الأسواق وبسعر رخيص مما أدى إلى التضخم الفضي[4]. وما يميز عجز الدولة اقتصادياً

---

[1] ايرينا سيميلنسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، دار العربي بيروت، 1989، ص 263.

[2] ليلى الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة دار الكتاب دمشق، 1989-1988. ص 239.

[3] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص ص 191 -192.

* **رأس الرجاء الصالح:** تقع شبه الجزيرة رأس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا على بعد 160 كلم^2 شمال غربي كيب أجولاس الطريق الجنوبي لإفريقيا، وقد اكتشف الطريق البحري الى هذه عام 1497م عن طريق المستكشف فاسكوداجاما (انظر: مطفي احمد احمد، حسام الدين ابراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية**، ج 02، ط 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 103)

** الأقجة: عملة عثمانية فضية تساوي ثلث او ربع، سكها الغازي اروخان سنة 1327 ميلادي (نظر: محمود عامر، المرجع السابق، ص 362.

[4] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 191 -192.

هو تفاقم العجز المالي واضطراري الدولة التي للإستدانة من الخارج وذلك في القرن الثامن عشر بسبب الإمتيازات الخارجية فانعكس على محاولات الاصلاح الاقتصادي، حيث اصبحت الدولة العثمانية هدف للاستغلال الاقتصادي للدول الأوروبية الامر الذي رسّخ مبدأ التبعية العثمانية للقوى الغربية ليس على الصعيد السياسي فقط بل كذلك على الصعيد الاقتصادي.[1]

2. الميدان العسكري

تميزت المؤسسة العسكرية عن غيرها من المؤسسات في الدولة العثمانية بكونها أسهمت في تكوين بناء السلطة العثمانية ولقد اختصر دور الإنكشارية على دور عسكري تستوعبه قوة الدولة السياسية والعسكرية، كما شهدت هذه الوضعية تحولا نوعيا بعد فتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح الذي سعى إلى بناء مؤسسات علمية خاصة بفئة القولار، فازداد نفوذهم مما جعلها تتحول الى موقع مركزي في بناء السلطة عن طريق توليها حتى المسؤوليات المدنية والإدارية في الدولة، وبنمو هذه المؤسسة كان عامل رئيسي في انهيار الدولة العثمانية[2] فنتج عن اختلال نظام الإنكشارية توالي الهزائم العسل في مختلف الجبهات القتال لهذا بدأت عملية التفكير في إصلاح هذه المؤسسة مبكرا. وكذلك عجز امكانيات الدولة المادية على الإستمرار في الإحتفاظ بجيش مكلف، ومن مظاهر تدهور المؤسسة العسكرية تتمثل في الانكشاريين في الشؤون السياسية العليا في الدولة مثل المطالبة بخلع السلطان أو اختيار سلطان الجديد وأمام عجز الدولة وتراجعها في مواجهة الانكشارية بداءه الانكشاريين بتعيين الصدور العظماء وبقية الموظفين تحولوا إلى أدوات طيعة في ايدي ضباط الانكشارية، حيث فقدت المؤسسة العسكرية كل الصفات التي ميزتها مثل الصرامة والانظمة وتحولت إلى وكر للمؤسسة للمؤتمرات والفساد وكان لتدهور هذه المؤسسة دورا في زيادة ظاهر تمرد الولاة على الحكومة المركزية التي فقدت سيطرتها على الولايات مما جعلها عرضة للأطماع الداخلية والخارجية وإتاحة هذا الوضع الفرصة لظهور حكام محليين في الكثير من الولايات.[3]

وفي عام 1590 هجم الإنكشاريون الحامية الذين لم يستلموا أجورهم على مقر البليربيه فرخاد باشا وطلبوا منه أن يدفع لهم مديونية نصف السنة وثلاثة أشهر مقتليه، وعلى أثر هذا التمرد قتل فرخ دبشا وأغتصبوا الخزينة بالإضافة إلى بعض البيوت[4]، ومن الأسباب التي أدت ّإلى تمرد الإنكشارية العامل السياسي كان أهم هذه الأسباب وأوضحها، من خلال عدم خروج السلاطين للحرب على رأس الجيش وصارت الجيوش تخرج تحت أمرة قائدها، مما جعل الإنكشارية في معظم الأحيان ترفض الخروج للحرب إلا إذا كانوا تحت أمرة السلطان. فأدى هذا الأمر إلى تقوية مركز القائد العام للجيش فأصبح له شأن عظيم. وقد قاد هذا الأمر إلى إنخفاض الروح المعنوية في نفوس الانكشارية وإرتخاء الروح القتالية لديهم، وكذلك عدم وجود قاعدة ثابتة لتولي لتولية السلاطين عرش الدولة، فصار هناك فجوة واسعة بين السلاطين وأبنائهم أو بين الاخوة مما افتح المجال لتلاعب الانكشارية بتولية السلاطين وعزلهم[5] مثلما حدث مع السلطان سليم الثالث الذي خلع من طرف الانكشارية، لأنه أراد إدخال الأساليب الحديثة في القتال وفرض الثياب العسكرية الأوروبية على الجنود وتدريبهم على إستعمال الأسلحة المتطورة مما أدى إلى عزله من خلال إصدار فتوى من طرف قاضي عسكر الرملي*، الذي تبين ان هذا النظام الحديث بدعة مخالفة للشرع.[1]

---

[1] تيسير عبد العزيز قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة ام القرى مكة، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 2001، ص ص 40-41.

[2] حسن الضيقة، **الدولة العثمانية – الثقافة، المجتمع، السلطة-** ط 1، دار المنتخب العربي للدراسات والتوزيع، بيروت لبنان، 1997، ص ص 90- 91.

[3] غالي غربي، المرجع السابق، ص ص 206-208.

[4] ايرينا بيتروسيان، **الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي2006 ، ص ص -171 182

[5] اماني بنت جعفر ابن صالح الغازي، **دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية الجيش الجديد**، ط1 ، دار القاهرة، 2007، ص ص 156- 154

* **قاضي عسكر الروملي:** كانت مؤسسة القضاء العسكري اكبر مرجع ديني في الدولة العثمانية حتى نهاية عهد السلطان محمد الفاتح، ثم انقسمت في عام 1481 الى قسمين: قضاء عسكر الروملي ثم شيخ الاسلام. وكان قاضي عسكر الروملي المرجع الاعلى لكافة القضاء في الروملي وكان عضو في الديوان الهمايوني (انظر سهيل صابان، المرجع السابق، ص 174).

المطلب الثالث: المجال الديني والثقافي

وقد نضيف إلى عوامل الضعف أيضا إنسداد نزعة العلماء للهيئة الدينية إلى أن يصبحوا في فئة خاصة وممتازة، وكان هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض أصلا برباط تركية المشتركة، فكانوا يرسلون أبناءهم إلى مدارس اسطنبول الكبرى ليحصلوا على تلك المناصب العليا. كما تسابقوا للحصول على إدارة الأوقاف واستغلالها على الحصول على الالتزامات وتملك الأراضي، كما أصابهم ما أصاب رجال الهيئة الحاكمة من إنتشار الرشوة والفساد بين الكثير من عناصرهم[3] . كما يعتبر أبو محمد بن عبد الوهاب** الإسلام الذي كان يحمي السلطان ليس بإسلام حقيقي وهذا يعني ضمنيا أن السلطان ليس الإمام الحقيقي للأمة وكان هذا تحدي للسلطة العثمانية السياسية ببل تحدٍ خطير لأن سياستها في الجزيرة كانت ترمي إلى إحلال الشريعة محل العادات الجاهلية، وروح التضامن الاسلامي محل العصبية القبلية. في اواخر القرن الثامن عشر كان الوهابيين قد سيطر على أوساط الجزيرة الخليج الفارسي ثم ما لبثوا أن دمروا كربلاء في العراق واحتلوا الحجاز وأخذوا يصدون دمشق[2].

لعبث المؤسسات العلمية المتمثلة في المدارس والمساجد والزوايا أطوارا ثقافية واجتماعية وسياسية أتاحت للعلماء خاصة من خلال تحديد وضبط اهداف السلطة في مواجهة مشاكل الداخلية أو التحديات الخارجية، كما أن بإمكانه القيام بأدوار تشريعية بقضايا وسياسية على مستوى الدولة، وتشكلت عملية تموضع العالم داخل مؤسسات السلطة نقطة تحول هامة في وضعيته ومن أهم ملامح هذا التحول عملت السلطة على تطويع الادوار التي يقوم بها العالم والمؤسسات العلمية ما أدى إلى انكماش المادة العلمية من حدود متطلبات السلطان، وكذلك إنحصار معيار الكفاءة العلمية في عملية الترقي، إحتلال مواقع المسؤولية لصالح معيار التبعية والمحسوبية لإحدى مراكز السلطة، ضف إلى ذلك تآكل اليه انفتاح مؤسسات العلم على المجتمع لصالح معايير وراثية[3]، كما أن التعليم في بداية الأمر كان في الكتاتيب والمساجد، وكان التعليم باللغة التركية ونظر العلماء على أن التعليم مسؤولية الاسرة وليس من مسؤولية الدولة، ذلك أن العثمانيين لم يهتموا بإدخال الأفكار الجديد للدولة مما أدى إلى جمود فكري وعلمي[4] ، وبالإضافة إلى العلماء والمؤسسات العلمية فقد ظهرت الطرق الصوفية وشكلت كياناً اجتماعيا ودينيا ساهمت في النهوض بأدوار ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ثانية في استمرت حتى القرن التاسع عشر، ومن بين هذه الطرق الطريقة النقشبندية والطريقة البكتاشية[5]. إضافة إلى ذلك ظهور تيار إصلاحي الذي دعا السلطة إلى السير على مناهج التقليد

----

[1] نزار غزلان، **سلاطين بني عثمان بين القتال الاخوة وفتنة الانكشارية**، ط 1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص 66.

[3] احمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916**، مصر العربية للنشر، ص 25.

** **محمد بن عبد الوهاب:** ولد عام 1115 ه .تعلم على يد ابيه الشيخ عبد الوهاب بن سلمان الحنبلي النجدي في بلدة تسمى العينية التي كانت مسقط راسه (للمزيد انظر عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله ابن الباز، **الامام عبد الوهاب دعوته وسيرته**، د ن، دار القاسم للنشر والتوزيع 1417 ه، ص ص.20 -21).

[2] ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798، 1939**، تر: عز قول، دار النها للنشر، بيروت، د س ن، ص 56.

[3] حسن الضيقة، المرجع السابق، ص ص 104-113.

[4] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 193.

[5] حسن الضيقة، المرجع السابق، ص ص 131-132.

القديمة، ومن بين مؤيدي هذا التيار **نامق كمال*** الذي تأثر بأديب الكلاسيك **Leskof Gall Galib** عن طريق جده لطيف باشا، كما دعا إلى الفكر السياسي الإسلامي.[1]

المطلب الرابع: الميدان الخارجي

1. حروب الدولة العثمانية الطويلة

بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية منذ القرن السابع عشر وتعرض جيشها للهزائم المتلاحقة على الساحة الاوروبية، واخذت ممتلكاتها في التقلص والإنكماش تدريجيا[2]. ومن أهم العوامل الخارجية التي أدت إلى ضعف ظهور النمسا وروسيا كدولتين حديثتين متوسعتين على حسابها وغدت ما كان الدولتان في حالة حرب لا تكاد تنقطع مع الدولة العثمانية، حيث استنفدت قوتها وحيويتها[3] وتحققت هزائم الدولة العثمانية امام النمسا من خلال موقعتي موهاكس 1687 وزانتا 1697، ووقعت معاهدة كارلوفيتش 1699** وبموجبها أجبرت الدولة العثمانية على التنازل على الأراضي التي تشكل جزء لا يتجزأ من أملاكها فتنازلت عن ترانسلفانيا وغالبية أراضي هنغاريا وشبه جزيرة الموزة للبندقية***، فشكلت هذه المعاهدة منعطفا خطيرا في حياة الدولة العثمانية، فلم تعد من ذلك الخصم العنيد الذي يهدد المسيحية الغربية، وكان الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا أكثر شدة في عهد بطرس الأكبر*.

وكاترينا الثانية** إذ فشلت الدولة العثمانية في صد التوسع الروسي على حسابي أراضيها.[1]

---

* **نامق كمال:** يعتبر من المفكرين الجدد. تأثر بنظرية العقد الاجتماعي، واكد على سيادة الشعب وفصل السلطات، ومن بين كتاباته: قصيدة الحرية (انظر: محمد عصفور سلمان، **العثمانيين الجدد وافكارهم الاصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها**، مجلة ديالي، العدد 29، 2011، ص 10).

[1] احمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 36.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 223.

[3] محمد مصطفى صفوت، **المسألة الشرقية ومؤتمر باريس**، مؤسسة هنداوي، 1958، ص 02.

** **معاهدة كارلوفيتش:** عقدت هذه المعاهدة في عصر السلطان مصطفى الثاني (1115-1106 ه، 1695- 1703م)، عقدتها الدولة العثمانية مع النمسا وروسيا والبندقية وبولندا فقدت الدولة بموجب هذه المعاهدة بلاد المجر وترانسلفانيا، دلماشيا، والجزائر السبعة، قلعة ارزاق وحضر سفراء الى اسطنبول واتفقت الدول مع النمسا على معاهد مدتها 25 سنة وان لا تدفع للدولة العثمانية شيئاً سواء على سبيل الجزية، او الهدية (انظر: ثورة بنت عبد الله هلال البقمي، **الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية** (1340-824 ه – 1421 -1922 م). رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى قسم التاريخ، 2015، ص 218.

*** **البندقية:** تقع في إيطاليا وتعد من اشهر مدن العالم واكثر غرابة، حيث تضم 120 جزيرة في البحر الادرياتيكي، ولها قنوات بدلا من الشوارع ويستخدم السكان والقوارب بدلا من وسائل النقل الاخرى والتي تعد من اكبر الموانئ الإيطالية مساحة. (للمزيد مصطفى احمد احمد، حسام الدين ابراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية**، ط 1، ج 4، (المدن والموانئ)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 46)

* **بطرس الاكبر:** ولد هذا الامبراطور الشهير في روسيا سنة 1672 وتولى الملك 1682، فنازعه اخوه الاكبر أيون وأخيه صوفيا وفي سنة 1689 استقبل بالملك بعد استقالة اخيه وحجر اخيه في احد الاديرة، ومنذ ذلك الحين اخذ في الاصلاح الداخلي، ثم سافر الى مماليك اروبا سنة 1697 للنظر في نظامها، اسس بطرسبورغ ونقل اليها عاصمة أملاكه وحارب شارل الثاني ملك السود ومملكة العجم واخذ منها عدة ولايات. توفي في 18 فبراير 1725 وخلفته زوجته كاترينا الاولى. (انظر: محمد فريديك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، ط 1، مطبعة محمد افندي مصطفى بحوش بمصر الحمية، 1896، ص 140.

** **كاترينا الثانية:** هي صوفيا اوغوشا امرأة ألمانية الأصل، تزوجت بولي العهد بطرس الثالث 1745، فانتقلت الى روسيا واعتنقت الارثوذكس وغيرت اسمها الى كاترين. تعلمت اللغة الروسية، وتحمست الى دراسة تاريخ الروس. وبصعود بطرس الثالث الى عرش الامبراطورية حدثت ثورات ضده بسبب ميله للفكر الجرماني واحتقاره لرعاياه، فانقلبت زوجته عليه، وانتهى الامر بمقتله في نفس السنة ورفع الامبراطورة العرش (للمزيد انظر: زكية شرشالي، **الاتفاقيات العثمانية الاوربية وانعكاساتها على الخلافة والعالم العربي 1800-1878 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2014-2015، ص 14

وانتهت الحرب الروسية العثمانية بتوقيع معاهده كوجوك ڤينارجه*** في 21 يوليو 1774[2] وبمقتضاها ابعدت الدولة العثمانية عن شبه الجزيرة القرم تمهيدا لضمها إلى روسيا بعد سبع سنوات، وأصبح لروسيا حق تعيين قناصل لها في ممتلكات الدولة العثمانية وإزداد نفوز روسيا خاصة بعد صلح سياسي مع الدولة العثمانية في عام 1792 ليؤكد بسيادة روسيا على جورجيا وشمالي البحر الأسود. وما لبثت روسيا أنأاقامت ميناء اوديسا وعدد كبير من القلاع لتتقاسم السيطرة على البحر الأسود مع الدولة العثمانية.[3]

2. الامتيازات الأجنبية

وبحلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بداية السيطرة الأوربية على المناطق الخاصة بالدولة العثمانية، حيث بدأ الأجانب يسيئون إستعمال الامتيازات والتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية لهم، فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة.[4]

كما أن الامتيازات* الأجنبية كانت السبب المباشر للتدخل الأوربي في الشؤون الدولة، فصار لكل من فرنسا وروسيا نفوذ كبير من خلال رعاية الكاثوليك والبروتستانت والدروز** والارثوذكس على التوالي، وغدت قيود طوقت عنق الدولة ولقد أساء ممثلو القوى العظمى إستخدام الامتيازات الأجنبية وتوسعوا فيها وتجلى ذلك في أخال الآلاف من النصارى الدولة تحت حمايته، كما منح بعضهم الجنسيات الأوربية وجوازات السفر[5]. ولقد مرت هذه الامتيازات بثلاث مراحل هي:

المرحلة الاولى: وكانت عبارة عن منحة ثم تحولت إلى مطالب وحقوق لمن هم في الداخل والخارج، ثم أصبحت ضغطاً وإنهزاما واستعلاء على الدولة[6]، كما عملوا على إثارة الإضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان على السلطة العثمانية، وأن النقطة السلبية في نظام الإمتيازات أن الدولة لم تضع الدول والمقاييس التي تحددها حرية الرعايا الأجانب على أراضيها، وكانت هذه الفجوة بمثابة حجة التي

---

[1] غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1876-1839)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2009، ص 36.

*** **معاهدة ڤينارجه:** وقعت هذه المعاهدة بين روسيا والدولة العثمانية في الحادي والعشرين من يوليو 1774. عرفت هذه المعاهدة " كجك ڤينارجه " نسبة الى بلدة صغيرة في بلغاريا. ويعتبر المؤرخون ان هذه المعاهدة اهم معاهدة عقدت بين الدولتين واخذت صفة الدولية تتألف من 28 مادة، ثالث بها روسيا امتيازات دنية وحربية وسياسية، وكان أهمها أن تركيا اعترفت باستقلال شبه جزيرة القرم، وكذلك من بين الشروط هو تسليم الدولة لروسيا في حماية الارثوكس وبالتالي قد تنازلت على جزء كبير من سيادتها وضعت روسيا في موقع هام بالنسبة لبلاد البلقان (انظر: محمد ضياء الدين الريس، **تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية اثناء الدور الاخير للخلافة 1774 1924**، ج 1، مطبعة لجنة البيان العربي، 1950، ص ص 18 19.

[2] عائشة غطاس، **العلاقات العثمانية الفرنسية فى عهد السلطان سليم الثالث 1789- 1807**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2006، ص 53.

[3] عبد اللطيف الصباغ، **تاريخ الدولة العثمانية**، د ط، 2013، ص ص 86-87.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 204.

* **الامتيازات:** هي مجموعة من الحقوق التي تضع للدول الاجنبية من قبل دول اخرى بناءً على اتفاق او معاهدة مبرمة بينهما، وللامتيازات عدة صور من بينها: امتيازات فردية، اجارية، المتبادلة. (للمزيد انظر: العريض وليد صبحي، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها**، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، دار المنظومة، 2018، ص ص 145- 146.

** **الدروز:** فرقة اسلامية في سوريا ولبنان، تؤمن هذه الفرقة بالخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله. أسسها حمزة بن علي يفي القرن 11. اشتهر واعتبر تاريخهم الطويل بالشجاعة العفة والرصانة، وهم ينتسبون الى الداعية الفاطمي محمد ابن اسماعيل الدرزي. (للمزيد انظر: محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد 1، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ص417.

[5] قاري ياسين، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[6] ماجد بن صالح المضيان، اثر اصل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من 926، 1343 ه/1520-1924، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة ام القرى، قسم العقيدة، فرع الدراسات العليا، 1995، ص 63.

استخدمتها الدول الأوربية للدفاع عن مصالحها التجارية والدينية والثقافية والسياسية في ربوع الدولة العثمانية.[1]

ومن بين هذه الامتيازات تنظيم اقامة رعايا هذه الدول من حرية تنقلهم وحمايتهم، وكذلك تمتع السفير والقنصل ومترجمهم بجميع الحقوق وإمتلاكهم حرية الدعوة إلى التنصير عن ريق الغزو الفكري، حيث أن الدولة العثمانية منذ عقد هذه الاتفاقيات لم تتقدم شبراً واحداً، فقد تحولت مهمة الجيوش العثمانية بهذه الإمتيازات من دور الفاتحين والناشرين لدين الله إلى دور الدفاع عن حدود الدولة، واستمر هذا الوضع على هذا الحال مما أدى إلى قيام ثورات وسقوط مدن حتى تلاشت الدولة العثمانية إلى الدولة التركية.[2]

3. ظهور الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية

1. حركة علي بك الكبير في مصر

حيث كان يطمح عن حكم مصر بالشام والحجاز، فجهز حملة وارسلها إلى الحجاز وسيطر عليها، وذلك بع قضائه على خصومه في مصر، ثم أرسل حملة أخرى إلى بلاد الشام ووضع رأسها محمد بك أبو ذهب*. وكانت الدولة العثمانية مشغولة بحروبها مع روسيا، لكن حدث نزاع بين علي بك وقائده محمد بك، فانتصر هذا الاخير وهرب ملتجأ إلى الظاهر عم في فلسطين، ولكن علي بك توفي في معركة مع أبو ذهب وتخلصت الدولة العثمانية من حاكم كان يطمح باستقلال عن العاصمة.[3]

2. حركة الظاهر عمر** بفلسطين 1772-1775

حيث أنه ملتزما على طبرية سنة 1733 وباستقراره أخذ يتوسع في المناطق القريبة لها بموافقة باشا صيدا، اعتمد في سياسته على المسالمة في ضم الراغب في ضمها، وإذا فشلت هذه السياسة لجأ إلى وسيلة الحرب، حيث كان وراء تشجيع علي بك الكبير في غزو بلاد الشام بين عاميّ 1770-1771، وازدادت مكانية لها إعترفت الدولة العثمانية حاكما لصيدا أثر استلاءه عليها عام 1772. كما أستغل فرصة تواجد الأسطول الروسي في البحر المتوسط، فتحالف معه لطرد أحمد باشا من بيروت وبالفعل ضرب الأسطول الروسي بيروت لمدة ثلاث شاهر إلا أن تمردهم لم يدم طويلا، حيث أرسلت الدولة العثمانية جيشاً سنة 1775 ووضع حدا لهذه الطموحات.[4]

3. حركة احمد باشا الجزار

ولد في حوالي عام 1834 م – 1147 ه في البوسنة ولقب بـ البوشنا في أسرة مسحية حيث أنه تمكن من القضاء على الظاهر عمر. واستقر في عكا وقام بتحصينها وأنشأ أسطولا بحريا صغيرا وحي العديد من المرتزقة. كما نجح في القضاء على السكان الشيعة الذين يسطرون على المناطق المحيطة بمدن صور وصيدا عام 1781 والسيطرة عليهم عسكريا واقتصاديا، كما نجح من حد منم السطلة الأمراء الشامين في جبل

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 204.

[2] ماجد بن صالح المضيان، المرجع السابق، ص ص70، 73.

* **محمد بك ابو ذهب:** سمي بهذا الاسم هو انه كان يحمل الذهب في جيبه ويعطيه للفقراء . (انظر: بركات مصطفى، الالقاب والوظائف العثمانية (1517-1924)، دار الغريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 273.

[3] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 186

** **الظاهر عمر:** (1695-1106) ينسب الى حمولة الزيدانية الى عمر بن زيدان. هم اعقاب حسن بن علي، خلف العمر اباه في صفد، وضم عدة مناطق واتخذ من عكا عاصمة له: (انظر: جميل بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص ص 73-74.

[4] غالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916)**، طلبة الكتب الاساسية في العلوم الانسانية والاجتماعية، ط 2، 2011، ص ص 134، 135.

الدروز، وفي عام 1785 عين واليا على دمشق فتمكن من لقضاء على يوسف الشهابي في موقعة " قب اليأس". إزداد نفوذه فحاولت السلطة العثمانية في نقله واليا البوسنة عام1783 فرض ذلك وارتكزت قوة الجزار في قدرته على إشباع ادارة تتميز بالكفاءة وقادرة على جمع الميري، كما عمل على ٌإحتكار تجارة ولايته. وفي عام 1790 م بيع الإنتاج لوكلائه في عكا ورفض رقب صارمة في الأرياف والموانئ وعلى التجار والجمارك كما طرد التجار الفرنسيين منم عكا وصيدا وازدادت شهرته بفضل صموده أمام الجيوش نابليون ومنذ هزيمة نابليون أمام عكا وعودته إلى الشام عام 1799 حتى عام 1804م وفاة الجزار كانت الشام ولبنان وفلسين تحت حكمه وبدون منافس.[1]

المبحث الثاني: مظاهر التنظيمات العثمانية

المطلب الأول: خط كلخانة وهمايون

أ. خط كلخانة 1839

يعتبر خط كلخانة مرحلة هامة مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القن الثامن رغم أنه لم يكن بداية التحديث حسب ما ذهب إليه بعض الكتاب، فالتنظيمات الخبرية التي إستلمتها هذا الخط كانت بمثابة إتراف القانوني والسياسي بالتغييرات البنيوية والإدارية التي جرت في عهد سليم الثالث، إلا أن خصائص هذا الخط تكمن من خلال الملامح الرئيسية للدساتير التي شهدتها أوربا خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.[2] كما يذهب المؤرخ شوستانفورد إلى خط شريف كخانة قد إحتوى على الكثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789.[3]

صدر هذا الخط في الثالث من نوفمبر 1839 في عهد السلطان عبد المجيد الأول وهو قانون الاصلاح الرئيسي في الدولة العثمانية وضعه مصطفى رشيد باشا وقد دعا الوزراء ورجال الدولة والسفراء الأجانب في طوب قابي*، وقد قرأ هذا القانون على السلطان والأخير وقد تضمن عد بنود إصلاحية[4]. وما تجدر ملاحظته ان هذا الخط صدر في فترة اشتد فيها الصراع بين السلطان عبد المجيد وواليه القوية في مصر

---

[1] أمير احمد حيدر الشهابي، **أحمد باشا الجزار مع نابليون بونابرت تحت عبد العزيز جمال الدين**، مكتبة مدبولي، القاهرة، دون طبعة، 2008، ص ص 11-18.

[2] مصطفى احمد عبد الرحيم، **في اصول التاريخ العثماني**، ط 3، دار الشروق، بيروت، 1986، ص 198.

[3] *Shaw Stamford .**History of the Ottoman Empire and Modern Turkey**: Volume 2, Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808–1975, 2022. p 61.*

* **طوب قابي:** هو مركز الامبراطورية العثمانية يستع لأربعة الالاف شخص بما في ذلك مدارس القصر السلطاني التي تُعِّد العلماء والضباط الخبراء العسكريين وهذا القصر عبارة عن أجنحة ورفوف الفارسية بما فيها مكتبة لقصر المشهورة بمخطوطاتها الفارسية والعثمانية النادرة. (أنظر: محمد حرب العثماني، **في تاريخ والحضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994، ص 304.)

[4] مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الاسلامي: العصر العثماني**، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص 253.

محمد علي** حول الإحتلال الأخير لبلاد الشام*** لذلك تمن الخط وعد السلطان لتنفيذ الإصلاحات في الدولة العثمانية كي يضمن مساندة الدول الأوربية في نزاعه الحاسم مع محمد علي.[1]

أهم ما جاء في منشور كلخانة:

- تنازل السلان بعض سلطاته لمجلس الأحكام القضائية الذي أصبح من حقه اصدار القوانين بصدق عليها السلطان فيما بعد.
- عدم مراقبة أحد الرعاية دون محاكمة عليسه.
- المساواة بين المسلمين وغيرهم، أما القانون وإحترام الحريات العامة.
- إصلاح الإدارة ومكافحة المحسوبية والقضاء على الرشوة.
- تنظيم التجنيد الاجباري وتحديد الخدمة العسكرية.
- حيدي الأموال وتوزيعها بمقتضى الشرع.
- إلغاء نظام الاحتكار وإلغاء نظام الالتزام.
- تعميم هذا الدستور في كل ولايات وبلاغه للسفراء في الدول الأجنبية[1] ويتميز هذا الميثاق بتعدد سماته فهو ميثاق حقوقي ومالي وعسكري. [2]

من النتائج التي ترتبت عن هذا الخط تحسن من الناحية المالية عنم طريق تعيين أشخاص لهم خبرة واسعة في المالية الدولة فاستعموا إلى الشكاوي الرعية وتجاوبوا معها وطبقت العجالة في جميع الضرائب أما في ولاية سوريا حيث استعادت الدولة العثمانية بلاد الشام. [3]

** محمد علي: ولد سنة 1869 بمقدونيا والده ابراهيم أغا وهو رأس الأسرة العلوية ومنشئ مصر الحديثة. جاء الى مصر في حملة القبطان. حسين باشا خاض العديد من الحروب ضد الفرس: (انظر السيد فرج، **حروب محمد علي**، مطبعة المتوكل، القاهرة، دون سنة الشر، ص ص 11-12).

*** بلاد الشام: تقع في أسيا يحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط وبحر الروم ومن الشرق البحر الأحمر الى الفرات، ومن الفرات الى حدود الروم أسيا الصغرى شمالا الى الروم وجنوبا مصر بني اسرائيل وتضم حاليا سوريا وفلسطين الأردن ولبنان. (للمزيد انظر: **علي محمد**، ج 1، ط 3، مؤسسة الأعامي للمطبوعات، بيروت، ص908.

[1] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق الغربي 1516- 1966**، دون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة النشر، ص 275.

[1] ميمونة حمزة المنصور، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008، ص 117.

[2] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة ... (اسم المترجم غير مفهوم) ، ج 2 ، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1992، ص ص 30-61.

[3] عوض عبد العزي محمد، **الادارة العثمانية في ولاية سوريا (1964- 1914)**، رسالة مقدمة لقسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير في الآداب، مطبعة دار المعارف في مصر، 1969، ص 22.

ب. خط همايون

أعلن هذا الخط بعد الإنتصار الدولة العثمانية وحلفائها من الدول الأوربية على روسيا في حرب القرم* عام 1856 جاء كهدية من الدولة العثمانية لدول أوربية التي وقفت إلى جانبها في هذه الحرب من الطماع الروسية[1]. تزامن هذا الخط مع معاهدة السلام التي عقدت في باريس لإنهاء الحرب القرم[2] وهو مرسوم السلطان الإصلاحي عبد المجيد أعلن عنه في 18 فيفري 1856 وقد أدعبى المبادئ الإصلاحية الواردة في مرسوم كلخانة وأن هذا المرسوم كان مليئا بتكرار كلمات كالكنسية والمسحية ولعل أن الدافع الذي كان راء ذلك هو محاولة إرضاء الضغط الخارجي من خلال منح الاقليات غير المسلمة في الدول.

إمتيازات أكثر من المسلمين[3] وقد تشابه الخط الهمايوني مع خط شريف كلخانة بأنه صدر بمرسوم سلطاني وأنه جاء بلهجة جادة الوعود إلا أن الهمايوني كان أثر دقة في تحديد التغييرات الواجب إجراؤها وأن صيغته كانت أكثر عصرية ومقتبسة من الغرب[4] وبصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية فهو لم يستتشهد بآية بصورة قرآنية واحدة أو بقوانين الدولة القديمة أو إمجادها.[5]

قراراته

- إلغاء نظام الإلتزام والقضاء على الرشوة والفساد والمحسوبية.
- التجنيد الإجباري للخدمة العسكرية أي تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين.
- المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية أو لا تقتضي المسائل الديني الخاصة برعايا الدولة المسيحيين من إختصاص رجال الدين وحدهم بل تصبح من إختصاص مجلس مختلط من الأهالي ورجال الدين المسيحيين، يقوم الشعب بانتخابه بنفسه.
- اضاف هذا المنشور مبدأ هاما وهو المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة العثمانية مهما كانت أديانهم ومذاهبه.
- القضاء على حواج نظام الملل ليستمتع كل المواطنين في الإمبراطوري بمواطنة عثمانية متساوية.
- فتح معاهد عليم أمام المسيحيين لتفتح أمامهم وظائف الدولة.
- السماح للأجانب بالتملك الأراضي في الدولة العثمانية، كما وعد السلطان باستعانة برأس المال والخبرات الأوربية لتطوير الاقتصاد.[6]
- إلغاء جميع الطرق الجبائية وأخذها من صاحب العلاقة المباشرة.

---

* **حرب القرم:** هي حرب قامت بين لدولة العثمانية وروسيا ويعود سبب هذه الحروب الى مسألة الأماكن المقدسة حيث ان فرنسا كانت تتمتع بامتيازات تسمح لها في حماية الكاثوليك وكانت روسيا تسعى الى تجردي الكاثوليك ومن هذه الامتيازات ومنحها للأرثوذكس وكذلك ان روسيا كانت ترغب في تدمير الدولة العثمانية لأسباب استراتيجية. (انظر: زكية شرشالي، المرجع السابق، ص 105).

[1] غالي غربي، **دراسات في تاريخ المشرق والدولة العثماني (1288- 1916)**، ط 2، دون دور النشر، 2011، ص 153.

[2] يوجين روجان، **العرب والفتوحات العثمانية الى الحاضر**، تر: محمد ابراهيم، ط 1، دون دور النشر، 2011، ص 221.

[3] نجم الدين بيرقدار، **العثمانيين حضارة وقانون**، ط 1، دار العربي، بيروت لبنان، 2014، ص ص 384-383.

[4] جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الامل للنشر والتوزيع، 1991، ص 140.

[5] عصمت برهان عبد القادر، **تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية (1918-1839)**، د د ن، ص 216.

[6] زبن العابدين شمس الدين: **تاريخ الدولة العثمانية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010، ص ص311-312.

- التساوي في الشهادة من قبل الشهود.
- من حق السلطان إصدار قرار الإعدام أو العفو عنه بعد محاكمة المتهم.
- الغاء القرار بمصارة أموال أصحاب الجرائم.
- علانية المحاكم المختلطة والإعلان عنها.
- عدم التعامل بالقوة وتعذيبي الجواسيس وإلغاء أي قرار ينص على ذلك.
- تنظيم السجون وتحسسينها ومعاملة السجناء معاملة حسنة.
- تأسيس محاكم مختلطة للنظر في دعاوي المختلطة والجزائية والجبائية المختلطة، فيما إذا كانت المشكلة بين إثنين مختلفين في الدين أو المذهب.[1]

ولقد ترتب عن الخط مجموعة من النتائج اهمها:

- أكد الخط التنظيمات الخبرية بشكل خاص على المساواة المدنية والاجتماعية لجميع رعايا الدولة واعترف بمساواتهم في خدمة الحكومة، لكن مبدأ المساواة لم يطبق تماما فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة بالمسلمين ودفع المسحيين الإعانة العسكرية بدلا من الخدمة، مكا ظلت الوظائف الادارية والقضائية شبه محصورة بالمسلمين.
- كذلك زيادة الترابط الطوائف المسيحية بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من الجل تنظيم شؤون البطريركيات والإسقفيات وتكوين المجالس الملية.
- كذلك أن الخط التنظيمات الخبرية شهدت توسعا في التعليم وفي إنشاء المدارس خاصة العسكرية التي كانت هدف الدولة هو تكوين ضباط عسكريين وموظفين مدنيين يساهمون في تكوين الجهازين العسكري والاداري
- وكان من نتائجه أنه ألف لجان التنظيم القوانين التي نشرت عددا من الأنظمة والقوانين وكانت هذه اللجان تنقل القوانين الأوربية خاص الفرنسية بعد التأكد من عدم مخالفتها للنصوص الشرعية.[2]

المطلب الثاني: قانون الولايات 1864 وقانون الاراضي 1858

أ. قانون الأراضي

أصدرت الدولة العثمانية قانون الاراضي في سنة 1858 الذي ينص على تمليك الاراضي وكان من شروط ملكية هذه الأراضي دفع رسوم التسجيل الأرض وأنهم دفعا الضرائب المقررة للدولة خلال هذه الفترة

---

[1] أنكه لهارد: **تاريخ الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**: تر: محمود علي عامر، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2017، ص ص 3017، 318.

[2] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص ص 29 – 31.

وكذلك إثبات المزارعون انهم يزرعون الارض منذ مدة لا تقل على عشرة أعوام[1]، ويتكون هذا القانون من 132 مادة وخاتمة وبموجبه قمست الأراضي في الدولة العثمانية إلى خمسة اقسام:[2]

القسم الأول: الاراضي المملوكة: وجرى تقسيمها ّإلى أربعة أنواع: النوع الأول منها مخصص إلى العرصات الواقعة داخل القرى والقضبات، أما الثاني من الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية وملكت تمليكا صحيحا بناءً على المسوغ الشرعي، أما النوع الثالث الأراضي العشرية التي جرى تملكها وتوزيعها في الفتح الاسلامي أما النوع الرابع للأراضي الخراجة وهي التي تقرر بقاؤها في يد أهاليها الأصليين غير المسلمين وخراج الأراضي قسمان الأول: خراج القاسمة وهو الشيء الذي يتعين على أن يؤخذ من حاصلات الأراضي وقدر العشر إلى النصف بحسب تحمل الارض أما الثاني فهو إخراج الموظف وهو مقدار معي من الأموال التي توظف وتعين يوجه مقطوع على الأراضي.[3]

القسم الثاني: الأراضي الوقفية: وهي الأراضي التي أوقفها أصحابها من المليكات الخاصة أو التي أوقفتها الدولة من أراضيها لصالح المشاريع والمؤسسات الخيرية والمرافق المقدسة والطرق الصوفية والمساجد ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

- ما كان ملكا صحيحاً لبعض الافراد وتم وقفه بناءً على الوصية التي يوصون بها وتكون رقبة الارض وجميع الحقوق التصرف وخاصة بها عائدة الى الوقف سواءً كان جهة دينية أو موصى بها من قبل الوقف.
- الأراضي التي فرزت من أراضي الدولة التي غالباً ما تم وقفها من قبل السلاطين او بإذن منهم وتكن رقبتها عائدة لبيت المال ويتم التصرف بها عن طريق الوقف أو الإستجار من قبل الإدارة الحكومية في الولاية.[4]

القسم الثالث: أراضي الميرية: وهي الأراضي التي أعتبرت ملكا خاصاً للدولة تتصرف فيه بالشكل الذي تريده، وكانت هذه الاراضي عادة تشمل الاراضي التي بقيت بلا مالك أو التي لم يعرف أصحابها بعد الإحتلال، وقد أحلقت هذه كلها بخزينة الدولة أي أعتبرت ملكاً لها، وسميت ايضا بأرض مملكت والتي عهد بها إلى مزارعيها على شرط بزراعتها وحصدها.[5]

القسم الرابع: الاراضي المتروكة: هذا النوع من الأراضي هو الذي يترك لكل الناس او لمن يقيمون في منطقة معينة لكي يستخدموه مشاركة فيما بينهم وتحتفظ الدولة بالملكية الخاصة لهذا النوع، إلا أنها لا تتعرض لحق استخدام الناس لتلك الأراضي وتنطوي تحت هذا النوع الطرق والانهار المجاري وغير ذلك ... مما ينتفع به العامة. والحق الذي يتمتع به الاشخاص عن الأراضي المتروكة هو حق الإستفادة لأنه ليس

---

[1] غنايم زهير عبد اللطيف غنايم، **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية (1864-1918)**، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت لبنان، 1999، ص 325.

[2] عوض محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 130.

[3] خالد عبد القادر الجندي، **قانون الاراضي في الدولة العثمانية: الالتزام في طرابلس الشام نموذجاً**، د ط، د د ن، انقرة تركيا، 2021، ص 45.

[4] شكري ياسين شهاب، **ولاية بغداد (1534 – 1623)، دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية والاجتماعية**، اطروحة لنيل درجة لدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث، جامعة الكوفة، 2011، ص 81.

[5] خليل على مراد، **العراق في العهد العثماني الثاني، دراسة في الادارة العثمانية والحياة الاقتصادية (1638- 1750)**، ط 1، بيروت لبنان، 2018، ص ص208- 209.

هناك ملكية خاصة على هذا النوع من الأراضي، فلا تدخل ضمن السجلات الطابو كما أنها لا تضع للإجراءات الحقوقية المختلفة كالبيع والتأجير.[1]

القسم الخامس: أراضي الأموات: هي الاراضي التي في تصرف أحد من الاشخاص وليس متروكة ولا مخصصة للأهالي وبعيدة عن المحلات والقرى والقصبات إلى درجة لا تسع بها وتكون بعيدة عن أقاصي العمران مسافة ميل ونص ميل، أو مقدار نص ساعة سيراً ويمكن إستصلاح هذه الأراضي وزراعتها وتملكها بعد الحصول على ترخيص من السلطات المسؤولة.[2]

ب. قانون الولايات

صدر هذا القانون عام 1864 في عهد السلطان عبد العزيز* الأول لتنظيم إدارة الدولة ومركزية الحكم العثماني وتصفية الاقطاعات القديمة وتحديد الصلاحيات الموظفين والاداريين الجدد من الولاة إلى المدراء، واعتمد هذا القانون على أساس التنظيم الاداري الفرنسي وألغى النظام التيمار **والزعمات*** وأسس قانون الولايات مجلس إدارية هي:

مجلس ادارة الولاية: يتكون من الوالي* ودفتر دار** المكتوبجي*** والمفتي اربعة أعضاء منتخبين اثنين مسلمين وإثنين من أديان أخرى وهو مجلس مسؤول على الخدمات العامة في الولاية.

مجلس الولاية العمومي: والذي يتألف من أربعة أعضاء منتخبين عن كل لواء، يترأسه الوالي أو نائبه عند غيابه واجتماعه السنوي، ويسهر أربعين يوماً وهو مجلس إستشاري يرسل الوالي توصيات هذا المجلس إلى الباب العالي للحصول على موافقته.

---

[1] خالد عبد القادر الجندي، المرجع السابق، ص 51.

[2] زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، المرجع السابق، ص 324.

* **عبد العزيز الأول:** السلطان الثاني والثلاثون من السلاطين بني عثمان والده محمود الثاني، جلس على عرش الخلافة عام 1861 ومدة سلطته 14 عاما كان يهدف الى ايقاف حركات التغريب التي جاءت بها الدول الأوربية، كما سعى الى اصلاح احوال الأسطول والجيش واعادة الى قوتها القديمة. (انظر: عثمان نوري طوباش، **العثمانيين رجالهم العظماء ومؤسساتهم الشامخة**، ترجمة محمد حرب، دار الأرقم، اسطنبول 2016، ص ص 233-237)

** **التيمار:** اي نوع من أنواع الاهتمام وهو وقف يتم الحصول عليه من خلال وثيقة سلطانية ويكون كقاعدة من التنازل على بعض ضرائب الدولة لصاحب التيمار في المقابل تقديم الخدمات العسكرية نظامية وكان هذا المبلغ وكما هو معروف قل من 20.000 اقجه. (انظر: ثريا فاروقي وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة قاسم عبده قاسم، المجلد الثاني، 1600- 1914، دار المدار الاسلامي، 2007، ص 804).

*** **الزعامات:** قيادة عسكرية وقف ممنوح بصك سلطاني لقائد الفرسان السياسيين في منطقة معينة على ان يتراوح دخله كما هو متعارف عليه من 20.000 الى 100.000 أقجه. (انظر: ثريا فاروقي وآخرون، المرجع نفسه، ص 806).

* **الوالي:** هو المأمور بتنفيذ جميع أوامر الدولة كذلك مأمور بإجراء ا هو داخل في حدود المأذونية المعينة له من أحكام ولايته الداخلية. (للمزيد انظر: كوتراني وجيه، التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد أمثلة من ولايات بلاد الشام ، المجلد 11، العدد 46، 45، دار الاجتهاد بأبحاث والترجمة، 2018، ص 144).

** **دفتر دار:** أي مسك الدفتر وهي تتكون من كلمتين دفتر ودار، وتعني القابض على الدفتر هو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية. وبعد نهاية القرن 16 اصبح لكل ولاية دفتر دار يقوم بتنظيم شؤون المالية في الولاية. وفي القرن 18 اصبح الدفتر دار يرافق الصدر الأعظم دائما ويحتفظ بسجلات الاراضي وتوزيع الإقطاعيات. (للمزيد انظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص ص 113- 114).

*** **المكتوبجي:** من المكتوب العربية و" جي" علامة الزمنية في اللغة التركية. هو مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على امين سر الولاية. (للمزيد انظر: حلاق حسان، عباس صباغ، **المعجم الجامع في الفارسية والتركية**. ط 1، دار العم للملايين، بيروت لبنان، 1999، ص 209).

مجلس ادارة اللواء: يتكون من المتصرف ونائبه والمفتي والمحاسب ومدير التحريرات واعضاء منتخبين ويدير أحوال الدولة ويدقق الميزانية

مجلس دارة الناجية: يتكون من مدير الناحية وهيئة من المستشارين من أربعة أشخاص يمتلكون مجالس الإختيارية في القرى ويجتمع أربعة مرات في السنة.

مجلس الختيارية: ويكون في القرى من بار السن وهم يحددون 13 كحد أعلى يراجع حاجيات القرية ويحل الخلافات فيها[1].

المطلب الثالث: خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874

صدر هذا الخط في 13 ديسمبر 1874 في أواخر عهد السلطان عبد العزيز[2]، تضمنت حاجة الدولة إلى الإصلاح والتأكيد على ما جاء في خط كلخانة، والتنظيمات الخيرية بضرورة تأمين حقوق الأهالي العدل في معاملة جميع الرعايا بدون إستثناء وتنظيم إدارة الحكومة، حيث تضمن هذا الخط اجراء ما يلي:[3]

- الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الإستعمال لأن ذلك في صيانة حقوق الرعايا.
- بما ان الغاية من تشكيل ديوان* الاحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلاً وموافقاً لوصفه وتعريفه فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتفتيش وظائف مأموريتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرغاتها على إختلاف درجاتها.
- نظرا للمحاكم أهمية كمظهر المية العامة لذلك يجب أن يكون أعضائها من ذوي الأهلية المتحصلين بصفات العفة والإستقامة وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالعدل والحق.
- منح السلطان عموم الرعايا حق الإنتخاب مميزين، وأعضاء المحاكم النظامية، ومميزين أعضاء مجلس الادارة وتعيذهم سواءً كانوا من المسلمين أو غير المسلمين كي تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا وإعتمادهم وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة.
- التحري عن أسباب زيادة الإّيرادات لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها زادت مدنيةً وعمراناً
- عتراف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا أو لب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التفصيل فوراً كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة مع التزام الإعتدال في فرض الضرائب. [3]

---

[1] الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص ص 250، 258.
[2] حسين حسن الدميمي، **الدور السياسي للعلماء والأعيان وشيوخ الخرف في مدينة طرابلس الشام (1840-1914)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت العربية، 2016، ص 40.
[3] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 31.
* **الديوان:** موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطة من اعمال والاموال وبما يقوم بها من الجيوش والعمال، وذرك ابن خلدون انه من الوظائف الضرورية. (أنظر: نورة بنت عبد الله هلال البقمي، المرجع السابق، ص 22).

- ألغي السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم معتمد عليهم منتخبين من قبل الأهالي.
- كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أوال وأنفس الجميع الرعايا وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك من أقدم مقاصده النسية ولما كان العساكر لضابطة إحدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان بسن القوانين المتعلقة بالضابطة.
- أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع إستمرار الإمتيازات للطوائف غير الاسلامية.
- السماح لغير المسلمين باستخدام في أجهزة الدولة.
- نظيم إستيفاء البدلات الإعانات العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفاءهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون وأعترف السلطان بعدم اعفاءهم بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأسنان المكلفين وبعدم العدالة في توزيع وتحصيل البدل الإعانة من الطوائف في غير المسلمة على أن يتسنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين أما الثاني فهو تأمين واردات خزينة الدولة.
- أعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافأة والمخالفين بالمعاقبة، وطلب أن ترتب وتحدد إختصاصات الولاة والمتصرفين وجميع المأمورين وفقاً لمقتضيات الأمور الإدارية، ثم طلب السلطان من نديم باشا المبادرة بإعلان هذه التنظيمات
- لاجتهاد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في البلاد. [1]

المطلب الرابع: المشروطية *الاولى واعلان الدستور 1876

بلغ الاصلاح ذروته بإعلان الدستور في عهد السلطان عبد الحميد الثاني [1] أعلن عن القانون الاساسي بأستانة ** يوم 23 ديسمبر 1876 من طرف الصدر الأعظم مدحت باشا ويتكون من مائة وتسعة عشر مادة [2] صدر هذا الدستور قبل انعقاد مؤتمر برلين *** في عام 1878 لتسوية أمور البلقان [3] ولقد نص هذا

---

[3] غانية بغيو، المرجع السابق، ص ص 124-125.
[1] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص ص 33، 34.
* **المشروطية:** اي الاشتراط على الحاكم بتحديد سلطاته. (للمزيد انظر: محمد حرب، المرجع السابق، ص 94)
[1] عبد الكريم رافق، **المشرق العربي في العهد العثماني**، ط4، مكتبة التاريخ العثماني، منشورات جامعة دمشق، 1992، ص 277.
** **الاستانة:** الاسم القديم لاستانبول ويعني عتبة الباب والمركز التيكية الكبيرة. (انظر سهيل صابان، المرجع السابق، ص15)
[2] سلمان بن صالح الخراتي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط 1، درا قاسم للنشر والتوزيع، دون سنة النشر، ص 34.

الدستور على وجودلا مجلس هما: مجلس الأعيان ****، ومجلس المبعوثان ***** متخب وتأسس هذا التمثيل مبدئياً على التعبية العثمانية. [4]

ومن أسباب التي دفعت عبد الحميد الثاني لإصدار الدستور حيث أنه شغل الظرف الخارجية للتخلص من المأزق السياسي الذي كان يواجهها وكذلك محاولة إحباط المخططات الدول الأوربة في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة تحسين أوضاع النصارى الخاضعين لها والواضح أن صدور هذا الدستور قد تم تحت ضغط السياسي الذي مارسه العثمانيين الذي مارسته الدول الأوربية[1]، أما أقسامه هي كالآتي:

القسم الأول: تناول هذا القسم الدولة العثمانية وعاصمتها وقرر أن دينها الإسلام وتناول حقوق واجبات السلطان وحدد صلاحياته عامة من المادة.

القسم الثاني: ونص هذا القسم على حقوق العامة لرعاية الدولة ويؤكد على مساواتهم أمام القانون بغض النظر على ديانتهم.

القسم الثالث: يتناول هذا القسم الوزارة من المادة 27 إلى الماد 38 حيث ان مجلس الوكلاء ينظر في جميع الأمور الداخلية والخارجية تحت رئاسة الصدر الأعظم.

القسم الرابع: في المأمورين من المادة 39-41 حيث أن القسم ينظم أوضاع وأحوال المأمورين المنتخبين للمأموريات من عزل وتعيين وكل مأمور مسؤول ضمن دائرة وظيفته.[2]

القسم الخامس: في المجلس العمومي من المادة 42-59 حيث يحتوي على هيئتين هما: هيئة الأعيان وهيئة المبعوثان، ويتم فتح هذا المجلس بحضور السلطان أو بالوكالة بحضور الصدر الأعظم ووكلاء الدولة أو أعضاء الهيئتين وكذلك يبين أوضاع المجلس وما ينافسه.

القسم السادس: في هيئة الأعيان من المادة 60-64 يلتزم هذا القسم أعضاء الهيئة وكيفية توظيفهم وشروط العضوية ومدتها، وكذلك تحديد المعاش الشهري.

*** **مؤتمر برلين:** حضر هذا المؤتمر الدول الكبرى مثلم انجلترا، فرنسا، المانيا، النمسا. حاول المؤتمر تعديل معاهدة سان شيفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية، وذلك لمعارضة الدول المعنية لهذه المعارضة، لأنها لا تتفق مع مصالحهم وقد تناولت ما يلي: ضم البوسنة والهرسك للنمسا. تقدمت حدود اليونان قليلاً الى الشمال ولقد دعا الى هذا المؤتمر بسمارك، ويعتبر هذا المؤتمر من المعالم البارزة لتدهور الامبراطورية العثمانية. (انظر: على محمد الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الاسلامية، اسباب زوال الخلافة العثمانية**، المكتبة العصرية بيروت، 2012، ص ص27-29).

[3] عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص 278.

**** **مجلس الأعيان:** يعين السلطان اعضاء هيئة الأعيان مباشرة من الأشخاص لهم خدمات حسنة ومشهورة في الدولة كالوزراء والولاة والقاضة والعساكر. وتسهر العضوية مدى حياة العضو وتخصص هذه الهيئة بالتدقيق في القوانين و اللوائح الصادرة عن هيئة المبعوثان ولها الحق في رفضها او ردها الى هيئة المبعوثان لإعادة النظر في تعديلها ، اما اللوائح التي توافق عليها فترفع الى الصدر الاعظم. (للمزيد انظر: وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً، مجلة تبين، العدد3، 2013، ص 5)

***** **مجلس المبعوثان:** تنتخب هيئة المبعوثان بنسبة عضو واحد لكل خمسين الف نفس من ذكور الدولة، وذلك باقتراع السري ولا يجوز للعضو ان يجمع بين العضوية ووظيفة حكومة أخرى بإنشاء الوزارة، ويجب ان تتوافر فيه صفات منها التبعة العثمانية ومعرفة اللغة التركية. للمزيد انظر: وجيه كوثراني، المرجع نفسه، ص 05.

[4] وجيه كوثراني، المرجع نفسه، ص 04.

[1] محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص ص 399، 400.

[2] امين الخوري: **القانون الأساسي**، مطبعة الآداب، بيروت، دون طبعة، 1908، ص ص 4، 9.

القسم السابع: في هيئة المبعوثان من المادة 65 الى 80 ينظم هذا القسم أعضاء الهيئة وكيفية الإنتخاب وتحديد شروط العضوية وكيفية عمل هذه الهيئة.

القسم الثامن: في المحاكم من المادة 81-91 ينظم هذا القسم أوضاع المحاكم وطريقة المحاكمات، وكل الأمور المتعلقة بالقضاء والتقاضي. [3]

القسم التاسع: في الديوان العالي من المادة 92-95 ويهتم بشؤون الديوان العالي وتحيد أعضاءه وأقسام هذا الديوان.

القسم العاشر: في الأمور المالية من المادة 96-إلى المادة 107 وينظم هذا الفصل الأمور الخاصة المالية الدولية والميزانية العامة وقانون المحاسبة.

القسم الحادي عشر: في الولايات من المادة 108-112 ويهتم بالشؤون الإدارية للولايات وانتخاب -مجالس الإدارة في مراكز الولايات والألوية الأقضية ويهتم بأمور البلدية.

القسم الثاني عشر: في امور شتى من المادة 113 إلى المادة 119 ويتناول هذا القسم مجموعة من المواد تدخل ضمن الأقسام السابقة سواءً من ناحية الشكل أو المضمون مثل: الأحكام العرفية، تعديل الدستور كيفية العمل به لتفسير مادة قانونية متعلقة بالأمور العدلية. [1]

---

[3] سليم فارس: **كنز الرغائب في منتخبات الجوانب**، ج 6، الاستانة، 1294، ص ص 12- 21.

[1] توفيق علي برو: **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908 – 1914)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الحيث، معهد الدراسات العربية العالية، 1960، ص ص635، 640.

الفصل الثاني
ردود الفعل من التنظيمات وأثارها على العراق

المبحث الأول: ردود الفعل من التنظيمات العثمانية

المطلب الأول: موقف المسحيين

أ- موقف الرعايا

لقد اقدمت الدولة العثمانية على منح فئة الرعايا عدة امتيازات تضمنها كل من خط شريف كلخانة وخط همايون بالإضافة إلى دستور 1876 فالنسبة لخط الأول والذي أدى إلى ردود فعل قوية في شتى أنحاء الامبراطورية، خاصة وأن كل فئة فسرته حسب فهمها له[1] ولم يبدي رعاية الإمبراطورية العثمانية إهتماما كبيرا بالإصلاحات في عهد التنظيمات طالما كانت تطبيقه على مستويات الحكومية العليا، لكن خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر بدأت الإصلاحات تمس حياتهم أيضا، فقاوموا كل محاولات الدولة لتسجيل أسمائهم في سجلاتها، فكانوا دائمي الخوف من فرض الضرائب والتجنيد.[2]

وبتالي تحركت آمال الرعايا غير مسلمين في القلاقل والثورات. وكانت الثورات التي قام بها مسحي بلغاريا بعد إعلان الخط الشريف انتفاضات إجتماعية ضد ملاك الأراضي المسلمين (الأغوات) أكثر منها ضد الدولة، فقد أحتج الجوربجية (أعيان المسحين) الذين كانوا يدفعون ضرائب قليلة أو لا يدفعون ضرائب على الاطلاق حتى ذلك الوقت على مبدا المساواة في دفع الضرائب التي ما ترتب عن هذا الخط الغاء كل الاعفاءات والمزايا.[3]

ب- موقف رجال الدين

كما عارض رجال الدين المسحين لفكرة التنظيمات ولم يرحبوا بها لأنها فرضت الضرائب على الأوقاف الدينية المسحية وما ترتب عليه من قلة موارد رجال الدين المسحين الذين كان نفوذهم شديد القوة على أبناء طوائفهم، مما أدى إلى سخط المسحين البلقان خاصة رجال الدين على الإصلاحات الجديدة التي صمم الزعماء المسحين في الروم ايلي على توسع في مغزاها بحيث يخلعون عن نشاطاتهم شكل حركة قومية تظم الفلاحين البرجوازية الحضرية المثقفين[4] كما أن رجال الدين لم يؤيدوا حركة التنظيمات لأنها حددت لهم رواتب ثابتة وأوقفت تلقيهم الهبات والمساهمات من رعاياهم وقوق كل شيء أنها منحت النخب المسحية من العلمان (التجار أساسا) المشاركة في الانتخابات البطرير يكية* في إدارة شؤون الملة.[5]

مطلب الثاني: موقف المسلمين

أ- موقف طبقة العلماء من التنظيمات العثمانية

لقد جاءت ردود أفعال الطبقة المثقفة ولا سيما العلماء من التنظيمات العثمانية متباينة بين مؤيد ومعارض لها، حيث أن قادة العلماء وكبارهم دعموا التجديدات التي دشنها السلاطين ومستشاروهم سواء كانوا عثمانيين أو أوربيين، بل أن البعض لعب دورا اساسيا في فهم والتخطيط لإصلاحات وفقا لأساليب الأوروبية مثل

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص 202.203.

[2] يوجين روجان: المرجع السابق، ص 119.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع سابق، ص 203.

[4] مصطفى: المرجع سابق، ص 203.

* البطريريكية: بطريرك يطلق على بعض الرؤساء الدينين الذين تمتد سلطاتهم إلى عدد من الاساقفة والبطريركية في الأصل ثلاث الغربية على رأسها أسقف روما وانطاكيا والاسكندرية وفي القرنين الرابع والخامس ميلادي تضيف لها القسطنطينية اورشليم والبطريركية الغربية تشمل جميع بلاد غريب البلقان والبطريركية القسطنطينية تشمل الامبراطورية البيزنطية وبطريركية انطاكيا تشمل سوريا والعرق انظر غانية بعيو: المرجع سابق، ص 143.

[5] غانية بعيو: المرجع نفسه، ص 143.

التتارجك عبد الله الذي طالب في لائحة اصلاحات قدمها إلى السلطان سليم الثالث بتبني العلم العسكري الغربي واستخدام المدرسين والخبراء الأجانب، ومن العلماء الذين ركزوا على شرعية وميزات التجديدات الأوربية في عهد محمود الثاني نجد أحمد وجودت** وأحمد لطفي[1] أن كبار العلماء الذين قد عبروا في كتاباتهم أو أقوالهم في مجالس الدولة عن موافقتهم على الإصلاحات، وقد دافعو عن موقفهم هذا بأقوال مأخوذة من الشرع الاسلامي أو مبنية على المنطق والتفكير السليم، كما أكدوا على ذلك بقولهم إن التعلم مع العدو المشترك لا يشكل بدعة دينية وإنما تطبيقا الشريعة القائمة على المقابلة بالمثل العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم، أي محاربة العدو بنفس سلاحه حيث أنهم دعموا هذا الموقف بابات قرآنية[2] "وقاتلو المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وأعلموا إن الله مع المتقين"[3] (التوبة36)

فالمدفعون عن إصلاحات محمود الثاني سعو من خلال تفسيرها إلى شرعية التدريبات الأوربية الجديدة التي أطلق عليها رسما(تعليمي-شرعي) أي تعليم الشرعي والمقصود بها التدريبات التي تتماشى مع التشريعات الدينية.[4]

إن العديد من العلماء الأدنى رتبة والصغار ظلوا معادين وبشكل عنيف التجديدات الأوربية[5]، حيث قد حمل هؤلاء العثمانيين رجال الاصلاح مسؤولية مشاركة الغرب في تدمير الدين والدولة، كذلك كان لدورهم الفضل في إفشال إصلاحات مصطفى رشيد باشا بين عامي (1845-1841) وإصلاحات فواد باشا 1871 ولقد جاء رفضهم التنظيمات من منطلق ان العلمنة هي شكل آخر من أشكال الحروب الصليبية ضد آخر معقل الإسلام (الدولة العثمانية).[6]

ومن العلماء الذين اكتشفوا زيف التنظيمات العثمانية وما وراءها شيخ الإسلام مصطفى صبري، حيث كشف زيفها من النصوص والوثائق الخطيرة التي تكشف حقيقة هذه التنظيمات ومغزاها[7] لذلك لم يجد العلماء ما يدعوهم إلى تبديل الاوضاع القائمة آنذاك[8] كما يخبرنا خير الدين التونسي في مقدمته حيث أرسل السلطان إلى جبهات الاضطراب، لوعظ الناس وأمرهم بالطاعة والامتثال، فخطب بذلك على المنبر وبين للناس أن تلك التنظيمات ليست خارجة على المنهج الشرعي وما هي إلا ضبط للجهات الشرعية التي كانت قد أهملت.[9]

ب- موقف الطرق الصوفية

أما على صعيد الإسلام السياسي فقد أرتكز عبد الحميد على خطاب إسلامي في دعوته شدد فيه على منصب الخليفة ووحدة المسلمين وخطر الأفكار المستوردة الأوربية واستكمال لهذا الخط تم تشجيع الطرق الصوفية الشيعية فقرب مشايخها وإلتزم بإحدى طرقها واستطاع بذلك إن يخلق في السلطة العثمانية تيارا شعبيا معاديا للغرب والأفكار التحررية والعقلانية ذات المنحى (الليبرالي الغربي) أو ذات المنحى (الأصولي الإسلامي) الذي تمثل بالفقهاء المجتهدين بدأت الطرق الصوفية تتسلخ عن هموم المجتمع ومشاكله وتنحصر في حركات

** أحمد وجودت: من أبرز العلماء والفقهاء المصرين في القرن 19 اشتغل بمنصب ناظر الديوان الاحكام العدلية، ولقد كلف من قبل السلطان عبد العزيز لوضع قانون جديد (المزيد ينظر. عبد العزيز عوض، المرجع سابق، ص 128).

[1] اوربيل هايد: **موقف العلماء من الاصلاحات في عهد سليم الثالث ومحمود الثاني**، ترجمة. عبد اللطيف حارس: مجلة الاجتهاد، العدد 45-46 سنة11، خريف وربيع 2000، ص ص 17-18.

[2] المرجع نفسه: ص ص 30-31.

[3] سورة التوبة، الآية 36.

[4] اوربيل هايد: المرجع سابق، ص 31.

[5] المرجع نفسه: ص 25.

[6] غانية بعيو: المرجع سابق ص ص 163-164

[7] المضيان ماجد بن صالح: المرجع سابق، ص 209.

[8] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع سابق، ص 202.

[9] المضيان ماجد بن صالح: المرجع سابق، ص 210

شكلية من الرقص والغناء أو كقوى سياسية من العامة تدافع عن السلطان وتتصدى للمشاريع الفكرية ومن بين هذه الطرق نجد الطريقة الرفاعية التي قادها الشيخ أبو الهدى الصياد لي الحلبي في سوريا.[1]

ج- موقف الطبقة المثقفة

نجد أن المحافظون المتدينون رفضوا فكرة التنظيمات وكانوا يحرصون على الإحتفاظ بالأسس التقليدية وذلك إما لإرتباط مصالحهم به أو لإعتقادهم بأنه موافق الإرادة الله وقد أكد المعترضون بأن هذه الإصلاحات إذ كانت مبنية على مبدأ لم يمتحن بعد ولم يكن يؤمن به حقيقة أحد فلابد أن تهدم تلك المبادئ التي كانت قوة الامبراطورية والكيان القائم عليها أي سلطة الشرع الاسلامي وسيطرة العنصر التركي المسلم وبتالي فلا بد من الاحتفاظ بالنظام القديم على أن يتم تطهيره من الفساد والجمود ولقد ترجم موقف هذه الفئة في رأي أحمد وفيق* الذي وفق ضد التنظيمات حيث يقول (إن محاولة إدخال مؤسسات أوربية بالجملة الى تركيا وتلقيح النظام السياسي التقليدي القديم بالمدينة الأوربية قبل أن يكون متهيئا بمثل هذا التجديد الحاسم لا يمكن أن تنجح بل لابد لها أن تضعف السلطة العثمانية اضعافا يفقدها القوة الضئيلة والاستقلال الذين تبقيا لها[2] في مقابل هذا التيار الديني المحتفظ والمعادي التنظيمات ظهر في هذه الفترة فئة من المصلحين اطلق عليهم العثمانيين الجدد الذين تلقوا تعليمهم وفق الأساليب العلمانية الحديث أو أرسلوا للخارج حيث دعا هذا التيار إلى إصلاح السلطة من خلال العودة إلى تراثها وأنظمتها الشرقية بحيث سعو إلى استغلال الصحافة في خلق الرأي العام عثماني وادخال مفاهيم مثل البرلمانية والقومية والوطنية في الوعي العثماني كما أصدر في بداية البيانات الأدبية المستوحاة من الفكر الأوروبي وخاصة الفرنسي ومن أبرز رواد الإصلاح الإسلامي شناسي ونامق كمال الذي دعا إلى التمسك بالقيم والمعتقدات الاسلامية أحيانا نجده يوجه النقد الشديد إلى رجال التنظيمات لفلسفتهم في المحافظة على أحسن ما في التقاليد والقيم الإسلامية وجعلها أساسا لنظم الجديدة بدلا من إستيرادها من أوروبا.

-وقد حاول نامق كمال ورفقائه أن ينشروا أفكارهم عن طريق تربية الرأي العام على النمط الذي كان يجري في أوروبا الغربية ومن ثم إهتمامهم بإنشاء الصحف الجديدة ومن بينها جريدة حوادث الأسبوعية وترجمان الأحوال الاسبوعية إلى غير ذلك.[3]

مطلب الثالث: موقف الطبقة العامة

لقد إدراك العثمانيين أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين تطبيق الاصلاحات وخلق المنافع حتى يكسبوا الدعم الشعبي التنظيمات[4] حيث أن هذه المراسيم الإصلاحية لم يستوعبها كثيرون من العامة ولم تؤدها إلى القلة نظرا لأنها كانت سيئة التطبيق لذلك لم يكن لها أثر في توعية الجماهير أو شد انتباههم إليها، ولقد وصف أحد المؤرخين الإصلاحات بأنها اصلاحات ورقية أي مكتوبة على الورق، ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ العلمي السليم[5]، إضافة إلى ذلك لم يكن من السهل تطبيقها نظام الحكم العثماني الجديد على هذه القبائل والتجمعات العشائرية وإستبدال العرف العشائري بالقوانين المدنية العامة[6] وذلك لأن نظام السلطة السائد في

---

[1] كوثراني وجيه: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي**، المرجع سابق، ص ص 128-129.

* أحمد وفيق. من مواليد 1819 وهو أحد أبرز الديبلوماسيين شغل منصب سفير بلاده في فرنسا ثم اصبح وزيرا لأوقاف فرئيسا لأول مجلس عثماني منتخب عام 1876 وهو لغوي معروف وضع اول معجم عثماني وهو (لهجة عثماني) وقام بترجمة اعمال فولتير وشكسبير وسيلر إلى التركية انظر قيس جواد العزاوي: المرجع سابق، ص 67.

[2] ألبرت حوراني: المرجع سابق، ص ص68-69.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع سابق، ص ص 225-226.

[4] يوجين روجان: المرجع سابق، ص 129.

[5] عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، ج4، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص 30.

[6] محمد أنيس: المرجع سابق، ص 220.

التنظيم العشائري والمذهبي كان راسخا وثابتا وممتنعا على الإلغاء، ويقاوم البدائل الإدارية الجديدة، التي أقرتها التنظيمات إذا لم تستطع هذه الأخيرة أن تستوعبه.[1]

كما أن الصرعات الداخلية حول مركز السلطة المحلية، تتقاطع أحيانا مع مداخلات السلطة المركزية بهدف الإلتحاق، حيث أن أشكال الإمتناع عن هذا الإلتحاق القصري هي التي سادت في تاريخ العلاقات السياسية في نصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.[2]

ومن بين الفئات الاجتماعية التي كانت رافضة لهذه التنظيمات نذكر:

1) **الملتزمون والأعيان:** فلقد عارضوا هذه الإصلاحات خوفا على امتيازاتهم لهذه جرت الفوضى في تحصيل العشور والقلائل، بحث لم يتسنى تحصيل الجزء الأكبر من الضرائب الحكومية المستحقة من عام 1839 و1840، وفي الوقت الذي كانت فيه الخزانة في حالة سيئة وهذا الوضع ما لبث أن استغله أعداء رشيد في العاصمة لإسقاطه.[3]
2) **الفلاحون:** وجدو في هذه التنظيمات مرجعا لتأكيد المطالبة بالمساواة في توزيع الضرائب والحد من سلطة المقطاعجين* والملتزمين.[4]
3) **الحرفيون والتجار:** فلقد شكلوا قاعدة لتحرك في مواجهة كل ما أعتبر في تجربتهم المعاشة مصدر خلل الحياة الحرفية بمدلولاتها الاقتصادية والثقافية والدنية فاختلطت في مواجهة الإختراق الغربي الدولة والمجتمع والثقافية.[5]

إن إتساع العلاقات التجارية مع الغرب أدى إلى خلق مشكلات ووضعيات اقتصادية معقدة، لم تألفها أعرق وتقاليد التجار المحلين في المدن التي اعتادوا على فض خلافاتهم في إطار التنظيم الاجتماعي وفي المحاكم الشرعية، حيث أن ردود الفعل في مواجهة الإمتيازات والتجارة تمثلت في مواجهة التجديدات الغربية التي انصهرت في الدولة.[6]

4) **المقطاعجين (الاقطاعين):** لما فرضت الدولة العثمانية هذه التنظيمات وسعت إلى تجسيدها بينهم كان موقف هذه الطبقة من هذه التنظيمات بانها عارضتها معارضة شديدة كما أنها قد افتعلت هذه الأخيرة العديد من الأزمات الداخلية لعرقلة تطبيقها، وذلك لأنها وجدت تشريعات الإصلاح حد لنفوذها ومساسا بمصالحها.[7]

أما موقف السلاطين والباشوات تمثل في:

1) **السلاطين:** يستحق الدور الذي لعبه السلاطين في تحريك عملية الإصلاح إشارة خاصة ذلك أن لا عبد المجيد ولا خلفاؤه كانوا سلاطين شكلين يكتفون بالبهم على قرارات متخذة في مكاتب الصدر الأعظم، فكان شانهم شان الملوك الغرب المصلحين.[8]

---

1 غانية بعيو: المرجع السابق ص 146.

2 وجيه الكوثراني: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي**، المرجع سابق، ص 116.

3 أحمد مصطفى عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص 203-204.

* المقطاعجين: مصطلح مشتق من لفظة مقاطعة أي الاقطاع وحي علامة النسبة في اللغة التركية هو مصطلح كان يطلق في العهد العثماني الدلالة على متولي تفاصيل الاقطاعات في الدفتر خان (الإدارة المالية في الدولة العثمانية) والمقطاعجي هو ايضا صاحب الاقطاع الذي عليه جميع الاموال من الاقطاعات وتقديم جزء كبير منها السلطة العثمانية (المزيد ينظر: حسان خلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الايوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، المرجع سابق ص 203-204.

4 غانية بعيو: المرجع السابق، ص ص 151-152.

5 وجيه الكوثراني: المرجع سابق، ص 85.

6 وجيه الكوثراني: **التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد أمثلة من ولايات بلاد الشام**، المرجع سابق، ص 148.

7 غانية بعيو: المرجع سابق، ص 151.

8 مانتران روبير: المرجع سابق، ص 64.

وفي الحقيقة أن رائد هذه التنظيمات هو محمود الثاني[1]، حيث أن هذه ورثته الذين نشربوا منذ طفولتهم في الحكم الجديد نقلا عن أبيهم[2] فالسلطان عبد المجيد الأول كان مساندا كبيرا الحركة الإصلاحية.[3]
أما أخوه عبد العزيز منذ أن خلفه في الحكم سنة 1861 كان دائما متحمسا وحريصا على الوقوف على عملية الإصلاح ومرافقة المصلحين في تطبيقها[4] وما يؤكد حرصه على التنظيمات والتجديد هو دعمه لمجموعة من الأساتذة العثمانيين في سبيل تشكيل المجلة الشرعية مجلة الأحكام العدلية والتي كانت بمثابة دستور تضمن قوانين مقتبسة من القوانين الفرنسية مع مراعاة نصوص الشريعة الإسلامية.[5]
كما عبر السلطان عبد الحميد الثاني عن موقفه من الإصلاحات العثمانية بقوله إنه مع التقدم وليس ضده، ولكن بشرط أن تكون الحاجة إليه قائمة، ولقد جاء تأكيده على موقفه هذا في هذا القول ليس من الصواب القول بأنني ضد كل تجديد يأتي من أوروبا، ليس الإسلام ضد التقدم، لكن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وتأتي من الداخل.[6]
أما السلطان مراد الخامس رغم ان فترة حكمه لم تدوم طويلا إلا لبضعة أشهر إلا أنه كان ميالا الإصلاح ومحبا المساواة بين جميع أصناف رعيته.[7]

2) **الباشوات:** هناك العديد من الباشوات الذين ساندوا حركة الاصلاح هذه نذكر من بينهم: محمد أمين باشا (1815-1871م) الذي لعب الدور الأنشط والفعال في تطبيق الإصلاحات وهو يمسك بزمام الأمور مدة أطول وكذلك بفضل ميله إلى اللغات الاجنبية ثم تعينيه سفيرا في لندن، كما أنه قام بتخطيط لوثيقة ذات أهمية مساوية لمرسوم كولخانة، وهي وثيقة الخط الهمايوني سنة 1856 أما فواد باشا نظرا لتفوقه في اللغة الفرنسية أن يتوجه من الطب إلى الترجمة الباب العالي 1837، لكن في عام 1840 تم تعيينه مترجما للسفارة العثمانية في لندن، وهذا ما يؤكد دعمه التجديد بالأخذ من النظم الاوربية، كما أن إتقانه اللغات الأجنبية فتح الباب أمامه لتقلد منصب رئيس الشؤون الخارجية.[8]

أما مصطفى رشيد باشا فلقد لقب بزعيم التنظيمات نظرا لكونه كان مؤيدي التنظيمات المعتدلين حيث كان يرى في البداية أن حركة التجديد مفيدة الدولة.[9] لكن عندما إدراك خطورة هذه التنظيمات على الدولة وسيادتها من خلال ازدياد تدخل الدول الأوربية في أمور الدولة انتقدها وجاء ذلك في انتقده لخط كلخانة 1839 حيث يقول إن خط همايون سار اشواطا بعيدة إلى الأمام وجاء قفزة بدلا من النص على تنفيذ الاصلاح بالتدريج، وأنتقد إلحاق الخط السلطاني يصلح باريس مما شكل خطرا على شرف السلطان والدولة واستقلال هذه الاخيرة وسلامتها.[10]

المطلب الرابع: موقف الولايات العثمانية من التنظيمات العثمانية

1) موقف سوريا ولبنان

---

[1] يلماز اوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة محمود سليمان**، المجلد 2، منشورات فيصل للتمويل، تركيا ،1995، ص27.
[2] مانتران روبير: المرجع السابق، ص 65.
[3] مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع سابق، ص 205.
[4] أحمد طربين: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1976، ص 261.
[5] جردات محمد: **أثر القوانين العثمانية على الزراعة في بلاد الشام 1826_1918**، عدد الأول، مجلة جامعة الاسراء فلسطين، يوليو 2016، ص 217.
[6] محمد حرب: المرجع السابق، ص 80.
[7] السلطان عبد الحميد الثاني: **مذكراتي السياسية 1981-1908**، ترجمة محمد حرب، ط1، مؤسسة الرسالة، 1977، ص25.
[8] روبير مانتران: المرجع سابق، ص ص 68-69.
[9] يلماز اوزتونا: المرجع السابق، ص14.
[10] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص66.

لقد طبقت التنظيمات العثمانية في ولاية الشام بالأخص سوريا ولبنان قبل غيرها من الولايات الأخرى بسرعة وشمول أكثر من ولايتي بغداد والبصرة حيث كان تطبيق التنظيمات فيها أقل سرعة وشمول[1] وتعود السرعة في تطبيق التنظيمات العثمانية في نواحي سورية ولبنان إلى عدة أسباب منها الحكم المصري والذي دام فيها من 1831-1840 فبرغم من قصره، إلا أنه كان مثالا وتجربة ناجحة في الحكم المركزي، كما أنه أنهى الحكم السطحي وتبالي مهد بصورة ملموسة الطريق لتطبيق هذه التنظيمات العثمانية[2] ،ولقد استطاعت الدولة العثمانية أن تنجح في تطبيق التنظيمات الجديدة[3] كنظام الحكم المركزي[4] وقانون الأراضي العثماني (الهمايوني1958)[5] في المدن السورية بحكم كونها مراكز إدارية، في المقابل لم يرافقه نجاح مماثل في الأرياف السورية التي عاشت أجيالا منعزلة ومنغلقة على نفسها وأعتبرت محاولات الدولة العثمانية في الإصلاح والتنظيم تداخلا في شؤونها الخاصة وتفويضا لإستقلالها الذي نعمت به قرونا طويلة[6] وعلى الرغم من العوائق التي واجهت الدولة العثمانية عند تطبيق التنظيمات في ولاية سورية.[7]

إلا أن الدولة استطاعت تنفيذ جزء كبير من برنامجها الاصلاحي في ولاية سوريا، خلال فترة لا تزيد عن نصف قرن وبدون استعداد متوقع من الرعية ومن الدولة آنذاك[8]، أما فيما يخص لبنان وبالأخص ولاية بيروت فلقد كان موقفها متباين من التنظيمات العثمانية ولاسيما الدستوريين مؤيد ومعارض حيث جاءت ردود الفعل حول الدستور كالتالي:

أ- موقف سكان بيروت وصحافتها من صدور الدستور

لقد كان هناك اجماع لدى بيروت سكانا وصحافة، على أن الدستور كان منحة وهبة من السلطان عبد الحميد الثاني وقد صدر بإدارته[9]، حيث أنهم ابتهجوا لصدوره[10] وعلقوا عليه الآمال في إقامة الحرية والعدل والمساواة، كما خرج السكان يتظاهرون احتفالا به، وتجرؤا للمرة الأولى على أسمي الموظفين الفاسدين من مدنين وعسكرين مطالبين بعزلهم حتى الولاة منهم كما ظهر بوضوح ترحيب وتأييد الصحافة البيروتية بالعهد الدستوري حيث تنفست الصعداء معتبرة إن مرحلة كبت الحريات والرقابة الشديدة فقد ولات وأن لا قيود بعد الأن على القلم والشر.[11]

كما أعتبرت الصحافة البيروتية الدستور يقظة الشرق من سبات عميق ومرحلة تحول سلمية حاسمة في تاريخ السلطة البلاد العربية حيث تحدثت الصحف البيروتية كصحيفة تمرات الفنون وغيرها عن تبادل الديانتين الإسلامية والمسحية التهاني بصدور الدستور وجددوا عهود الآباء وكذلك احتفالا بصدور تلقى كل من الشيخ علي صاحب جريدة المؤيد المصرية وأحمد طبارة صاحب جريدة الاتحاد العثماني وشكيب أرسلان وغيرهم في الساحة المحمدية في ساحة البرج كلمات مديح بالدستور ومانحه، كما تناولت جريدة الدستور في عددها

---

[1] الساطع الحصري: **الدولة العثمانية والبلاد العربية**، دار العلم للملايين بيروت، 1960، ص ص 93-94.
[2] عوض عبد العزيز: المرجع سابق، ص 63.
[3] زين الدين وحيد محفوظ: **الادارة العثمانية في مرحلة التنظيمات (1839-1909م)**، مشروع بحث لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة تشرين سوريا، 2016-2017.
[4] عوض عبد العزيز: المرجع سابق، ص ص58-59.
[5] المرجع نفسه: ص 281.
[6] عوض عبد العزيز: المرجع سابق، ص 59.
[7] المرجع نفسه: ص 67.
[8] عبد العزيز عوض: المرجع السابق، ص67.
[9] عبد الرؤوف سنو: **صدى الدستور العثماني في صحافة بيروت**، الشبكة العربية الأبحاث والنشر بيروت، 2011، ص1-2.
[10] عبد العزيز سنو: **المواقف اللبنانية من الدستور العثماني**، الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية المركز العربي لأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، 3 أكتوبر 2008.
[11] عبد الرؤوف سنو: **صدى الدستور العثماني في صحافة**، بيروت، المرجع السابق، ص 2.

الأول أن ضجات البيروتين أيقظت لبنان من قادة فقام ابناؤه قيامة واحدة فيتظاهرون بالحرية وينادون بالعدل والمساواة.[1]

ب- موقف سكان جبل لبنان من صدور الدستور

بينما انخرطت بلاد الشام في إطار العهد الدستوري الجديد وانتخب سنجق بيروت في أيلول 1908 ممثليه في مجلس المبعوثان [2] أبدى سكان جبل لبنان تحفظات من إرسال مندوبين عنهم إلى مجلس المبعوثان، كما رأى موارنة جبل لبنان إن الدعوة إلى انخراطهم في الحياة الدستورية خرق لامتيازات جبل لبنان هذا ما جعلهم يتشبثون بالقومية اللبنانية، كما أن الموقف من الدستور قد تسبب في حدوث انشقاق داخل جبل لبنان نفسه بين قوي درزية وأقلية مسحية مؤيدة للعهد الدستوري وأكثر به مارونية رافضة مع اقلية درزية* مما أدى إلى حصول إشتباكات في بيت الدين والأنصار الدستور والرافضين له وبين الأهالي دير القمر والجنود العثمانيين[3] ولقد أعتبر بولس مسعد صاحب كتاب لبنان والدستور العثماني أن اشتراك لبنان في مجلس المبعوثان مخالف لبرتكول جبل لبنان وضد مصالح أبناء الجبل، فأبدى خشيته من أن يلغى الدستور الجديد نظام لبنان الخاص وأن تعود الضرائب العثمانية على جبل لبنان من جديد[4] وبرر رفضه هذا بأن جبل لبنان لا يحتاج إلى شعار الأخاء والحرية والمساواة والحرية الذي رفعته السلطنة لأنه يتمتع به، فيما تفتقر إليه ولايات السلطنة الأخرى.[5]

موقف ولاية العراق أن التنظيمات العثمانية لم تطبق في جميع الولايات العثمانية في وقت واحد، كما لم يكن لها نفس الشمول، فاذا كانت طبقت في سوريا ولبنان بشكل سريع، فإن تطبيقها في بعض الولايات العراق كبغداد والبصرة قد تأخر إلا أن ذلك لم يقف عائق أمام قبولها.[6]

لقد تعاقب على حكم العراق احدى عشر واليا، لكن لم ينجح اي احدمنهم في تطبيق الإصلاح المطلوب لهذا عهد الباب العالي إلى تعين مدحت باشا* في عام 1869 واليا على العراق باعتباره أكف رجل لتطبيق التنظيمات، كما دخل العراق كجزء من السلطنة العثمانية في عهد التنظيمات الخيرية، حيث اقيمت في بغداد احتفالات كبيرة واعلن عن وضع قوانين جديدة الاكتشاف مدى قابلية الأهالي وحفظه لهم أنفسهم وأموالهم وأعراضهم غير أنه لما قرى خط كلخانة في بغداد عام 1839 أوجس الناس خفية أن يؤدي ذلك إلى تقوية سلطة الدولة وتبالي لم ينجح أي من الولاة الذين حكموا العراق في فرض التنظيمات المطلوبة[7] لذلك تم تكليف مدحت باش التطبيقها حيث بعد توليته حكم العراق إدرك هذا الأخير كان يعيش بعيدا عن تيارات التحضر التي شملت العديد من الولايات العثمانية وفور توليته مباشرة عمل على تقوية قبضة الحكم العثماني بالعراق إدخال إصلاحات جديدة عليه في شتى المجالات كالإدارة والحكم والتعليم والقضاء ....كما كان نشاطه منطلقا

---

[1] عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص 3.

[2] الياس جرجس جريج: **<u>ولاية بيروت 1887-1914</u>**، مطبعة عكار، لبنان، 2010، ص 268.

* الدروز: هي فرقة باطنية تنسب إلى الخليفة الفاطمي الحكم بأمر الله، اخذت جل عقائدها من الإسماعلية، نشأت في مصر وهاجرت الى الشام لاحقا، حيث ان عقائدها خليط من الاجناس كما انها تؤمن بسرية افكارها (المزيد ينظر: عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت، دس، ص 676.

[3] سنو عبد الرؤوف: **<u>صدى الدستور العثماني</u>**، المرجع السابق، ص10-11.

[4] سنو عبد الرؤوف: **<u>صدى الدستور العثماني</u>**، المرجع السابق، ص 12.

[5] بولس مسعد: **<u>لبنان والدستور العثماني</u>**، مطبعة المعارف، مصر، دس ن، ص 49.

[6] ليلى الصباغ: **<u>تاريخ العرب الحديث والمعاصر</u>**، ط3، منشورات جامعة دمشق، سوريا 1992، ص 303.

*مدحت باشا: 1822-1885م هو صدر أعظم، تقلد عدة مناصب في الدولة العثمانية، كما شغل منصب الوالي في عدد من المناطق مثل بغداد وسوريا، وهو صاحب فكرة الدستور، وقد اتهم بالتآمر على مقتل السلطان عبد العزيز توفي سنة 1885 بالطائف (انظر موفق بني المرجة الرجل المريض او السلطان عبد الحميد الثاني والخلاف الاسلامية، المرجع سابق، ص ص55-60.

[7] عمر عبد العزيز: المرجع سابق، ص 398.

من العراق إلى الخليج العربي واحدا من أهم الاصلاحات التي طبقها وأعادت العراق مكانته في الخليج العربي.[1]

إن الإصلاحات التي كانت تحدث في عهد التنظيمات قد شهدت نوعا من التطبيق في ولايات العراق الاربعة بغداد والموصل وشهر الزور** والبصرة حتى عام 1868، غيران الإصلاحات التي طبقت بعد مجي مدحت باشا كقانون الأراضي (الطابور) لم ينجح من خلاله في الغاء نظام الإلتزام*** بكل ما يحمله من إرهاق السكان كونه النظام المتبع في جباية الضرائب أن كل الأعمال التي قام بها مدحت باشا في العراق ومحاولاته في تطبيق الإصلاحات لم تحرز أي نجاح وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها: صعوبة المواصلات في العراق حالت دون تطبيق هذه المركزية وكذا كثرة الصرعات بين العشائر[2] يقول المؤرخ العراقي عباس العزاوي أن الإدارة العثمانية منذ نهاية حكم الماليك سنة 1831وحتى مدحت باشا كانت من السوء إلى التضيق على الناس بحث أصبحوا يترجمون على إدارة الماليك رغم سوئها وفسادها.[3]

موقف مصر

مما لا شك فيه أن الإصلاحات والي مصر محمد علي باشا قد لاقت نوعا ما الإعجاب من الأهالي نظرا لأنها عملت على رفع مستوي معيشتهم في مختلف نواحي بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، بالإضافة إلى بعض النخب المثقفة التي قد إعترفت بمنجزات هذا الأخير، رغم أنه كان أميا لم يتعلم من الثقافة الأشياء قليلا.

لكن في المقابل أثارت إصلاحات محمد علي باشا سخطا من طرف البعض وذلك نظرا لأنها لم تستجب لتطلعاتهم، ذلك أن الوالي لم يعطي أهمية لرعية في مشاريعه، فلقد إستصلح مساحات واسعة من الأرض وإدخال محاصيل جديدة وفيرة الربح والخير كالقطن والتوت في المقابل أجبر الفلاح أن يضل أجيرا مسخرا كما كان في عهد الماليك كما أنه أنشأ العديد من المصانع، لكن رعيته كانوا إجراء لا ينالون من المال إلا النصيب كما أنه اشرك في جيوشه الآلاف من الرعايا لكن لا أحد منهم لم يرتفع عن مكان الجندي الذي يؤمر فيقطع، وهكذا فمن المعقول أن يتمرد هؤلاء عليه ويرفضوا اصلاحاته التي زادت مأساتهم[4] لقد كان الفلاحون أكبر ساخط على سياسة محمد علي الإصلاحية، رغم أن حالتهم تحسنت عما كانت عليه في زمن المماليك، لكنه حرمهم من حق التملك وأصبح الفلاحين مستهدفين الضرائب الفادحة وظلم موظفي الحكومة، حيث أن حالة الضيق هذه أدت بيهم إلى الرفض في كثير من الأحيان من الانتفاضات التي شهدها عهد محمد علي في سنوات 1821-1823-1824[5] بالإضافة إلى سخط الفلاحين، فان الحرفين قد سخطوا على اصلاحاته ذلك لأنه سلب من بعض مشايخها بعض مهامهم وهدم عدة أسس التي قام عليها النظام الطائفي الذي كان في مقدمتها الوطن، حيث كانوا الحرفيون يقطونون في مكان واحد فأصبح ينقلهم إلى حيث يحتاج،

---

[1] غانية بعيو: المرجع سابق، ص 223.

** شهر الزور: هي احدى ولايات الدولة العثمانية وهي عبارة عن منطقة جبلية مع حدود الدولة الصفوية وتعرف بالكردستان المزيد انظر: عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص 393.

*** نظام الالتزام: وهو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة بحيث يدفعها مقدما الدولة ثم يحصلها اضعافا مضاعفة من المجتمع بالاستناد الى قوات حكومية ولقد بدا العمل بهذا النظام في القرن 17 وله تأثير سلبي على المجتمع، لكن الدولة استفادت من حصولها على اموال دخلها مقدما (المزيد ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 35.

[2] عمر عبد العزيز: المرجع سابق، ص ص393-394.

[3] العزاوي عباس: **تاريخ العراق بين الاحتلالين**، ج7، دار الجيل لطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1949، ص 200.

[4] عبد الله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي الجمل: **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1997، ص ص 142-156.

[5] اسماعيل سراج الدين واخرون: **تحديث مصر في العهد محمد علي**، مكتبة الاسكندرية، مصر ،2007، ص ص 125-127.

كما أنه نسف احتكار حرفة للصناعة، وذلك بعمله على تعليم تلك الحرف للناس ونشر فنونها عليهم، كما هدم أساسا آخر عندما إدخل التقنيين إلى تلك الحرف مهدما أساس سيرها على العادات والتقاليد الموروثة.[1]

موقف تونس

لقد خشي التونسيين من فرض مقتضيات التنظيمات العثمانية عليهم والمتمثلة في التبعية الإدارية وتحرير هياكل الحكم، وعلى الرغم من إعجاب المشير أحمد باي بالنظم الغربية إلا أنه محترز من تطبيق التنظيمات به كارها لها لمنافاتها الأغراض، كما يصف بن أبي الضياف أمر السلطان لتطبيق قانون كلخانة 1839 بأنه غرض محمود ولابد من زمن لإبرازه إلى الوجود لإختلاف الطباع والبقاع وهو أمر لا محيص عنه ولابد منه فموقف المشير أحمد (1806-1855) والمشير محمد (1859-1811) من التنظيمات العثمانية هو ما عبر عليه روبير بر ونشفيك أنه لم يكن كلاهما متحررا ولا مفطور على الاصلاح بل أنها بطرقتهما الخاصة وحسب الوضع السياسي الدولي أحس بضرورة المجاملة والتنازل الراي العام الدولي بضرورة تقويم الوضع في الداخل ويظهر موقف بني أبي الضياف* من التنظيمات حيث أرسل الباي محمد إلى استانبول في مارس 1842، فقد ألح عليها الصدر الأعظم عزت باشا بضرورة السرعة في تطبيق وترتيب التنظيمات[2] وقال له أنتم بدونها في خطر ورد عليه إبن أبي الضياف أن التنظيمات الخيرية يتعسر إجراؤها في بوادي المغرب[3]
لقد هدد القنصلين البريطاني والفرنسي الباي محمد بضرورة تطبيق التنظيمات التي أمر بها السلطان خط همايون حيث قال القنصل البريطاني الباي إذا سمعت نصيحتي لأن أسطولنا في مالطا ينتظر جوابي مع فابور حاضر الحملة، وإذا طال مقام الأسطول الفرنساوي فلا جرم أن دولتي تبعث أسطولها ، ولا يبعد أن الأسطول العثماني يقدم ولا نعلم ما سيكون، وربما يتسع الخرق على الواقع.[4]
وبسبب ضغط الدول الإستعمارية المتمثل في التهديد القنصلين، بدأ الداي يميل إلى إصدار أمر لتطبيق التنظيمات العثمانية أو ما يسمى بعهد الأمان، وأشار أبي الضياف أن المشير أحمد باي قد أسرع في قبول التنظيمات رغم أنني حذرته، وتحت التهديد قد رضخت الحكومة الباي وعلى رأسها شيخ الإسلام محمد بيرم*، حيث أصدر عهد الأمان[5] وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر برزت نخبة من الشبان التونسي الذي راوا أنه من الضروري إصلاح نظام الحكم في الدولة العثمانية وفي جميع الأراضي التابعة لها، وذلك

---

[1] عبد السلام عبد الحليم عامر: **طوائف الحرف في مصر 1805-1914**، الهيئة المصرية العامة، مصر,1993، ص ص283-284.

* بن ابي الضياف: هو أحمد الحاج بن الضياف، ولد باب السويقة بالحاضرة في 1802، عاش في كفن أسرة تنتمي إلى الوالي الصالح سدي أحمد الباهي، تلقى تعليمه على خيرة مشايخ عصره منهم اسماعيل التميمي 1822، وفي سنة1827عين كتابا بالبلاط الحسنيني وبقي فيه إلى سنة 1864، توفي سنة 1847 ينظر المرجع نفسه، ص 93.وينظر الصادق الزمرلي، اعلام تونسيين، تقدم وتعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986، ص ص71-75.

[2] منى صالحي: **تأثير الاصلاحات العثمانية على تونس من خلال اتحاف أهل الزمان لأحمد بن ابي الضياف**، مجلة البحوث التاريخية، مجلد3، ع1مارس 2019، جامعة مسيلة، قسم التاريخ، الجزائر، ص 99.

[3] منى صالحي: المرجع نفسه، ص 100.

[4] أحمد بن ابي الضياف: **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مجلد2، ج4، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، د، س، ن، ص 236.

* محمد بيرم: (1889-1840) هو أحد رجال الاصلاح بتونس، ولد في مارس1840، ينتمي الى عائلة تركية، تلمذ على خيرة شيوخ الزيتونة أمثال محمود بن محمد قابادو، كلف بعدة مهام دبلوماسية وإدارية من قبل حكومات عدة عينه خير الدين التونسي في عدة مناصب اهمها ادارة جمعية الاوقاف سنة 1974 كان له دور في صدور عهد الأمان، توفي في مصر18ديسمبر1889ودفن بالقاهرة (المزيد ينظر :مراد تجنانت وعبد الباسط قلغاط ،الجزائر من خلال كتاب محمد بيرم الخامس التونسي صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، مجلة عصور الجديدة، مجلد11، عدد2 جوان 2021، الجزائر، ص ص382-384

[5] منى صالحي: المرجع سابق، ص 100.

بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا راجع لتأثرهم بالغرب أمثال خير الدين التونسي وأبي الضياف الذين ساهموا في تحرير دستور 1861.

المبحث الثاني: المواقف الخارجية من التنظيمات

المطلب الأول: موقف فرنسا

خلال القرنيين 18 و 19 م إستطاعت أفكار الثورة الفرنسية أن تخترق الحواجز السياسية والدينية لمجتمعات أوروبا الغربية ولم تستثن الدولة العثمانية أو الولايات الخاضعة لها من تأثيرات هذه الثورة فقد فتحت اقنية تسرب منها الفكر والتقنية الأوروبية لأول مرة إلى العالم الإسلام حيث جرى التجديد في الدولة العثمانية بمساعدة المرشدين والمدربين والخبراء الفرنسين حيث وجد العثمانيين أنه من الضروري تعلم اللغات الأوربية وبهذه الطريقة أخذت الأفكار الغربية وأفكار الثورة تتغلب على حواجز الرفض الاسلامي لكل ما هو مسيحي وسار تقدم الدولة العثمانية نحو الدولة الحديثة في مجراه الطبيعي[1] وقد إستغلت فرنسا هذه التنظيمات للوصول إلى أهدافها الظاهرة والخفية حيث كانت تسعى إلى بسط حمايتها على الكاثوليك* في الدولة العثمانية.[2]

مطلب الثاني: موقف بريطانيا

حيث نجد أن بريطانيا أيدت التنظيمات فكان من مصلحتها أن تتابع حكومة الأستانة خطة الإصلاح، حيث أن علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تحتم عليها مساعدة الدولة في الوقوف على قدميها أمام الضغط الروسي وهذا لم يكن يأتي إلا بتأييد دعاة الحركة الاصلاحية كذلك كانت حركة التنظيمات تتماشى مع نصوص معاهدة بلطة إيمان** 1838 فإلغاؤها الاحتكار فتح مجال الاقتصاد العثماني على مصراعيه أمام النشاط التجاري البريطاني وانتم رؤوس الأموال البريطانية فضلا عن أن هذه التنظيمات لم تكن تمس الإمتيازات التي سبق أن حصلت عليها بريطانيا من قبل وكانت بريطانيا متحمسة الحركة التجديد إذا أن إدخال النظم الأوربية إلى الإدارة العثمانية سيفتح أمامها مجالات اقتصادية وسياسية وبشرية واسعة.[3]

مطلب الثالث: موقف روسيا والنمسا من التنظيمات العثمانية

لقد كان الروسين والنمساويين من أشد المعارضين الإصلاح كانوا يساندون القصر والعسكرين، رغبة منهم في عرقلة الاصلاحات واضعاف الدولة[4] فقد كان الوزير النمساوي مترنيخ لا ينظر بارتياح الحركة الاصلاح ولم يتردد في إعلان إستيائه منها وعودة تركيا إلى ما كانت عليه كذلك لم تكف روسيا عن إقلاق تركيا

---

[1] عمر عبد العزيز محمد: المرجع سابق، ص ص 258-259.

* الكاثوليك: تكونت هذه الطائفة في الشام نتيجة الانشقاقات عن الكنيسة الشرقية حيث استطاع المنشقون عن الكنيسة الأرثدوكسية أن يشكلوا طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك وفي عام 1724 انتخب لها بطريرك خاص بها انظر: عوض عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية روسيا (1964-1914)، مرجع سابق، ص 304.

[2] عبد العزيز سلمان نوار: **تاريخ العراق الحديث من حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي الطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص 47.

** معاهدة بلطة ليمان: فرضة صغيرة على بوغاز البوسفور من تركية الأوربية بالقرب من الاستانة واشتهرت بإمضاء هذه المعاهد ة بها. وقعت هذه المعاهد وبين الدولة العثمانية وبريطاني الضرب سياسة الاحتكار التى يمارسها محمد علي والي مصر. انظر غانية بعيو: المرجع سابق، ص138

[3] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع سابق، ص ص 46-47.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع سابق، ص 207.

والتدخل في شؤونها ومحاربة رجال الاصلاح والعمل على إفساد ما بينهم وبين السلطان ويري المؤرخ فليكس فالي في كتابة (أوروبا في أسيا الصغرى) إن هذا التدخل الأوربي المبرك كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية ويقول إن روسيا عندما وجدت نفسها عاجزة على القضاء بضربة واحدة على قوة الاسلام المتمثلة في الدولة العثمانية، ابتعدت بعد مؤتمر باريس 1856 وسيلة كانت تعني بمسافة التخلص من تركيا بالموت البطيء، أو حسب تعبيره بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفا طرف، وذلك بأثارة النصارى في الولايات الدول الأوربية عليها.[1]

مطلب الرابع: موقف الولايات الأمريكية

طيلة سنوات حكم السلاطين العثمانيين لم تشعر الولايات الأمريكية بارتياح لسياسة الحكم العثماني وازداد الإمر سوءا في تقدريها مع حكم السلطان عبد الحميد الذي اطلقت عليه صفة الإستبدادي، فقد اعتبرت حكومة الولايات المتحدة الامريكية سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في الحكم سياسة استبدادية دون أن تدرك تماما المخاطر التي كانت تحيط بالدولة العثمانية وتدفع السلطان عبد الحميد إلى الحذر بهدف انقاذ الدولة من الأطماع الأوربية المتزايدة وهذا ما جعل السلطان يعلن عن إعادة العمل بالدستور عام 1908 ومما لا شك فيه أن حكومة الولايات المتحدة رأت أن أخذ الدولة العثمانية بالأنظمة الديمقراطية سيسهل التعامل بين الدولتين بل أن حكومة الولايات المتحدة توقعت أن نظام الدستوري سيفتح مزيدا من الأبواب أمام الأنشطة الأمريكية متعددة المجالات في الدولة العثمانية لاسيما الاقتصادية والثقافية والتنصيرية.[2]

المبحث الثالث: أثار التنظيمات العثمانية على العراق

المطلب الأول: الآثار الإدارية والقضائية

أ- **الآثار الادارية:** إستند مدحت باشا إلى قانون الولايات الصادر عام 1864 كجزء من خطته الإصلاحية، فتم تنظيم ادارة العراق وفق هذا القانون في أواخر 1869 حتى صدور نظام إدارة الولايات العمومية عام 1870[3] فعرف العراق لأول مرة في العصر الحديث تنظيما محكما ارتبطت بواسطته أنحاء العراق كافة بمراكز ادارية رئيسية هي النواحي التي ترتبط بدورها بمراكز أعلى هي الأقضية التي ترتبط بالسناجق (الالوية) التي تشكل تنظيمات أوسع هي الولايات فارسي بذلك دعائم الإدارة الحديثة الأولى في العراق التي كانت كفيلة بخلق الإدارة مركزية منظمة يكون مركزها ببغداد وتتولى الإشراف على شؤون القطر بأكمله[4] وعلى أثر نظام الولايات الغيت التقسيمات الإدارية السابقة (الأيالات) وتشكلت وحدات أكبر منها سميت بالولايات، فيما إحتفظت الوحدات الإدارية الأصغر منها بتسميتها السابقة كسنجق* والقضاء والناحية[5] قسم مدحت باشا العراق إلى ولايتين ولاية العراق ولاية الموصل ضمنت الأولى ولايتي بغداد والبصرة القديمتين وشملت الثانية ولايتي الموصل وشهرزور وقسمت هذه الولايات إلى ألوية ثم أقضية[6]

---

[1] اسماعيل احمد ياغي: المرجع السابق، ص 161.

[2] سلوى سعد الغالبي: **العلاقات العثمانية الامريكية (1918-1830)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 150.

[3] حيدر سعد جواد: **التعليم الحكومي في كربلاء دراسة تحليلية في مقرارات مجلس لواء كربلاء**، ص214.

[4] تقي الدباغ: **العراق في التاريخ**، دار الجبل الطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص642

* القائم قام: هواكير موظف اداري في القضاء ورئيسه المباشر متصرف السنجق ويعين من قبل الحكومة المركزية في استانبول ويكون مسؤولا عن الامور المدنية والمالية والامنية المزيد انظر جميل موسى النجار، المرجع سابق، ص210.

[5] م.م، بأن راوي شلتاغ الحميداوي: **التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الاخير 1869-1918**، مجلة كلية التربية في الآداب والعلوم التربوية ،ع3،مجلد1،العراق2009، ص176.

[6] محمد سهيل طقوش: **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، ط1، دار النفائس النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص98.

وقد كان هذا التقسيم خطوة ضرورية لتشكيل الإدارة الجديدة بموظفين ذوي الإختصاصات المحدد وعلى يد مدحت باشا أستكمل الجهاز الإداري وأضاف عددا من الموظفين الجدد التي نصت عليهم قوانين الولايات[1] وبعد استطلاع أراء المتصرفين والقائم مقامين في تقرير هذه الأولية والأقضية بنواحيها وقراها، ورعي فيها الزمن والحالة الراهنة فأصبح الجهاز الإداري يتشكل كتالي: [2]

1. الجهاز الإداري العرا:

1.1 الجهاز الاداري في مركز الولاية: نجد الجهاز الإداري في مركز الولاية يتكون من الوالي، ومعاون الوالي، دفتر دار المكتوبجي، مدير الأمور الأجنبية، رؤساء ادارة الدوائر الحكومية الأخرى.[3]

2. الجهاز الإداري خارج مركز الولاية

أ- مجلس إدارة اللواء: يتكون من:

- متصرف اللواء رئيسا
- حاكم القضاء الذي هو مقدر المتصرف
- مفتي البلدة
- رؤساء الأهالي غير المسلمين
- المحاسبي
- مدير التحريرات
- أغضاء دائمين 3 من الأهالي المسلمين و3 من غير المسلمين

2.1 مجلس إدارة القضاء: يتكون من:

القائم قام*، مدير المال، كاتب التحريرات، مدراء ومأمور وكتبة الدوائر الرسمية في القضاء.

3.1 الجهاز الإداري الناحية: يتكون من مدير الناحية، كاتب الناحية، مأمور ودوائر الرسمية.

4.1 الجهاز الإداري للقرية: يقوم أهالي القرى والمحلات بانتخابها ويصادق على تعينهما القائم قام القضاء.[4]

ب- تنظيم القضا

أحتل القضاء مكانة مركزية داخل مباني السلطة العثمانية منذ نشأتها لأن مركز القضاء يمثل إحدى مستلزمات قيام السلطة حيث يشكل القاضي إحدى ثلاث مرتكزات إدارة الولايات وهي مركز الوالي ومركز القاضي ومركز الجهاز العسكري[5] وكان النظام القضائي الدولة العثمانية من بين الأنظمة التي أعربت مراسيم عهد التنظيمات على الرغبة في تحديثها وإعادة بناءها على الأساس الغربية. وقوانينها الوضعية فتعهد مرسوم كلخانة بمساواة مواطني الدولة أمام القانون ووعد بدعم مجلس الأحكام العدلية زيادة عدد أعضائه ليتمكن من تشريع القوانين الإصلاحية والقيام بأعمال القضائية المدنية التي تعد من ضمن واجباته، كما نص مرسوم 1856 على إعادة النظر في تنظيم محاكم الدولة وانشاء محاكم مدنية مختلطة تنظر في الدعاوي الجنائية والتجارية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء[6]، حيث أن القضاء قبل صدور الإصلاحات كان يتميز بالبساطة في الأجهزة والاساليب فقد كان القاضي ينظر منفردا في الدعاوي ويفصل بين المخصوم

---

[1] غانية بعيو: المرجع السابق، ص225.
[2] عباس العزاوي: المرجع سابق، ص198.
[3] جميل موسى النجار: المرجع سابق ص ص164-197.
* القائم قام: هو أكبر موظف إداري في القضاء ورئيسه المباشر متصرف السنجق ويعين من قبل الحكومة المركزية في إستنبول ويكون مسؤولا عن الأمور المدنية والمالية والأمنية. أنظر: جميل موسى النجار، المرجع نفسه، ص 210.
[4] جميل موسى النجار: المرجع نفسه، ص ص210-221.
[5] حسن الضيقة: المرجع السابق، ص133.
[6] جميل موسى النجار: المرجع السابق، ص323.

ويستمع إلى الشهود دون أن يكون هناك محامي في القضية أما مكان الفصل في القضايا فقد كان يتم في المحكمة وفي بعض الأحيان في بيت القاضي[1] وتميز أيضا بسرعة البث في القضايا إذ أن القاضي كان يصدر الحكم في جلسة واحدة[2] ومن بين الإصلاحات في هذا الجانب القضائي قام مدحت باشا بفصل السلطة القضائية عن الإدارية وأنشأ محاكم انتخابية[3] كما أنشأ أهم هيئة قضائية في الولاية وهي ديوان "التمييز" ووظيفته النظر في الدعاوي القانونية المستأنفة[4] ويتشكل ديوان التميز من:

- الرئيس (وهو مفتش الأحكام)
- ستة أعضاء: ثلاثة مسلمين وثلاثة مسحين.
- مأمور مخصوص معين من قبل السلطان لينظر في الأمور الفضائية[5] والجدير بالذكر أن القضاء لم يقتصر على الأتراك فقط بل كان هناك عدد كبير من القضاة العراقيين مثل القاضي عبد القادر العبادي[6] ومنذ عهد التنظيمات صدرت قوانين ومراسيم عديدة لتحديث النظام القضائي وقد تأسس بموجبها مؤسسات قضائية مدنية في المدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية[7] وقد استمرت هذه المؤسسات بالعمل في الولايات التي طبق فيها هذا النظام إلى غاية صدوره. بإنشاء محاكم مدنية إلى جانب محاكم الشرع وأصبح نظام القضائي في الولايات من بينها بغداد ذا شقين شرعي ومدني.[8]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والعسكرية

أ- الآثار الاقتصادية

طبقت الدولة العثمانية قانون الأراضي في العراق على نطاق ضيق جدا لكن أسئ تطبيقه إذا حصل البعض على إقطاعاتهم الواسعة بالرشوة وحصل أصحاب النفوذ على مساحات شائعة من الأراضي حيث أصبح بعض الملاك يمتلكون قرى بأكملها ولم يستطع الفلاح شراء الأرض لارتفاع أسعارها وإزادت معانتهم كثيرا تحت نظام الالتزام ونظام الطابو المستخدمان جنبا إلى جنب في العراق لذلك قرر مدحت باشا تطبيق نظام الطابو لكي يخلص الناس من الإستبداد الملتزمين ولتأكيد سيطرة الحكومة على العشائر المشاغبة[9] حاول مدحت باشا وضع خطة للإصلاح وتطبيق قانون الأراضي وهذا التطبيق يعني نقل حقوق التصرف للمزارعين والفلاحين إما بتثبيت الحقوق المكتسبة أو عن طريق البيع بأسعار معتدلة ومن جهة أخرى أهتم مدحت باشا بالملاحة النهرية فكون شركة لهذا العرض وحسن ميناء البصرة وشجع التجارة مع أوروبا ومن جهة أخرى فإن تأسيس النقل التجاري في دجلة وفتح قناة السويس 1869 أدى إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج العراقي وعزز من قيمة الأرض[10]، كما عمل على تطهير نهر الفرات حيث بذل الانجليز جهدهم لتسير السفن في الفرات واستغل الكولونيل شيشني بهذه المسالة لكنه لم يفلح في ذلك فكان قد أنزل بعض

---

[1] عوض عبد العزيز: **الادارة في سوريا**، المرجع السابق، ص 111.
[2] عبد الكريم غرايبية: **مقدمة في تاريخ العرب الحديث من 1500-1918**، ج1، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1900، ص84.
[3] لوتسكي: **تاريخ الاقطار العربية الحديثة**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2007، ص 09.
[4] ايناس سعدي عبد الله**: تاريخ العراق الحديث (1258-1918)**، ط1، دار ومكتبة عدنان الطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص447
[5] غانية بعيو: المرجع سابق، ص 233.
[6] مير البصري: **اعلام الادب في العراق الحديث**، ج1، ط1، دار الحكمة، د.ب، 1994، ص 80.
[7] خليل علي مراد: **سجلات المحكمة الشرعية بموصل مصدرا للدراسة أسواقها في العهد العثماني**، مجلة الدراسات الموصلية، ع10، العراق،2005، ص6.
[8] جميل موسى النجار: المرجع سابق، ص324.
[9] عمر عبد العزيز عمر: المرجع سابق، ص 394.
[10] عبد العزيز الدوري: **مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص101.

الوابورات في جهة البراجيك فغرقت في نهر الفرات وعد غرقها من باب القضاء والقدر لأن نهر الفرات صالح الملاحة وسبب ذلك انهدام بعض المباني التي كانت على ضفته وبقاء الأحجار في قاع النهر فتوجه إليه مدحت باشا ورأى أن إزالة الأحجار ممكنة فأرسل شاكر بك ومعه عدد من الخبراء فأقر شاكر بك ومساعد على مرور السفن ثم أحضر بعض العمال فانشغلوا بتطهيره.[1]

إلى جانب إصلاح نظام الأراضي في العراق قام مدحت باشا بإلغاء الضرائب ورسوم الاحتساب الذي كان يوم على قاعد الأمر بالمعروف والنهي على المنكر في القديم حيث انه سعى الى الغاءها والغاء الباج* وهذا ما ورد في الزوراء (هذه الرسوم لا تؤخذ عن كل لواء وإنما يجب إبرازها وصل مشعر بالأخذ وهذا يراعي في ضرائب الكمرك. فإذا صار ما هو تابع لرسم الاحتساب إلى فضاء الآخر ولم يؤخذ عنه رسم فحين إذن يستوفي الرسم المطلوب بموجب تعرف هو الملتزمون يجب أن يراعو ذلك تماما[2] فلطالما سعى مدحت إلى إصلاح النظام المالي والإدارة المالية الولاية فقد الغي بعض الضرائب المحلية التي وصفت (معوقة ومضايقة) مثل ضريبة الطالبية وهي الضريبة المفروضة الزوارق الشعبية التي تعمل في الأنهار كما الغى ضريبة رؤوس البقر وهي ضريبة تدفع على الآلات التي تستعمل لرفع المياه من الأنهار والجداول والأراضي الزراعية وتسمى في العراق النواعير جمع ناعور بالإضافة إلى ذلك ألغى ضريبة خمس الحطب وهي ضريبة على الوقود مقدارها 20 الذي تأتي به وسائط النقل النهرية إلى المدن[3] كما عالج مدحت باشا طريقة جمع الضريبة النخيل بواسطة التخمين في منطقة البصرة وكانت القاعدة هناك أن يلتزم شخص بدفع مبلغ محدد للحكومة عن إنتاج منطقة معينة تقدر محصولاتها دون طريقة التخمين هذا من ناحية من ناحية أخرى كانت التكاليف زراعة النخيل كبيرة فأدى ذلك الى عزف عدد كبير من الأهالي عن زراعته هربا من ظلم الملتزم والحكومة[4] ثم أن هذه المشكلة كانت مختلفة الجوانب من مكان لآخر نظرا لإختلاف ضريبة في منطقة بغداد عن النخيل، منها في منطقة الخالص، ومنطقة البصرة كما تختلف هذه المناطق في غزارة وكثرة البساتين، فدرس مدحت باشا الموقف في أماكن متعددة وقرر إلغاء التخمين في تقدر الضريبة على الإنتاج النخلة الواحدة، أما البصرة فرض على كل نخلة 15 قرشا سنويا وأصبحت المساحة كلها تؤجر دفعة واحدة اما المناطق البعيدة على العمران فقد فرضت على النخلة 3 قروش حسب الإنتاج والتكاليف وأما الاحساء فقد اقتصرت الحكومة على جباية ضريبة العشر وكانت جباية الحكومة لهذه الأعشار والزكاة والضرائب على رؤوس الحيوانات وبعض الضرائب الأخرى تسد بها نفقات القوات العثمانية في الإحساء ويبقى منهم قسم يرسل إلى خزانة بغداد.[5]

ب- الآثار العسكرية

أما في المجال العسكري فقد كانت عملية جمع الجند مرهقة حيث أن الشعب رفض التجنيد وقامت العديد من الثورات في وجه الولاة وعندما جاء مدحت باشا العراق[6] سعى إلى إصلاح النظام العسكري بتحسين التشكيلات العسكرية لسنة 1848 ولقد استهدف مدحت باشا إدخال العراقيين بدلا من العناصر الاجنبية لضمان ولاء السكان للجيش الذي ينتشر على اراضيهم فضلا عن تعويض أولاءك الذين يتركون العراق نحو أوطانهم بمعنى أنه لاحظ أن أغلب جنود الجيش العثماني ليسوا عراقيين وأن معظمهم يريد العودة إلى

---

[1] مذكرات مدحت باشا: **تعريب يوسف كمال بك حتاتة**، ط1، مطبعة هندية بالموشكي، بمصر، د،س، ص ص 166-167.

* الباج: هي كلمة فارسية الأصل تعني رسوم المبيعات على مختلف انواع والرسوم المدفوعة أو الهدايا المقدمة من الشعب إلى السلطان انظر محمود عامر، المرجع سابق، ص 366.

[2] عباس العزاوي: المرجع سابق، ص ص193-194.

[3] جميل موسى النجار: المرجع سابق، ص 156.

[4] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع السابق، ص 379.

[5] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع نفسه، ص 379.

[6] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع سابق، ص 388.

مواطنهم الاصلية[1] وعلى هذا الأساس طبق مدحت باشا نظام التجنيد الاحباري[2] ولتطبيق هذا النظام قام مدحت باشا لتشكيل لجان التجنيد في كل قضاء من اقضية الولاية وتالفت كل لجنة من عدد من ضباط الجيش وقائم قام القضاء وأعضاء أخرين من بينهم القاضي وحاكم محكمة القضاء ويراسها بطبركية بيكباشي[3] وذلك بإجراء نظام القرعة[4] ولما قام بإجراء القرعة بين المكلفين أصابت ثلاثمائة فرد[5] وقرر تطبيق القرعة على أهل المدن أولا (بغداد) وتجنب تطبيقها عل أهل العشائر لعجز الولاة تماما على فرضها عليهم[6] وفي المناطق العشائرية كانت الحكومة تأخذ البدل النقدي من الذين تصيبهم القرعة[7] أما مدة خدمة العسكرية

1- **خدمة النظامية:** الإلزامية ومدتها أربع سنوات.
2- **خدمة الإحتياط:** ومدتها سنتان.
3- **خدمة الرديف:** ومدتها سنتان وهي خدمة الاحتياط.
4- **الخدمة المستحفظة:** ومدتها ثمانية أعوام الذين أنو السنوات النظامية الاحتياط والرديف[8] بلغ الجيش في عهد مدحت باشا درجة عالية من القوة لم يبلغها من قبل من حيث التعداد والتجهيز وكانت أول ثكنة عسكرية بنيت في العراق على يد محمد اينجه البيرقدار في الموصل واستخدمت بشكل فعال في عهد مدحت باشا[9] كما أنشأ دار الحديد واستحضر معداتها من أوروبا وكانت الإصلاح البنادق ومعدات السفن[10] كما أهتم مدحت باشا أيضا بتنظيمات الجاندرمة (الظبطية) حيث تشكلت الضبطية من أفواج للمشاة والخيالة بلغ عدد رجالها حوالي 5400 رجل، وازداد في السنة التالية 1870 إلى 7000 رجل وقد وجدت في كل قضاء من اقضية الولاية قوة جاندرمة تتبع أحد افواج الجاندرمة القريب من القضاء ويتفاوت حجم هذه القوة من قضاء لآخر يحسب أهمية القضاء وموقعه بالنسبة للمناطق العشائرية ولحدود الولاية ومن المهام التي ادتها قوة الجاندرمة في الولاية بغداد هي جمع الضرائب الحكومية من بعض العشائر الولاية ونشر الأمن وتطبيق القوانين والقيام بأعمال الحراسة[11] كما إعتنى مدحت باشا بالأسطول اكبر عناية فاحضر عدد كبير من البواخر العمل بين البصرة والسويس والأستانة وأروبا لمواجهة نمو التجارة المتبادلة بين العراق من جهة وأروبا والهند من جهة أخرى ولذلك نظم مدحت الشركة العلمانية-العثمانية التي ظهرت قبل وصوله الى العراق بوقت قصير وعمل أن يجعل نهر الفرات طريقا بنادد طريق قناة السويس يربط بين الساحل السوري ونهر الفرات كما ربط دجلة بالفرات في أقصر مسافة بينهم (بين بغداد والفلوجة) وبذلك جعل خط البواخر في دجلة متصلا باستمرار بخط البواخر في نهر الفرات.[12]

المطلب الثالث: الآثار التعليمية والثقافية

----

[1] سيبار الجميل: **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997، ص423

[2] ستيفن همسيلي لونكريك: **اربعة قرون من تاريخ العراق**، ترجمة جعفر خياط، مطبعة النقيض الاهلية، بغداد،1941، ص340.

[3] جميل موسى النجار: المرجع السابق، ص 300.

[4] سهيل طقوش: **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 103.

[5] جميل موسى النجار: المرجع سابق، ص 299.

[6] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع سابق، ص 388.

[7] سهيل طقوش: المرجع سابق، ص 103.

[8] جميل موسى النجار: المرجع سابق، ص 302.

[9] سهيل طقوش، المرجع سابق، ص 103.

[10] سهيل طقوش: المرجع نفسه، ص 390.

[11] جميل موسى النجار: المرجع سابق، ص ص311-316.

[12] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع سابق، ص 390.

كانت ولاية العراق أكثر استفادة من إجراءات التنظيمات في مجال التعليم والثقافة إذا نالت التربية والثقافة إهتماما كبيرا خاصة في عهد الوالي مدحت باشا (1872-1869) فكانت أبرز إنجازاته في هذا الميدان إنشاء عدد كبير من المدارس الحديثة في العراق وإدخال النظم الحديث عليها[1] ومن بين هذه المدارس:

المدرسة الرشدية: أسست سنة 1869 أيام الوالي مدحت باشا وبقيت حتى إعلان الدستور (المشروطية) سنة 1908 ثم سارت بنايتها كلية الحقوق ولما إنهدمت شيد بمحلها متصرفية لواء بغداد مدرسة الصنائع: أسست عام 1869في عهد مدحت باشا كانت نهتم بالأيتام المسلمين الذين لا معيل لهم كانوا يتعلمون صناعة التجارة والحدادة والنسيج وغيرها وعين لها أساتذة وضلت هذه المدرسة قائمة حتى إحتلال بغداد 1917.

المدرسة الاعدادية العسكرية: تم بناء هذه المدرسة عام 1879 لتخرج الطلاب وإرسالهم إلى الكلية العسكرية في إستانبول لإكمال دراستهم ليتخرجوا ضباط عسكرين وقد ضلت مستمرة حتى الإحتلال البريطاني.

المدرسة الرشدية العسكرية: أنشأت هذه المدرسة سنة 1879 أيام الوالي عبد الرحمان باشا ويتخرج طلاب هذه المدرسة لدخول في مدرسة الّإعدادية العسكرية ودامت إلى الإحتلال البريطاني ببغداد[2] وكانت المدارس الرشدية العسكرية تدرس فيها إلى جانب المواد العسكرية اللغات التركية والفارسية والعربية وعدد من العلوم الرياضية والمعارف ومعلميها كانوا معظمهم من العسكريين بطبيعة الحال .

أما المدارس الرشدية فكانت نعنى بالغات والمواد الاجتماعية والعلوم الرياضية وامتازت المدرسة الإعدادية لأنها لم تكن مجانية فقط وإنما كانت داخلية وقد خرجت هذه المدرسة خلال سنوات العشرين بين 1870-1890 عددا من أحسن الضباط التحق معظمهم بالجيش السادس الذي كان مقره بغداد وكانت لغة التدريس في هذه المدارس الثلاثة وفي مدرسة الصنائع هي التركية. وكانت اللغة العربية تدرس بالتركية مما مهد الطريق إلى ظهور ما يعرف بسياسة التريك وتعتبر هذه الخطوة بداية سيئة لسياسة تعليمية في الأرض عربية، على أنها اذكت روح العروبة في الناس وكانت مدرسة الفنون والصنائع أكثر تلك المدارس فائدة على العراق وعرفت في عهد مدحت باشا باسم "مكتب الرسمية" جعل المدرسة في خدمة البيئة التي كانت أشد الحاجة إلى الأيدي الفتية والصناعية المدرية ونجح في أن يغطي معظم مصروفات المدرسة من دخل انتاجها ثم الحق عمله هذا بإنشاء مطبعة الزوراء عمل فيها الطلبة وتدربوا على هذه الصناعة الهامة ونمت المدرسة حتى بلغ عدد تلاميذها (1890-1889) حوالي 80 تلميذ وبعدان ينتهي الطالب من دراسة يتحصل على ديبلوم وكانت خزانة المدرسة تقدم له قرضا بعد تخرجه[3]، ليتمكن من شراء الأدوات الازمة لتعينه في كسب عيشه بالحرفة التي تدرب عليها إلى جانب المدارس الحديثة أهتم مدحت باشا بالصحافة في العراق[4] حيث أصدر جريدة "الزوراء" الرسمية في 25 حيريزان 1869.[5]

المطلب الرابع: عناية مدحت باشا ببغداد

إعتنى مدحت باشا ببغداد ليجعلها نموذجا تتخذ به بقيه المدن من حيث أدخال الأساليب الحديثة في الموصلات والخدمات الاجتماعية حيث رأى مدحت أن المدينة تحتاج إلى إصطلاحات مختلفة الجوانب لتكون جديدة بمكانتها كعاصمة لولاية العراق حيث زودها بمشاريع صحية وخدمات اجتماعية ترعى مصالح أهاليها وربطها بموصلات سريعة نربطها بضاحيتها الهامة (الكاظمية) لغرض تنشيط التجارة بين الضاحيتين وايجاد

---

[1] غانية بعيو: المرجع السابق، ص240

[2] عبد الكريم العلاف: **بغداد القديمة**، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1960، ص ص22-23.

[3] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع سابق، ص 383.

[4] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع نفسه، ص ص 382-383.

[5] محمد عصفور سلمان الاموي: **حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثره افي المشرق العربي (1839-1908)**، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2005، ص 309.

فرص عمل لأهل الكاظمية وبغداد فقام مدحت باشا بإحصاء عدد المترددين على المدينة فوجد أنه عدد يكفي الانشاء ترام يكون مظهرا من مظاهر المدينة الحديثة في عاصمة العراق، فاستصدر مراسيم تأليف شركة حددت اسهمها بتسعة ألاف سهم برأس المال قدره 15 ألف ليرة وقامت الشركة بشراء الادوات والمعدات من لندن وكانت جميلة التكاليف 18 ألف جنية فزادت التكاليف على رأس المال ولكن المشروع تم في عام واحد وكان دخله مناسبا فبلغ ربحه في حدود 18 إلى 20 بالمئة وسدد الدين وكان من مشروعات مدحت التي تذكر له دائما في العراق، كما انشا مستشفى من اموال التبرع بها الأهالي نظرا لأن ميزانية الولاية لم تكن تكفي لهذا المشروع[1]، ونشأ منتزها عاما في بغداد وسماه ببستان الأمة.[2]

أما الميدان الاجتماعي فقد قام مدحت باشا بعدة مشروعات ناجحة منها إنشاء عدة محاجر أهمها خانقين والبصرة وعالج مشكلة وصول قوافل الحجاج الفرس إلى العتبات المقدسة ومعهم إعداد عديدة من الموتى للدفن في العتبات.

كما قام بإنجاز ضواحي بالبصرة والموصل فاس بالبصرة ضاحية جديدة لتكون نواة البصرة الجديدة ولينقل هذه المدينة بعيدا عن المستنقعات بدأ بناء ثكنة عسكرية مستشفى ومباني الإدارات والجمرك وأصبح هذا الحي الجديد أهم أحياء البصرة كما طبق مدحت باشا التنظيمات في الموصل وشكل المجالس وتفقد أمورها الداخلية بعناية وبنى هناك سريا ثكنة.[3]

----

[1] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع السابق، ص ص380-381.

[2] أحمد أمين: المرجع السابق، ص 53.

[3] عبد العزيز سلمان نوار: المرجع سابق، ص ص381-382.

خاتمـــة

خاتمة

لقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى التنظيمات العثمانية ما بين 1839 _1876 وأثارها على العراق بجيب توجنا في نهايتها بالوصول إلى عدة نتائج أهمها:

- نظرا للضعف الذي فتك بأوصال الدولة العثمانية في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19م أضطر رجالها وسلاطينها إلى إحداث جملة من التنظيمات العثمانية أو ما يعرف لدى البعض الآخر بالإصلاحات وذلك من أجل تدارك مواطن الضعف والإنهيار والتي كانت نهايتها بتراجع مكانتها في العالم الإسلامي.
- لقد أشرف على تنفيذ مشروع التنظيمات العثمانية، بعض الأمور الإصلاحية الذين تبوا وأرقى وأرفع المناصب في السلطنة، كما كان أغلبهم قد كانوا متأثرين بالفكر الغربي في حين أن الباقي منهم كانوا من خريجي المدارس الأوروبية حاملي لمبادئها وقيمها ولذلك حاولوا بكل تجسيدها بكل السبل بداية من سنة 1839م وذلك من أجل مواكبة التطور الذي تعيشه أوروبا، وبالتالي إخراج سلطنتهم من بوتقة الضعف الذي أصابها أمثال محمد الثاني ومصطفى رشيد باشا وغيرهم
- لقد إتسمت هاته التنظيمات التي تبناها العثمانيون بخصوص بجدية لأول مرة في العالم الإسلامي، حيث نجد في مقدمتها أنها تميزت في كونها قد جاءت خارجة عن ما تعود عليه العرب من أفكار ومبادئ مخالفة بذلك كل قيم الشريعة الإسلامية.
- إن الشلل والتدهور الذي تعرضت له الدولة العثمانية يرجع بدرجة الأولى إلى عدة عوامل وأسباب ففي هذه العوامل إختلافات بين المؤرخين فالبعض يرى أن سببها يكمن في إنحلال نظمها الداخلية سواء كانت منها الإدارية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، في المقابل يرجع البعض الآخر إن ما أصابها متولد عن الضغوطات الخارجية ولاسيما الأوروبية كالحروب والامتيازات ...إلخ، حيث أن تشابك هذه الأمور، حيث أن تشابك هذه الأمور أدى بالدولة في نهاية الطريق إلى إتباع النهج الإصلاحي لتجنب وقوع إنهيار عام لها.
- تجمدت مظاهر التنظيمات في سلسلة طويلة من القوانين والنظم الإصلاحية، استهدفت تنظيم مختلف الإدارات وأجهزة الدولة في مطلعها نجد ثلاث قوانين إصلاحية عدت من أبرز مظاهر التجديد في الدولة العثمانية، والتي لقيت انجذابا كبيرا إليها ولاسيما من قبل الدول الأوروبية أهمها خط الشريف كلخانة 1839 والخط الهمايوني 1856 ودستور 1876، دون أن ننسى وجود قوانين مكملة لها وإن جاءت نوعا ما متأخرة عن سابقتها.
- يعد صدور أول فرمان إصلاحي في السلطنة العثمانية وهو مرسوم خط كلخانة في 3نوفمبر 1839، بمثابة تهدئة اتبعها سلاطين الدولة من أجل امتصاص الضغط المتواجد الممارس عليهم من قبل الدول الأوروبية بحجة توفير الأمان لرعايا الدولة غير المسلمين.
- توج الضغط الأوروبي من جديد بصدور مرسوم ثاني تميز عن سابقه كونه كان أكثر جرأة واقتباسا من قبل الغرب، حيث أن ما حمله من مضامين أدت إلى تراجع صلاحيات المسلمين وعدم تحقيق مساواة بينهم وبين الرعايا المسيحين الأمر الذي تكلل بمواقف أثارت جدلا واسعا لم تعرفه السلطنة من قبل داخل صفوف المجتمع العربي بالأخص.
- لقد أثيرت العديد من المواقف حول التنظيمات العثمانية وتباينت بين مؤيد ومعارض لها، فالرافضون لها رأوا بأن الاخذ بمثل هذه التنظيمات وفقا للأفكار الأوروبية مخالف لمبادئ الشرع الإسلامي أو سيقف في وجه تحقيق مصالحهم أمثال المسلمين بمختلف شرائحهم الاجتماعية سواء كانوا علماء أو رجال دين أو فئات اقتصادية أو أوروبيين ساخطين على الحكم العثماني، في حين أن المؤيدين كانت وجهة نظرهم تتمحور حول أنه لابد من تجسيد فكرة إذا ما أخذت الدولة بمختلف أشكال النظم الغربية، سيبرز منها

تلقائيا قيام دولة قوية وحديثة ذات أسس متينة ستلبي جل مصالحهم وطموحاتهم على سبيل المثال الدول الأوروبية الحليفة للدولة العثمانية وبالخصوص الرعايا المسيحين.

- أما فيما يخص موقف الولايات العربية من التنظيمات فقد أبدت في بداية الأمر نوعا من التردد والخوف في قبول هذه الإصلاحات كالعراق وتونس ومصر ...إلخ، وخير دليل على ذلك انها لم تطبق بشكل سريع وشامل في كل الولايات بل إختلف تطبيقها بين منطقة وأخرى وذلك نظرا لإختلاف أسباب التردد في هذه الولايات.
- لقد أدى تطبيق السلاطين لهذه التنظيمات في الولايات العربية بشكل عام وولاية العراق بشكل خاص، إلى أحداث تغيرات جذرية انعكست بشكل إيجابي على كافة الأصعدة سواء منها العسكرية أو الإدارية أو الاقتصادية ... إلخ، وبالأدق في فترة حكم مدحت باشا للعراق، حيث ساهمت مساهمة فعالة في إحداث انتعاش ملحوظ في حياة المجتمع العراقي من جهة ودفعه نحو مواكبة التطور الحاصل في الولايات الأخرى وذلك كله من أجل التخلص من بوتقة التخلف الذي كان يعنيه في ظل سيطرة العصبيات عليه.

الملاحق

الملحق رقم (01): التقسيم الإداري لولاية العراق في عهد مدحت باشا:

ولاية بغداد:

لواء بغداد: 1-قضاء خراسان   2-قضاء خانقين

3-قضاء الكاظمية   4-قضاء سامراء

5-قضاء الدليم   6-قضاء عانة

لواء الحلة: 1-قضاء الهندية   2-قضاء السماوة

3-قضاء الديوانية   4-قضاء النجف

5-قضاء الشامية

لواء كربلاء: لم تظهر له تشكيلات في عهد مدحت

متصرفية البصرة: وتتبعها الأقسام الإدارية التالية: البصرة-المنتفق -العمارة الكويت نجد.

ولاية الموصل:

(أ) لواء الموصل: 1-قضاء الموصل 2-قضاء العمارية

3-قضاء زاخو 4-قضاء دهوك

5-قضاء عقرة 6-قضاء سنجار

(ب) لواء كركوك: 1-قضاء راوندوز 2-قضاء أربل

3-صلاحية (كفرى) 4- قضاء كويسنجق

5-قضاء رانية

(ج) لواء السلمانية :1-قضاء كل عنبر 2-قضاء بازيان

3-قضاء قره طاغ 4-قضاء شهر بازار

5-قضاء مركه 6-قضاء الحاف

وكانت البصرة خلال عهد مدحت متصرفية وكذلك نجد. وكانت متصرفية البصرة تنقسم إلى:

(أ) البصرة (ب) المنتفق (ج) العمارة

نقلا عن كتاب تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا لعبد العزيز سليمان نوار، ص 352.

الملحق رقم (02): أهم مواد القانون الأساسي العثماني «المشروطية الأولى 1876م»:[1]

المادة 1-أن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الخضرة والولايات الممتازة وهي كجسم وأحد لا تقبل الانقسام ابدا لأية عملة كانت.

المادة 2-ان عاصمة الدولة العثمانية في مدينة أسلامبول وهذه المدينة ليس لنا أدني أمتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معاقة من شيء.

المادة 3-ان السلطة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان.

المادة 4-أن حضرة السلطان وهو حامي الدين الاسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعية العثمانية وسلطانها.

المادة 5-آن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول.

المادة 6-ان حقوق سلالية بني عثمان واموالهم وأملاكهم الذاتية وخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الصمادة العامة.

المادة 7-ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين واجراء التوجيهات في الولايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطاب وعند المعاهدات مع الدول الأجنبية واعلان الحرب وذكر الاسم في الحروب والصلح، وقيادة القوات البحرية والبرية وأجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية ومين النظامات المتعلقة بدوائر وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفقه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط الانتخاب اعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدمة.

المادة 8-بطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد النعمة العثمانية بلا استثناء من أي دين ومذهب كان ويسوم الحصول على الصفة العثمانية وقد انها بحسب الأحوال المعينة في القانون.

المادة 9-ان جميع العثمانين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره.

المادة 10-ان الحرية الشخصية هي مكونة من جميع انواع التعدي ولا يجوز اجراء مباراة أحد، بأي وسيلة كانت الا بالأسباب التي يعينها القانون.

المادة 11-ان دين الدولة العثمانية والدين الإسلامي ومع مراعاة هنا الأساس وعدم الإخلال براحة الحلق والآداب العمومية، تجري جميع الأديان المعروفة في المالك العثمانية بحرية حماية الدولة مع دوام الاعتبارات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه.

المادة 12-ان المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون.

المادة 13-ان نعية الدولة العثمانية مرخصة بتأليف.

كل نوع من انواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة.

المادة 14-بسوء لكل فرد من أفراد الشيعة العثمانية أو الجملة منهم تقييم عرض حال بحق مادة وجدت مخالفة.

أهم المواد القانون الأساسي:[2]

المادة 17-ان العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما انهم متساوون كذلك في حقوق وظائف المملكة ما عدا الأحوال الدينية والمذهبية.

المادة 18-يشترط على الشيعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقلد مأموريات الدولة.

---

[1] بن مرجة: مرجع سابق، ص 438.

[2] بن مرجة: مرجع سابق، ص ص 438-440.

المادة 21-كل أحد أمين على ماله وملكه الجاري تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يوخ، من أحد ملكه ما لم يثبت الزومة للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون.

المادة 22-ان مسكن كل أحد في الممالك العثمانية ممون من التعدي ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبرا في مسكن احد او منزله الا في الاحوال التي يعينها القانون.

المادة 23-لا يسوغ اجبار أحد على الحضور إلى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون اصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه.

المادة 21-كل أحد المعين على ماله وملكه الجاري تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخة. من أحد ملكه ما لم يثبت الزومة للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي ملقا وفقا للقانون.

المادة 22-ان مسكن كل أحد في المالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبرة في مسكن أحد أو منزله الا في الأحوال التي بعينها القانون.

المادة 23-لا يسوغ أجار أحد على الحضور إلى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه.

المادة 37-يحق لكل من الوكلاء في أي وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الميثنين أو أن بنيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته وله التقدم في الكلام على الأعضاء.

الماده 38-إذا استدعي أحد الوكلاء إلى مجلس المبعوثين بموجب قرار الأكثرية لإعطاء ايضاح عن أمر ما بحفر إلى المجلس أو يرمل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته ويجيب عن المواد التي بسان عنها ويحق له أن يؤخر جوابه إذا رانى لزوما لذلك أخذا المسئولية على نفه.

المادة 39-بيع المأمورين بنتخبون من ارباب الأهلية والاستحقاق للمأموريات التي تقوض إليهم بحسب الشروط المعيشة في النظام، وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغبيره ما لم يبدو منه حقيقة ما يوجب العزل قانونا او ينعني من تلقاء نفسه أو برى عزله لازما لضرورة تقفيها احوال الدولة ومن كان من أصحاب الإستقامة وحسن السلوك من المأمورين، وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديرا بالترقي وبعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الخصوصي الذي سيصير ترتيبه.

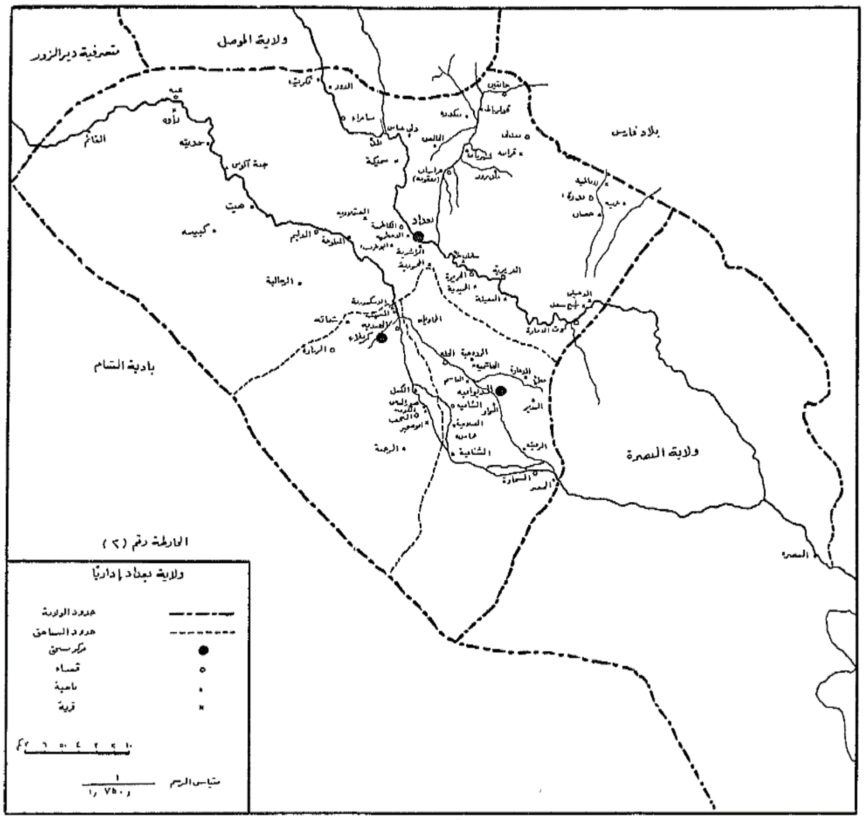
المادة 40-سبعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول في ادارة وظيفته.

الملحق رقم (03): صورة مدحت باشا.[1]



---
[1] أحمد أمين: مرجع سابق، ص 28.

ملحق رقم (04): خريطة تقسيم ولاية بغداد الإدارية لسنة 1869م.[1]



الخارطة رقم (٢)

ولاية بغداد إدارياً

حدود الولاية	قضـــاء
حدود السناجق	ناحية
مركز سنجق	قريـة

١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ كم

مقياس الرسم ١ / ١,٧٥٠,٠٠٠

٥٢٢

---

[1] جميل موسى النجار: مرجع سابق، ص 522.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

القران الكريم:

1) سورة هود،برواية ورش.
2)سورة التوبة،برواية ورش.

1. المصادر:

1) احمد بن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان، مجلد2، الجزء 4، وزارة الثقافية، تونس، د س ن.
2) بيتروسيان ايرينا، الانكشارين في الإمبراطورية العثمانية، معهد الدراسات الشرقية، دبي، 2006.
3) التونسي خير الدين، اقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، ترجمة محمد حداد، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012.
4) التونسي خير الدين، مذكرات خير الدين التونسي، تحقيق: محمد العربي السنوسي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 2008.
5) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1908-1981)، ترجمة محمد حرب، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977
6) سليمان البستاني، عبرى وذكرى التاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، مطبعة الاخبار، 1908.
7) عبد العزيزبن عبد الله بن الباز، الامام عبد الوهاب دعوته وسيرته، دار قاسم النشر والتوزيع، د ب ن، 1481ه.
8) لوتسكي فلاديمير، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، ط9، دار الفارابي، بيروت، د س ن.
9) لونكريك همسيلي ستيفن، اربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة: جعفر خياط، مطبعة النقيض الاصلية، بغداد، 1941.
10) مذكرات مدحت باشا، تعريب كمال بك حتاته، ط1، مطبعة الهندية، مصر، د س ن.

2. المراجع:

1) ابراهيم حسين، سلاطين الدولة العثمانية، عوامل النهوض واسباب السقوط، ط1، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2014.
2) ابراهيم حليم بك، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.
3) احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق بيروت، 1986.
4) اريناسيميلذ سكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي الحديث، دار العربي، بيروت، 1989.
5) اصاف بك حضرة عزتلو، تاريخ السلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الان، تقديم محمد زينهم محمد غرب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
6) اكرم كيدو، مؤسسة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هاشم الايوبي، جرجس برس، لبنان، 1992.
7) الجندي عبد القادر خالد، قانون الاراضي في الدولة العثمانية، الالتزام في طرابلس الشام نموذجا، د د ن، تركيا، 2021.
8) السيد فرج، حروب محمد علي، مطبعة المتوكل، القاهرة، د س ن.

9) الصباغ عبد اللطيف، تاريخ الدولة العثمانية، د ن، د، ب ن، 2013.
10) انيس محمد، الدولة العثمانية والشرق الاسلامي(1914-1516)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1985.
11) اوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان سليمان، مجلد2، منشورات فيصل للتمويل، تركيا، د س ن.
12) اينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة: محمد الاناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002.
13) بركات مصطفى، الالقاب والوظائف العثمانية في دارسة تطور الالقاب والوظائف منذ الفتح مصر حتى ألغاء الخلافة العثمانية، دار غريب، القاهرة، 2000.
14) بن المرجة موفق، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، الكويت،1974.
15) بولس مسعد، لبنان والدستور العثماني، مطبعة المعارف، مصر، د س ن.
16) بيرقدار نجم الدين، العثمانيين حضارة وقانون، ط1، دار العربي، لبنان، 2014.
17) بيوض جميل واخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الامل النشر والتوزيع، الاردن، 1991.
18) تقي الدباغ، العراق في التاريخ، دار الجيل للطباعة والنشر، د ب ن، 1980.
19) جبار تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1924-1280)، جامعة القدس المفتوحة، د،ب،ن، 2010.
20) الجمل شوقي، عبد الرزاق ابراهيم عبد الله، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة، 1997.
21) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،1991
22) حمزة المنصور ميمونة، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
23) حوراني البرت، الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939)، ترجمة: غرقول، ط1، دار النها للنشر، بيروت، د س ن.
24) الخالدي محمد روجي بك، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة: تصحيح وصفي حسين رضا، مطبعة مصر، مصر، 1908.
25) الخراشي سلمان بن صالح، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار قاسم للنشر، الرياض،1420ه.
26) خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني، ط1، د د ن، بيروت، 2018.
27) الخوري امين، القانون الاساسي، مطبعة الآداب، بيروت، 1908.
28) دسوقي ابراهيم ناهد، بدايات الاصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها (1789-1807)، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2006.
29) الدوري زهير، الفكر السياسي لأحزاب والحركات العلمانية، ط1، جدو النشر والتوزيع، بيروت، 2004.
30) الدوري عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصاد العربي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
31) رافق عبد الكريم، المشرق العربي، في العهد العثماني، ط4، دار القلم النشر والتوزيع، بيروت، 1990.
32) الريس ضياء الدين محمد، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية اثناء الدور الاخير للخلافة (1774-1924)، ج1، مطبعة لجنة البيان العربي، د،ب،ن، 1950.
33) ساطع الحصري، الدولة العثمانية والبلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

34) سراج الدين اسماعيل وآخرون، تحديث مصر في عهد محمد علي، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2007.

35) سعد جواد حيدر، التعليم الحكومي في كربلاء دراسة تحليلية في مقررات مجلس لواء كربلاء - طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، لبان،2015

36) سعد سلوى الغالبي، العلاقات العثمانية الامريكية (1246-1373)ه (1830-1918)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

37) سعيد حبيب امال، الاقليات والسياسة في الخيرة الاسلامي من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، ط1، مكتبة مدبولي، د،ب،ن، 1908.

38) سنو عبد الرؤوف، صدى الدستور العثماني في صحافة بيروت، الشبكة العربية لأبحاث والنشر، بيروت،2011

39) سيبار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، الاردن، 1997.

40) شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية: تحقيق السماحي سويدان حسن، ط1، دار ابن الكثير الطباعة والنشر، بيروت، 2011.

41) الشلق زكريا احمد، العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة (1516-1916)، مصر العربية للنشر، مصر، د س ن.

42) شمس الدين العابدين، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دارالمسيرة النشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010.

43) الشناوي محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة اسلامية، ج4، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2005.

44) الشهابي أحمد حيدر، احمد باشا الجزار مع نابليون بونبارت تحقيق عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مديولي، القاهرة، 2008.

45) صابان سهيل، الفرمانات العثمانية، دار الملك عبد العزيز، انقرة، تركيا، 2003.

46) صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014.

47) الصباغ ليلي، دارسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب، دمشق،1988 - 1989.

48) صفوت مصطفى احمد، محاضرات في المسالة الشرقية ومؤتمر باريس، مؤسسة هنداوي، د ب ن، 1957.

49) الصلابي علي محمد، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الاسلامية اسباب زوال الخلافة العثمانية، المكتبة العصرية، بيروت، 2012.

50) الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، ط1، دار البيارق، ليبيا، 2001.

51) الضيقة حسن، الدولة العثمانية والثقافة والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997.

52) طوباش نوري عثمان، العثمانيون رجالهم العظماء ومؤسساتهم الشامخة، ترجمة: محمد حرب، دار الارقم، اسطنبول، 2016.

53) ظاهر محمد كامل، ظاهرة الصراع بين التيارين الديني والعثمانية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار البيروني، بيروت، 1994.

54) عامر عبد الحليم عبد السلام، طوائف الحرف في مصر(1914-1805)، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، د ب ن، 1993.

55) العريض وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية واثارها، دار المنظومة، د ب ن، 2018.
56) العزاوي عباس، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج7، دار الجيل الطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1949.
57) العزوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، دار العربية للعلوم، د ب ن، 1994.
58) عصمت برهان عبد القادر، تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية (1918-1839)، د د ن، د ب ن، د س ن.
59) العلاف عبد الكريم، بغداد القديمة، ط1، مطبعة المعارف، د س ن.
60) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1922-1516)، دار النهضة العربية، بيروت، د س ن.
61) عوض محمد عبد العزيز، التنظيمات العثمانية في الولايات العربية، كلية الآداب جامعة الرياض، د،ب،ن، د،س،ن.
62) الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، دور الإنكشارية في اضعاف الدولة العثمانية، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007.
63) غرايبية عبد الكريم، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (1918-1500)، ج1، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1900.
64) غربي الغالي، دراسات في تاريخ المشرق والدولة العثمانية (1916-1288)، ط2، د د ن، د س ن، 2011.
65) غربي غالي، دارسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي(1916-1288)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
66) غنايم عبد اللطيف غنايم زهير، لواء عكا في عهد التنظيمات (1918-1864) مؤسسة الدارسات الفلسطينية، لبنان، 1999.
67) فارس سليم، كنز الرغائب في منتخبات الجوانب، ج6، د د ن، الاستانة، 1294.
68) فاروقي ثريا واخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة قاسم عبد قاسم، مجلد2، دار المدار الاسلامي، د ب ن، 2016.
69) فريد محمد بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط1، محمد أفندي مصطفى بخوش، مصر،1896
70) فلاحة محمد خير، الخلافة العثمانية من المهد الى اللحد، دراسة موضوعية لاحو السلاطين وما كانت عليه حضارة التزيين، د،ط،د،ن،د،ب،ن، 2005.
71) قازان نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الاخوة وفتنة الإنكشارية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.
72) الكوثراني وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988.
73) لهارد انكه، تاريخ الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة: محمود عامر، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2017.
74) مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة، بشير السباعي، ط1، ج2، دار الفكر، القاهرة، 1992.
75) النعيمي أحمد نوري، النظام السياسي في تركيا، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

76) نوار سلمان عبد العزيز، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.
77) ياغي أحمد اسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
78) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر: ترجمة محمد ابراهيم الجندي علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994.

3. المراجع الأجنبية:

1) Shaw Stamford .History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: Volume 2, Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808–1975, 2022.

4. الرسائل الجامعية:

1) أبو ميزر ابتسام، رسالتان مفصلتان في حكم الامبراطورية العثمانية (1908-1909)، رسالة ماجستير في التاريخ العربي الاسلامي، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2017.
2) الاموي عصفور سلمان، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2005.
3) بعيو غانية، التنظيمات العثمانية واثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839-1876)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
4) البقمي نورية بنت عبد الله هلال، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (1922-824)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة ام القرى، قسم التاريخ، مكة المكرمة، 2005.
5) بورو علي توفيق، العرب والترك في العهد العثماني الدستوري، (1914-1908) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العربي الحديث، معهد الدارسات العربية العليا، 1960.
6) الدميمي حسين حسن، الدور السياسي العلماء والاعيان واصحاب الحرف في مدينة طرابلس الشام (1840-1914)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت العربية، 2016.
7) شرشالي زكية، الاتفاقيات العثمانية الأوروبية وانعكاساتها على الخلافة والعالم العربي (1800-1878)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2015-2014.
8) شكري شهاب ياسين، ولاية بغداد (1534-1623) دراسة في أوضاعها الادارية والاقتصادية والاجتماعية، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث، جامعة الكوفة، 2012.
9) عوض محمد عبد العزيز، الادارة العثمانية في ولاية سوريا (1916-1964)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1969.
10) غطاس عائشة، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث، (1789-1807) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2006.
11) قارى تيسير عبد العزيز، دور الامتيازات الاجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة ام القرى، قسم الدراسات التاريخية والحضارية، مكة المكرمة، 2001.
12) محفوظ وحيد الزين الدين، الادارة العثمانية في مرحلة التنظيمات (1909-1839)، شهادة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة تشرين، كلية الآداب، قسم التاريخ، سوريا، 2016.

13) المضيان ماجد بن صالح، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة (1520-1924)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، قسم العقيدة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 1990.
14) معاشي جميلة، الإنكشارية ومجتمع بيايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة 2008.

5. المجلات والندوات:

1) ابو الصيني عبد الحميد، حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية ولاية مصر ومواقف الدول الأوروبية منذ (1840-1831) دراسة في الوثائق الحكم المصري، مجلة جامعة طيبة، السنة السادسة، العدد 12، 1438.
2) اوربيل هادي، موقف العلماء من الاصلاحات في عهد سليم الثالث ومحمود الثاني: ترجمة عبد اللطيف حارس، مجلة الاجتهاد، العدد، 45-46، السنة 11، خريف ربيع 200.
3) تجنانت محمد، فلفاظ عبد الستار، الجزائر من خلال كتاب محمد بيرم الخامس التونسي صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، مجلة عصور الجديدة، المجلد 11، العدد 2، الجزائر، 2011.
4) جردات محمد، أثر القوانين العثمانية على الزراعة في بلاد الشام (1918-1862)، العدد الاول، مجلة جامعة الاسراء، فلسطين، يوليو 2016.
5) خليل على مراد، سجلات المحكمة الشرعية بموصل مصدر الدراسة أسواقها في العهد العثماني، مجلة الدراسات الموصلية، العدد 10، العراق، 2005.
6) سنو عبد الرؤوف، ندوة حول المواقف اللبنانية من الدستور العثماني، الجمعية اللبنانية الدراسات العثمانية، المركز لعربي لأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، 3أكتوبر2008
7) صالحي منى، تأثير الاصلاحات العثمانية على تونس من خلال اتحاف اهل الزمان لأحمد بن ابي الضياف، مجلة البحوث التاريخية، مجلد3، العدد 1، جامعة المسيلة الجزائر.
8) عامر محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدارسات التاريخية، العدادان 111 /117، جامعة دمشق، قسم التاريخ، دمشق، 2012.
9) عصفور محمد سلمان، العثمانيين الجدد افكارهم الاصلاحية ودور نامق باشا في بلورتها، مجلة ديالي، ع 2011-02-29.
10) الكزثراني وجيه، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري تصورا وتطبيقا ومفهوما، مجلة تبين، العدد 3، 2013.
11) الكوثراني وجيه، التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد امثلة من ولايات بلاد الشام، مجلد11، ع 45-46، مجلة الاجتهاد الأبحاث والترجمة، 2018.
12) م،م، بان راوي شلتاغ الحميداوي، التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الاخير (1869-1918)، مجلة كلية التربية ،مجلد1،عدد3، العراق، 2009.

6. الموسوعات والقواميس والمعاجم:

أ- الموسوعات:

1) أحمد مصطفى احمد، عثمان ابراهيم حسان الدين، الموسوعة الجغرافية، ط1، ج4 (المدن والموانئ)، دار العلوم لنشر والتوزيع، د ب ن، 2004.

2) احمد مصطفى، عثمان ابراهيم حسان الدين، الموسوعة الجغرافية، ج2، ط1، دار العلوم النشر والتوزيع، د ب ن، 2004.
3) امين احمد، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، الموسوعة الاسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د س ن.
4) الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ الاسلامي العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
5) سمير ابو حمدان، خير الدين التونسي، موسوعة عصر النهضة، دار الكتاب العلمي، بيروت، 1993
6) غربال محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، مجلد1، دار الشعب، بيروت، 1965.
7) الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، دار الهدى، بيروت، د س ن.
8) الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت، د س.
9) نصار حسين، الموسوعة الميسرة، ج1، المكتبة المصرية، لبنان، د س ن.
10) يلماز أو زتونا، موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية: ترجمة سلمان محمود، ط1، مجلد3، الدار العربية للموسوعات، د ب ن، 2010.

ب- القواميس:

1) سعيفان احمد، قاموس المصطلحات السياسية الدستورية والدولية.

ج- المعاجم:

1) حلاق حسان، صباغ عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 1999.
2) الخطيب عبد الكريم مصطفى، معجم المصطلحات التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.
3) صابان سهيل، المعجم الموسوعي المصطلحات التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطني، الرياض، 2000.
4) المصري مجيب حسين، معجم الدولة العثمانية، ط1، الدار الثقافية، د ب ن، 2004.